الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية ـ فرع التاريخ ـ

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

الموسومة بـــ:

السياسة الاستعمارية الفرنسية في شمال إفريقيا وانعكاساتها على البنية الاجتماعية خلال النصف الأول من القرن العشرين

من إعداد الطالبتين:

- صبار حنان
- عدوان صليحة

تحت اشراف الأستاذ:

بكاري عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

د. طاعة سعد	رئيسا
د. بكاري عبد القادر	مشرفا ومقررا
د. بن صحراوي كمال	مناقشا

السنة الجامعية:

1440هـ -1441هـ /2019م -2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

عملا بقوله تعالى :((لئن شكرتم لأزيدنكم))

صدق الله العظيم

فنوجه جزيل شكرنا في بادئ الأمر وآخره لله تعلى الذي وفقنا في انجاز هذه المذكرة وأعاننا على الاجتهاد فيها وإتمامها.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان للوالدين الكريمين اللذين كانا لنا عونا معنويا وماديا.

كما نتقدم بشكرنا إلى أستاذنا بكاري عبد القادر المحترم الذي أشرف على إعدادنا لهذه المذكرة بتوجيهاته وإرشاداته وانتقاداته التي لم تزدنا إلا إصرارا .

وكما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ.

ونتقدم بالشكر إلى كل من كانت له يد المساعدة في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحنان إلى كل من كان دعاؤها سر نجاحي أمي الغالية.

وإلى أغلى الحبايب إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى القلب الكبير أرجو من الله أن يمد في عمره والدي العزيز

إلى إخوتي

وصديقتي في العمل صليحة

وإلى جميع صديقاتي في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

وخريجي الدفعة2019 -2020

إلى كل هذا أهدي هذا العمل المتواضع وأتمنى من الله تعالى أن يوفقنا لما نحبه ونرضاه.

حنـــــــــان

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من يسعد قلبي بلقاءها إلى روضة الحب التي نبتت أزكى الأزهار

أمي.

إلى من دفعني إلى العلم و به أزداد فتحار

أبي.

إلى جميع إخوتي

وصديقتي في العمل صاحبة النوايا الصادقة حنان.

إلى جميع طلبة التاريخ خريجي دفعة2019 -2020.

إلى كل من أحبهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

صليحـــــة

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

المختصرات باللغة العربية:

المختصر	وما يوافقه
ص	صفحة
ج	جزء
م	ميلادي
هـ	هجري
مج	مجلد
ع	عدد
ص ص	صفحات متتابعة
تع	تعريب
تح	تحقيق
تق	تقديم
تر	ترجمة
إش	إشراف
د ت	دون تاريخ
د م	دون مكان

د د ن	دون دار نشر
ط خ	طبعة خاصة
د ط	دون طبعة
ط	طبعة
تن	تنسيق
تع	تعليق

المختصرات باللغة الأجنبية:

P	Page
T	Tome
A NE P	Agence nationale d’édition et de publicité

مقـــــــدمـــــــــة

تعد الفترة المعاصرة من أهم الفترات المليئة بالأحداث الصعبة، حيث شهد خلالها العالم العربي بصفة عامة وشمال إفريقيا بصفة خاصة موجة استعمارية واسعة النطاق، قامت بها الدول الأوروبية في ظل التكالب الاستعماري والمساومات على المستعمرات بهدف استغلال أراضيها وممتلكاتها وتسخيرها لخدمة مصالحها ، ولتحقيق هذه المصلحة أخذت هذه الدول تتفنن في أساليبها القمعية الجائرة، وتتبع سياسات متنوعة سواء في الجانب الإداري أو الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى الثقافي الذي أرادت من خلاله أن تزعزع كيان هذه الدول من جذورها، وتحولها إلى شعوب بلا هوية، وتقضي على الدين الإسلامي، وهذا كله لتصل إلى هدف واحد ألا وهو إخضاع شعوبها وجعلها تابعة لها.

ومن بين اكبر الدول الاستعمارية نجد فرنسا التي ظفرت بدول شمال إفريقيا الثلاثة (الجزائر، تونس، المغرب)بعد صراع ومساومات استطاعت من خلال أساليبها الاستبدادية والقمعية أن تخضع هذه الدول، وجعلها مستعمرة تابعة لها إداريا، وسياسيا، وعسكريا. هذه التبعية انجر عنها نتائج وخيمة لازالت أثارها بادية حتى بعد الاستقلال، كونها لازالت تتخبط في التبعية والفقر والجهل.

لقد كانت ردود أفعال الشعوب المغاربية ضرورة حتمية اقتضتها الممارسات التعسفية والاستبدادية للاحتلال الفرنسي في مختلف المجالات، حيث تجسدت في مرحلتها الأولى بالاعتماد على المقاومات الشعبية، ولكن ولعدم التكافؤ في الإمكانيات العسكرية من أسلحة ومعدات وجيوش منظمة فشلت هذه المقاومات في رد الاستعمار وتحقيق النصر. بعد ذلك تغيرت سياسة المقاومة في مواجهتها للاستعمار في المرحلة الثانية سواء من ناحية الأسلوب ومن ناحية المبادئ، فانتقلت من المقاومة المسلحة إلى العمل السياسي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى، تجسد ذلك جليا في إنشاء الأحزاب الوطنية أو ما يسمى بالحركة الوطنية مطلع القرن العشرين التي ساهمت كثيرا في نشر الوعي السياسي بين أوساط الشعب وأيقظته من سباته الذي فرضه عليه الاستعمار حتى أفسدت كل مخططات

الاستعمار الفرنسي، وطالبت بحقوق ها ته الشعوب المظلومة كما دافعت عن الحرية والكرامة.

يعد موضوع السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال الفترة المعاصرة من أهم المواضيع البالغة الأهمية ،كونه يعطي لنا صورة مقربة عن الأساليب التي طبقتها فرنسا للسيطرة على مستعمراتها في شمال إفريقيا وما تمخض عنه من نتائج.

من العوامل التي دفعتنا للكتابة في هذا الموضوع واختيار هذا العنوان وتواصلنا الكتابة:

-الرغبة في التعمق أكثر في دراسة السياسة الفرنسية في دول المغرب العربي خاصة خلال القرن العشرين هذه الفترة التي كنا بحاجة للاستزادة من معلوماتها، ومعرفة أكثر عن وقائعها التاريخية المختلفة.

-اهتمامنا المتنامي بدراسة التاريخ المغاربي خلال فترة الاحتلال الفرنسي.

-رغبتنا في الاطلاع والبحث أكثر في المصادر المتنوعة لتاريخ المغرب العربي خلال القرن العشرين.

تتمثل اشكالية الموضوع في ابراز طبيعة وأساليب السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في دول شمال افريقيا(الجزائر. تونس. المغرب)، وتوضيح المواقف الوطنية السياسية منها والشعبية ازاء الاستعمار ومناهجه في ظل تطورات الاحداث التي ميزت الساحة الوطنية لكل دولة من دول شمال افريقيا(الجزائر.تونس.المغرب): ففيما تجسدت سياسة فرنسا الاستعمارية في دول شمال إفريقيا(الجزائر.تونس.المغرب)، وما هي أساليبها المنتهجة في السيطرة على هذه الدول؟

ومن خلال الاشكالية العامة نطرح جملة من التساؤلات الفرعية التي عالجناها في كل فصل من المذكرة،وهي كالتالي:
-كيف كان الوضع العام في دول شمال إفريقيا نهاية القرن19م وبداية القرن20م؟

-ما هي مواقف زعماء الحركات الوطنية المقاومة للسياسة الاستعمارية الفرنسية؟ وفيما تمثلت ردود افعال الأهالي والمعمرين على السواء؟

-ما هي مختلف انعكاسات السياسة الفرنسية على مجتمعات دول شمال إفريقيا(الجزائر. تونس. المغرب)؟

لدراسة الموضوع تطلب منا استخدام المنهج التاريخي الوصفي في التسلسل الزمني للأحداث والتسلسل المنطقي لها من خلال ذكر مكانها وزمانها ومجرياتها ونتائجها فابتدأنا الدراسة بالجزائر كونها تعرضت للاحتلال الأولى من ناحية الزمن ثم عرجنا إلى تونس لننتقل فيما بعد إلى المغرب، إضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل بعض الأفكار ونقدها مثل تحليل قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء ونقدها.كما وظفنا المنهج المقارن من خلال ذكر بعض نقاط التشابه ونقاط الاختلاف بين هاته الدول الثلاثة.

لقد اقتضت الدراسة والبحث تقسيم الموضوع الى: مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة.

المقدمة كانت عبارة تمهيد للموضوع وذكرنا أهمية الموضوع وأسباب اختيارنا للموضوع وإشكالية عامة إضافة إلى طرح بعض التساؤلات الفرعية كما ذكرنا المنهج المتبع. أما المدخل فتناولنا فيه الأوضاع العامة لدول شمال إفريقيا(الجزائر. تونس. المغرب) نهاية القرن19م وبدايةالقرن20م حيث تطرقنا فيه إلى عدة أحداث مهمة أهمها أوضاع الجزائر في ظل إدارة حكومة الجمهورية الفرنسية الثالثة ، وانفراد فرنسا بتونس وفق قرارات مؤتمر برلين1878بعد تأييد كل من بريطانيا وألمانيا لاحتلالها لتونس ومن ثمة توقيع معاهد باردو1881والمرسى 1883اللتان أوقعتا تونس تحت نظام الحماية كما تطرقنا فيه إلى أوضاع المغرب الأقصى في ظل تعاقب سلاطينها على الحكم من السلطان الحسن الأول إلى عبد الحفيظ، وأيضا الاتفاقيات التي أبرمتها فرنسا مع مختلف الدول الأوروبية لتتجاوز العقبات أمام انفرادها بالمغرب الأقصى وفي الأخير تطرقنا إلى معاهدة فا س

1912التي أوقعت المغرب تحت نظام الحماية، وتم خلالها تقسيم المغرب إلى ثلاث مناطق نفوذ المنطقة الشمالية تحت نفوذ اسباني، ومنطقة جنوبية تحت نفوذ فرنسي ومنطقة ثالثة هي منطقة طنجة .

فيما يخص الفصل الأول الذي عنوناه بجوانب من سياسة فرنسا الاستعمارية في دول شمال إفريقيا(الجزائر. تونس. المغرب)خلال النصف الأول من القرن العشرين، اندرج تحته ثلاثة مباحث بالنسبة للمبحث الأول تضمن الجانب السياسي والإداري فتناولنا في الجانب السياسي المشاريع الإصلاحية في الجزائر منها مشروع فيوليت كما تناولنا سياسة المشاركة وإصلاحات 1922في تونس، وكذلك سياسة الجنرال نوجيس وجوان في المغرب الأقصى وتناولنا في الجانب الإداري التنظيم الإداري في الجزائر والتنظيم الإدارة الجديدة في تونس والتنظيم والإدارة الجديدة في المغرب. والمبحث تضمن الجانب الاقتصادي والاجتماعي تناولنا فيه أهم المراسيم التي أصدرتها فرنسا لمصادرة الأراضي في الدول الثلاثة كما تناولنا فيه من جانبه الاجتماعي مجازر 08ماي1945بالجزائر وأحداث09أفريل 1938وكذا مجزرة الدار البيضاء1947، أما المبحث الثالث تضمن الجانب الثقافي والتعليمي تناولنا فيه الاحتفال بالذكرى المئوية في الجزائر والمؤتمر الأفخارستي بتونس والظهير البربري بالمغرب كما تناولنا مختلف السياسات التي انتهجتها فرنسا في الجانب التعليمي.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان المواقف المختلفة من سياسة فرنسا الاستعمارية احتوى بدوره على ثلاثة مباحث: المبحث الأول تضمن موقف الشعوب المغاربية (الجزائريين. التونسيين. المغربيين) تناولنا فيه موقف الجزائريين من خلال المظاهرات والاحتجاجات و موقف التونسيين مثل معركة الزلاج 1911 و مقاطعة الترام 1912 و موقف المغاربة من خلال مقاومة موحا أوحمو الزياني و مقاومة عبد الكريم الخطابي، أما المبحث الثاني تضمن موقف الوطنيين تناولنا فيه موقف الحركة الوطنية الجزائرية والتونسية والمغربية من خلال الأحزاب السياسية، وبخصوص المبحث

الثالث تضمن موقف المعمرين تناولنا فيه معارضة المعمرين لسياسة فرنسا التي تراها تهديدا لامتيازاتها فقامت بتهديد الحكومة بالاستقالة.

فيما يخص الفصل الثالث الذي عنوناه بآثار سياسة فرنسا الاستعمارية على دول شمال إفريقيا (الجزائر. تونس. المغرب) و الذي اندرج تحته ثلاثة مباحث، المبحث الأول تضمن الآثار الاقتصادية تناولنا فيه الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها اقتصاد ها ته الدول الثلاث والبطالة و المبحث الثاني تضمن الآثار الاجتماعية تناولها فيه انتشار الفقر وظاهرة الهجرة أما المبحث الثالث تضمن الآثار الثقافية تناولنا فيه انتشار الجهل و الأمية و ختمنا بحثنا بخاتمة كانت عبارة عن حوصلة لما توصلنا إليه من نتائج في موضوعنا.

من أجل الإلمام بالموضوع من كل جوانبه استعنا في بحثنا بمجموعة من المصادر و المراجع سواء كانت بالعربية أو الفرنسية التي ساهمت في إثراء موضوعنا ومن أهمها :

- جذور أول نوفمبر 1954 ل بن يوسف بن خدة وهو مصدر مهم والذي أفادنا في معرفة الأوضاع الاجتماعية و الدينية للجزائر خلال الجمهورية الفرنسية الثالثة و كذلك أمرية مارس 1944 .

-الحركات الاستقلالية في المغرب العربي لعلال الفاسي الذي ساعدنا في التعرف على أوضاع المغرب في عهد السلطان عبد الحفيظ وكذلك سياسة التجنيس في تونس .

-تونس الشهيدة لعبد العزيز الثعالبي الذي مكننا من التوسع في سياسة المشاركة بتونس .

- تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي لمولاي الطيب العلوي، الذي أفادنا في التعرف على إصلاحات أريك لابون في المغرب الأقصى، وكذلك سياسة الجنرال جوان .

-الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى1920-1936لعبد الرحمن بن العقون الذي تناول فيه موقف الجزائريين والمعمرين من قرار04فبراير1919، وكذلك موقف الأحزاب الوطنية الجزائرية من مشروع فيوليت.

-المغرب الأقصى لأمين الريحاني الذي أفادنا في التعمق في اتفاقية 18ديسمبر1923.

كما استعنا ببعض المراجع ومنها: كتاب المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا. تونس. الجزائر)لشوقى عطا الله الجمل الذي اعتمدنا عليه بشكل كبير، وقد أفادنا في التعرف على مختلف الاتفاقيات التي عقدتها فرنسا مع الدول الأوروبية بخصوص المغرب.

-كتاب سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1945ليحي بوعزيز الذي ساعدنا في معرفة الوضع العام في الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، وكذلك القانون الخاص1947.

-الحركة الوطنية الجزائرية بجزأيه الثاني والثالث لأبي القاسم سعد الله اللذان ساعدانا في معرفة إصلاحات فيفري1919بالنسبة للجزء الثاني وخطاب الجنرال ديغول بالنسبة للجزء الثالث.

-تاريخ تونس المعاصر1881-1956لأحمد القصاب الذي مكننا من التعرف على أحداث 09أفريل1938بتونس.

-المغرب من الحماية إلى الاستقلال1912-1956لجورج سبيلمان الذي أفادنا في عرفة سياسة الجنرال نوجيس بالمغرب.

-الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأوفول بقيادة الجنرال نوجيس1936-1943لوليام هويسنطن الذي دعمنا بتعريف الجنرال نوجيس.

Abraham Lahnite.les conditions d’établissement du traité de Fez la politique berbère du protectorat français au -Maroc(1912-1956)

الذي دعمنا بتعريف موسع للجنرال ليوطي.

من الصعوبات التي واجهتنا اثناء اعداد بحثنا هذا:

-طبيعة الموضوع واسعة ومتشعبة وغنية بالأحداث نظرا لاحتوائها على ثلاث دول والعديد من الجوانب وطول الفترة الخاصة بالدراسة مما حتم علينا عدم الإلمام بجميع حيثياته والتركيز فقط على الأهم .

-عدم المعرفة الكافية باللغة الأجنبية مما حتم علينا قلة الاستعمال المصادر والمرجع الأجنبية بشكل وافي في موضوعنا، خاصة وأن موضوعنا يتوفر على العديد من الكتابات الأجنبية.

مـــــــــــــــــــــــــــــــــدخـــــــــــــــــــــــــــــــــل

أوضاع دول شمال إفريقيا(الجزائر .تونس .المغرب) نـهاية القرن 19م وبداية القرن 20م.

أولا: الوضـــــــــــــــــع العـــــــــــام في الجزائـــــــــــــــــر.

ثانيا: الوضـــــــــــــــــع العـــــــــــام في تونـــــــــــــــــس.

ثالثا: الوضـــــــــــــــــع العـــــــــــام في المغـــــــرب الأقصـــى.

عرفت أقطار المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب) نهاية القرن19م، وبداية القرن20م ظروف داخلية متأزمة، وذلك راجع الى توتر الوضع الخارجي لها وهذا ما انعكس سلبا على أحوالها الداخلية، وتأجيج الأوضاع مما أدى الى ظهور تنافس أجنبي قوي من طرف القوى الاستعمارية الأوروبية حولها. فجاء الاستعمار الفرنسي لدول المغرب العربي انعكاسا لظهور الحركة الاستعمارية منذ القرن19م ولاحقا التي قادت فرنسا الى سياسة التوسع والحماية.

أولا: الوضع العام في الجزائر:

***الوضع السياسي والإداري:**

بسقوط نابليون الثالث والإمبراطورية الثانية ونظامها في صيف عام1870، أدى الى تخلص المستوطنين من السلطة العسكرية، وكان إعلان جمهورية الرابع سبتمبر انتصارا لهم وعكفت على تطبيق الأمر اليومي الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي يوم09مارس1870وشرعت في تطبيق محتوى المشروع الذي أعد وفق هذا الأمر اليومي من طرف لجنة راندون (Randon)[1] والذي صدر في شكل مرسوم يوم29مارس1871وأهم ما جاء فيه:

-تقسيم الجزائر الى إقليمين شمالي مدني وجنوبي عسكري.

-يحكم الاقليمين حاكم عام مدني واسع السلطات يخضع رأسا لوزير الداخلية

-يتم انشاء مجالس بلدية وعمالية وفق ما يجري في فرنسا.

-يحق للمستوطنين الأوروبيين انتخاب 9نواب في البرلمان و3في مجلس الشيوخ.

[1] -**راندون:** حاكم عام فرنسي شجع حركة الاستيطان الأوروبي، وبنى حوالي56قرية استيطانية خلال أعوام 1853و1859، استعمل مثل بيجو أسلوب مصادرة أملاك الأهالي وتفتيت أراضي الأعراش المشاعة تحصل على 61363هكتار مابين عامي 1851و1861. ينظر: **يحي بوعزيز**، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 2007، ص15.

-يتم انشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم الخاصة.[1]

ونص مرسوم7أفريل1884على تحديد عدد المستشارين البلديين من الأهالي بستة على الأكثر على أن لا يزيد عددهم على ربع أعضاء المجلس البلدي، ولا يشتركوا في انتخاب رؤساء البلديات ونوابهم داخل المجلس.

تم تعيين جول كامبون (Jules cambon) (1891-1897) حاكما عاما على الجزائر، فحاول أن يطبق سياسة معتدلة لصالح الأهالي، لكن المستوطنون الأوروبيون قاوموه بشدة، وتمكنوا من تجميد كل مشروعاته الاصلاحية بوزارة الداخلية بشؤون الجزائر، ولم يحقق سوى اصدار قانون إلغاء الملاحقات، وتعزيز سلطة الحاكم العام وذلك في31ديسمبر1896ونص هذا القانون على اعادة سلطة الوالي العام على جميع الادارات في الجزائر ما عدا الخزينة العامة، والجمارك، والشؤون الدينية والقضاء الفرنسي.[2]

***الوضع الاقتصادي والاجتماعي:**

في يوم24أكتوبر1871 صدر قرار تجنيس اليهود الجماعي لتكثير العنصر الأوروبي. وبذل كريميو اليهودي جهودا كبيرة لتحقيق هذا المشروع. وقد شعر الأهالي بالأخطار المحدقة والإذلال من طرف هذه الجالية الأوروبية الحاقدة واليهود المتجنسين ولم يجدوا مخرجا لأزماتهم هذه سوى الارتماء في الثورات، فاندلعت مقاومات عديدة أهمها مقاومة سنة1871في القبائل بقيادة المقراني و1880 مقاومة أولاد سيدي الشيخ في الجنوب الوهراني[3].

[1] -**يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص27.
[2] -**نفسه**، ص، ص30، 31.
[3] - **Abderahmane Bouchéne**, histoire de L´Algérie a` la période coloniale1830-1962, La découverte, Alger, 2014, p76.

فاستغلت الادارة الاستعمارية هذه الثورات لتصادر أراضيهم بالجملة فصادرت600ألف هكتار وزعتها على مهاجري الألزاس واللورين [1].

وبهذه الكيفية حقق المستوطنون أهدافهم السياسية وأحكموا سيطرتهم الكاملة على البلاد والأهالي وحولوا الجزائر الى جمهورية فرنسية صغيرة لهم وحدهم .ووقف الى جانبهم نائب الأميرال الكونت دوقيدون De (Gueydon)[2] الذي وسع المنطقة المدنية الى31250كلم^2.[3]

وقد ساعد على تطور الاستيطان بشكليه الرسمي والخاص(الحر) قانون ورنييه1873(warnier) المعروف بقانون الكولون الذي يهدف الى تفكيك وحدة الملكية الأهلية وتمكين المعمرين منها، وكذلك قانون 1887الذي حل محل قانون السيناتوس كونسيلت(Senatus consult)[4] لسنة1863.[5]والذي كان أكثر مكرا، وخبثا وخداعا فسمح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بطلب من المضاربين المتواطئين من كتاب العدل ووكلاء الأعمال، ويحصلون على تلك الأراضي، بمبالغ زهيدة جدا تمثل أبخس الاسعار.[6]

---

[1] -**الألزاس واللورين:** مقاطعتان غنيتان بالحديد في شمال شرقي فرنسا، ضمهما بسمارك لألمانيا عام1871بعد أن كانتا جزءا من فرنسا منذ القرن السابع عشر(الألزاس) والثامن عشر(اللورين) منحتهما ألمانيا نوعا من الحكم الذاتي عام1911، وقد أعادتهما معاهدة فرساي 1919إلى فرنسا. ينظر: **عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ط، بيروت، د ت، ص260.

[2] -**دوقيدون:** حاكم عام في الجزائر، أكبر متحمس لتمسيح الجزائريين من الحكام العامين حتى لقبه المعمرون ب الأميرال كاردينال، أطلق اليد الطولى للمبشرين بقيادة الكاردينال لافيجري للنشاط الواسع في الجزائر وأمدهم بالدعم المادي والحماية. ينظر: **شاوش حباسي**، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر1830-1962، دار هومه، د ط، الجزائر، د ت، ص،ص30،31.

[3] - **يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص28.

[4] -**قانون سيناتوس كونسيلت:** هو قانون مجلس الشيوخ الذي صدر في عهد نابليون الثالث، وهو إن صح التعبير تبشير بالترغيب المادي والمكانة الاجتماعية. ينظر: **شاوش حباسي**، المرجع السابق، ص31.

[5] -**عبد الحميد زوزو**، تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص72.

[6] -**يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص32.

ولم تكتفي فرنسا بمصادرة الأراضي وتوزيعها على المعمرين بل راحت تفرض الضرائب من أجل خنق الجزائريين، وثم فرضتها على كل قرية وعلى كل مدينة وعلى كل فرد وإذا عجز الفرد أجبرت باقي الجماعة على الدفع والذي لا يدفع يحمل الى السجن.[1]حيث بلغت قيمة الضرائب سنة1890م 40.8مليون فرنك وارتفعت نسبة الفوائد الى80%مع بقاء الأراضي كضمان لدى أصحاب البنوك وتصادر في حالة عدم تسديد الدين[2]. مما أدى الى ظاهرة النزوح الريفي والعمران الفوضوي كما يشهد بذلك ظهور أولى الأحياء القصديرية على حواف الحواضر الكبرى .[3]

***الوضع الثقافي والديني:**

لا يختلف الوضع الثقافي عن الاجتماعي فقد كان في أسوء أحواله، لذا ركزت فرنسا عليها كونها تهدف للقضاء على معالم الثقافة العربية الاسلامية في الجزائر على هدم وتدمير المؤسسات المشرفة بالدرجة الأولى على التعليم العربي.[4]كما قامت بالاستيلاء على أماكن العبادة وتحويلها الى كنائس وثكنات واستيلائهم على الأوقاف والزوايا.[5]ولتحقيق هذا الغرض سارعت الى اصدار العديد من التعليمات والمراسيم والقوانين بهدف القضاء على اللغة العربية وتغيير الوضع الثقافي الأصل بوضع ثقافي دخيل على المجتمع الجزائري [6] وأهم تلك القوانين قانون 18يناير1887الخاص بتنظيم التعليم العام

---

[1] -**نادية زروق**، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر1870-1900، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2014، ص166.

[2] -**الوناس الحواس**، نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية1927-1954، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 2012، ص55.

[3] -**بن يوسف بن خدة**، جذور أول نوفمبر1954، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 ط2، ص55.

[4] -**بوعزة بوضرساية**، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر1830-1930وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، د ط، الجزائر، 2010، ص129.

[5] -**خديجة بقطاش**، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830-1871، دار دحلب، د ط، الجزائر، 1892، ص،ص20، 21.

[6] -**بوعزة بوضرساية**، المرجع السابق، ص128.

[1]وقانون18أكتوبر 1892الذي يقضي بعدم انشاء مدارس عربية أو فتحها إلا بترخيص من الهيئة الوصية وهي إدارة الاحتلال وهذا ما دفع ببعض الجزائريين الى الاعتماد على التعليم السري حتى لا يتفشى الجهل بين أبنائهم. [2]

أما الوضع الديني فقد تجلى في الرغبة الملحة في تجريد الانسان الجزائري من قيمه الدينية بفضل التعاون الوثيق واليومي بين الادارة الاستعمارية والمستوطنين والقساوسة وذلك من خلال محاولات التنصير التي بذلتها البعثات التبشيرية وعلى وجه الخصوص هيئة الآباء البيض لاسيما في المناطق الريفية وما الى ذلك من الاستحواذ على المساجد وتحويلها الى كنائس.[3]كما دعم النظام المدني سياسة لافيجري التنصيرية مما سمح له ما بين1876-1878من تأسيس أكثر من49كنيسة وارتفع العددالى121سنة1892ولنجاح سياسة التنصير في الجزائر وضعت أسقفية الجزائر ومن ورائها الكاردينال لافيجري في تنصير بعض أبناء الجزائر خاصة في منطقة القبائل قد يعود بالدرجة الأولى الى الأوضاع المزرية التي كان يعيشها سكان المنطقة هذا ما جعل لافيجري وأعوانه يركزون على الطبقة الفقيرة من خلال الاعتناء بهم وتهيئتهم لقبول المسيحية بالطرق الماكرة من خلال بناء كنيسة في كل قرية.[4]

وفي سياق الادماج أهمل القضاء الاسلامي ورجاله من القضاة بإلغاء المجالس الاستشارية والمجلس الاعلى للقانون الاسلامي في سنة1875وخفض عدد القضاة المسلمين وأسندت مهامهم الى القضاة الفرنسيين الذين أصبحوا يتولون إصدار أحكامهم طبقا للقانون الفرنسي وللشريعة الاسلامية معا.[5]

---

[1] -**بشير بلاح**، تاريخ الجزائر المعاصرة1830-1989، ج1، دار المعرفة، د ط، الجزائر، 2006، ص270.
[2] **بوعزة بوضرساية**، المرجع السابق، ص132.
[3] -**بن يوسف بن خدة**، المصدر السابق، ص52.
[4] -**بوعزة بوضرساية**، المرجع السابق، ص147.
[5] -**عبد الحميد زوزو**، المرجع السابق، ص73.

يتضح مما سبق أن سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة كانت مجمل التغيرات التي عرفتها تجسيدا لرغبة الكولون لا غير وخدمة لمصالح فرنسا الاستعمارية، وكان ذلك بداية لمزيد من سيطرة المستوطنين على مؤسسات البلاد وممارسة الاضطهاد وذلك كله في اطار جعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

ثانيا:الوضع العام في تونس:

***التنافس الاستعماري الأوروبي على تونس:**

كان الأوضاع في تونس قبل فرض الحماية عليها سائحة لبسط النفوذ الفرنسي عليها، وذلك بسبب الضعف الذي تعرضت له خاصة بايات تونس الذين كانوا ضعفاء الشخصية، وتابعين للدول الأوروبية. فاشتد التنافس بين الدول الأوربية(بريطانيا. فرنسا. انجلترا)على بسط النفوذ الاقتصادي خاصة فرنسا بحكم وجودها في الجزائر.

منذ فتحت فرنسا الجزائر أخذت أنظارها تتجه الى تونس، لكن لم تكن فرنسا وحدها هي التي تتطلع للاستيلاء عليها، فقد كانت تنافسها في ذلك كل من انجلترا وايطاليا.[1]

إن السياسة الاصلاحية التي جاء بها الوزير خير الدين التي تعود الى أواخر القرن الثامن عشر ميلادي والتي لعب فيها دورا مركزيا في نقل قضية الاصلاح من الاطار النظري الى صعيد الممارسة والفعل[2]،لم تستمر لفترة طويلة وسرعان ما لقيت معارضة من مختلف الجهات بالإضافة الى ذلك وما

[1] -**عبد الله عبد الرزاق ابراهيم،شوقى الجمل**، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط2، الرياض، 2002، ص275.

[2] -**أمحمد مالكي**، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1994، ص97.

زاد الوضع الداخلي لتونس سوءا هي المناوشات الداخلية التي بلغت ذروتها سنة 1864ذلك بقيام ثورة علي بن غداهم[1].

وبذلك مهدوا الطريق أمام المستعمرين ليحققوا أطماعهم في البلاد واستمرت الحكومة التونسية في الاستدانة من الخارج واضطرت الى اعلان افلاسها، وكانت فرنسا تترقب هذه الخطوة ولم يعوقها من التدخل في ذلك الوقت إلا منع انجلترا وايطاليا من أن تنفرد باتخاذ خطوة حاسمة بشأن تونس وتوجه ضربتها النهائية لها. وقد اهتمت فرنس بالحصول على موافقة انجلترا بالذات فيما يتعلق بنياتها التوسعية في تونس وانتهزت فرصة ضم بريطانيا لجزيرة قبرص لتحقيق أهدافها.

ففي انعقاد مؤتمر الدول الكبرى في برلين[2] برئاسة بسمارك[3]Bismark المستشار الألماني في عام1878م دارت المساومات بين ممثلي هذه الدول، فاتفق على أن لا تعارض بريطانيا في أي تدخل فرنسي في تونس مقابل عدم اعتراض فرنسا على اتفاقية قبرص التي كانت تعتبر نقضا للاتفاقيات الدولية السابقة بشأن عدم المساس بالأملاك العثمانية [4]. فقد صرح وزير خارجية انجلترا اللورد سالسبوري لنظيره الفرنسي وادنفتون بقوله: ((احتلوا تونس ان شئتم فانجلترا لا تمانع في ذلك بل تحترم قراراتكم)). ووجدت حكومة الجمهورية نفس الدعم من ألمانيا إذ أيد المستشار بسمارك المقترح البريطاني المتعلق بتونس راميا من وراء ذلك الى منح تعويضات لفرنسا لصرف

---

[1] -**محمد الهادي الشريف،** تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال، تع: محمد الشاوش، محمد عجينة، دار سراس للنشر، د ط، تونس، 1993، ص98.

[2] -**مؤتمر الدول الكبرى:** يقصد به مؤتمر برلين 1885 (Berlin conference)وهو مؤتمر استعماري عقد في برلين لوضع سياسة تقاسم القارة الإفريقية بين الدول الأوروبية الكبرى، وقد عقد هذا المؤتمر بعد سلسلة مفاوضات برئاسة بسمارك الألماني. ينظر: **عبد الوهاب الكيالي،** المرجع السابق، ص522.

[3] -**بسمارك:** (1815-1898)Bismark oto von سياسي بروسي كبير ومن أهم العاملين على توحيد ألمانيا تولى منصب المستشارية من عام1871إلى1890وتعتبر أهم منجزاته تحقيق الحلف الداخلي وإقامة الامبراطورية الألمانية الثانية. ينظر: **عبد الوهاب الكيالي،** المرجع السابق، ص543.

[4] -**عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقى الجمل،** المرجع السابق، ص، ص276،275.

نظرها عن مقاطعتي الألزاس واللورين وقد أكد بسمارك ذلك في04جانفي1879في حديث له مع سفير فرنسا ببرلين الكونت دي سانت فاليي: ((إني أعتقد بأن الاجاصة التونسية قد نضجت وآن لكم أن تقطفوها)).[1]

ولم تبق من عقبة في وجه فرنسا لتحقيق أطماعها في تونس سوى ايطاليا وقد حاولت فرنسا أن تحول دون معارضة ايطاليا لها في تونس فأشارت الى أنه في وسع ايطاليا أن تحتل طرابلس فتجد فيها خير العوض عن أطماعها في تونس وأن فرنسا لن تعترض عليها إذا أقدمت على هذا العمل.[2]

فرض الحماية:

***توقيع معاهدة باردو1881:**

بعد توفر الظرف الدبلوماسي الملائم، وأمام الظروف الاقتصادية والمضاربة بحدة على التدخل الاستعماري الفرنسي في البلاد التونسية قررت الحكومة الفرنسية برئاسة جول فيري(Jules ferry)[3] في مارس1881احتلال البلاد التونسية وفق تخطيط متكامل بمراحله العسكرية والدبلوماسية.[4] وكخطوة أخيرة لتبرير تدخلها في تونس ومحاولة تضليل الرأي العام التونسي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة حول فكرة أن تدخلها في تونس جاء من أجل تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي للتونسيين، فتذرعت الحكومة الفرنسية بضرورة حماية الحدود الجزائرية مدعية أن هذه الحدود

---

[1] -**علي المحجوبي**، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع: عمر بن ضو، حليمة ڤرڤوري، دار سراس للنشر ، د ط، تونس، 1986، ص35.

[2] -**عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقى الجمل**، المرجع السابق، ص277.

[3] -**جول فيري:** تولى رئاسة الحكومة في فرنسا ،كان هذا الزعيم الجمهوري يمثل أحزاب الوسط وهي التي تعبر في الغالب عن الطبقة البرجوازية التي تحمست لسياسة التوسع الاستعماري على أسس جديدة ويرجع الفضل إلى جول فيري خلال الفترة مابين 1870-1914التي تعتبر من أنشط فترات التوسع الاستعماري التي تم خلالها وضع الحماية.وقف في وجه سياسة فيري التوسعية أحزاب اليمين واليسار.ينظر:**صلاح العقاد**، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر.تونس.المغرب الأقصى، مكتبة لأنجلو المصرية، ط6، دم، 1993، ص،ص182،183.

[4] -**خليفة شاطر**، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال،ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، د ط، تونس، 2005، ص20.

تتعرض باستمرار لهجمات القبائل التونسية وبالخصوص قبائل بني خمير.[1]وعلى هذا الأساس وفي شهر ماي1881احتلت الجيوش الفرنسية تونس وتوجهوا نحو تونس العاصمة بقيادة الجنرال بريار[2]ولم يمض شهر على احتلال تونس حتى طوقت هذه القوات قصر السعيد مقر باي تونس الواقع في باردو وأجبرت الباي على توقيع المعاهدة التي نصت على اعتراف الباي باحتلال القوات الفرنسية لتونس.[3]كما نصت هذه المعاهدة[4] على أن الاحتلال مؤقت وأن القوات الفرنسية سوف تحتل فقط جهات على الحدود والشواطئ تراها لازمة لتوطيد الأمن، وأن هذه القوات سوف ترحل عندما تكون الادارة التونسية قادرة على حفظ الراحة والأمن والنظام.[5]

***معاهدة المرسى 1883:**

وقد ألحقت فرنسا بمعاهدة باردو معاهدة أخرى في 1883تعرف بالمرسى[6]، أعطت لفرنسا صلاحيات أكبر وأوسع لترتكز السلطة في يد المقيم العام الذي يقوم بوضع المراسيم التشريعية المختلفة ويصدرها بعد توقيع الباي عليها،كما تؤكد سيطرتها التامة على البلاد بحجة قيام ثورة وطنية مسلحة ضد قوات الاحتلال.[7]

نستنتج مما سبق ذكره بأن معاهدة باردو والمرسى الكبير قد سلبتا سيادة تونس وجردت الباي من صلاحياته وأصبحت مكانته صورية فقط حيث أضحى دوره توقيع المراسيم التي يصدرها المقيم العام الفرنسي وبذلك ارتكزت السلطة في يد هذا الاخير.

---

[1] -**علي المحجوبي**، المرجع السابق، ص40.
[2] -**الطاهر عبد الله**، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، دار المعارف للطباعة والنشر، ط2، تونس، د ت ، ص25.
[3] -**رأفت الشيخ**، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، دط، مصر، 1996، ص141.
[4] - **الملحق رقم01**: يتضمن بنود معاهدة باردو ينظر ص: 120-122.
[5] -**الطاهر عبد الله**، المرجع نفسه، ص25.
[6] - **الملحق رقم02**: يتضمن بنود معاهدة المرسى ينظر: ص123، 124.
[7] -**ناهد ابراهيم دسوقى**، دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، د ط، الاسكندرية، 2011، ص ، ص247،246.

لم يرضخ الشعب التونسي بيسر لاحتلال فرنسا لبلاده، وفرضها هذه القيود على سيادته وسلبها حقوقه وموافقة حكامه البايات على ذلك سواء أكانوا قد أرغموا عليه أو قبلوا ذلك طواعية. وأخذت روح التمرد والثورة والدعوة للكفاح المسلح ومقاومة الحماية والباي تنتشر في البلاد وتحركت القبائل للدفاع عن وطنها ودينها وأظهر الشعب علانية عداءه للباي الذي استسلم لمطالب المستعمرين وانتشرت الاشاعات بقرب وصول نجدات تركية لطرد الفرنسيين من البلاد فزادت من حماس الأهالي، ووضحت حركة التمرد هذه على الخصوص في جنوب البلاد ثم في صفاقس والقيروان اللتين أصبحتا مركزا للمقاومة، وقد تزعم حركة المقاومة قواد في مقدمتهم علي بن خليفة الذي كان على رأس الحركة في قابس وقد ظل يقاوم قوات الاحتلال مدة تقرب من أربع سنوات حتى أنهكت قواه واضطر للانسحاب الى طرابلس[1]، كما اشتدت الثورة في صفاقس وأصبحت ملاذا للخارجين عن سلطة الباي وعلى الفرنسيين. واندلعت الثورة في القيروان واضطرت فرنسا لإرسال الجنرال سوسيه من الجزائر لقمع هذه الحركة، واضطرت قوات المقاومة للانسحاب الى طرابلس. فرغم عنف ووطنية الثوار لم يستطيعوا الوقوف في وجه القوات الفرنسية. ويرجع فشل الثورة المسلحة في مقاومة الاحتلال لأسباب يمكن أن نجملها فيما يلي:

-عدم وجود خطة موحدة للمقاومة نتيجة تفتيت القيادات.

-حاجة رجال المقاومة للسلاح.

-خضوع الباي للمستعمر ووقوفه الى جانبه ضد المقاومة.

-عجز الأتراك عن تقديم العون للثوار الذين كانوا يتطلعون للدولة العثمانية لممارسة واجبها في هذه البلاد الاسلامية.[2]

[1] -**شوقى عطا الله الجمل**، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا. تونس. الجزائر. المغرب)، مكتبة لأنجلو المصرية ، ط1، القاهرة،1977، ص310.
[2] -**شوقي عطا الله الجمل**، المرجع السابق ص311.

ثالثا: الوضع العام في المغرب الأقصى.

ظلت المغرب الأقصى دولة عربية مستقلة، ولم تخضع للوجود العثماني واعتمدت على حكم الأسرة العلوية حتى انحسرت هيبتها في معركة ايسلي الشهيرة عام 1844م ثم في معركة

تطوان عام1860.[1]

عندما تولى الحكم السلطان مولاي الحسن [2]حاول أن ينقذ البلاد من كبوتها وقد عزا

أسباب التدهور الى ضعف الجيش الذي تلقى هزيمتين ماحقتين في وادي ايسلي سنة1844، وفي تطوان1860وأيقن أن خير الوسائل لتلافي أسباب الضعف هي الاستفادة من التقدم الفني الأوروبي؛ فأرسل البعثات العسكرية لتلقي التدريب في جبل طارق بيد أنه اعتمد على بعثة عسكرية فرنسية لتدريب جيشه في الداخل[3]. وعمل على توجيه البلاد للأخذ بأساليب الحضارة الأوروبية والعمل على تحديث الإدارة وخلق اقتصاد قوي. إلا أنه عاشت البلاد خلال هذه المرحلة حالة مروعة من لفوضى الإدارية؛ فكانت الوظائف تباع وتشترى بالمزايدة وزادت الحالة ارتباكا الامتيازات الممنوحة للأجانب[4]

---

[1] -**مفيد الزيدي**، موسوعة التاريخ الاسلامي العصر العثماني، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2003، ص238.

[2] -**السلطان الحسن:** ولد الحسن بن محمد بن عبد الرحمان بن هشام عام1247هـ حسبما ذكر ابن زيدان، وهناك اختلاف كبير حول تاريخ ولادته بالسنة الميلادية فيذهب البعض إلى أنه ولد عام 1836وحتى عام 1834لكن المرجح أنه ولد عام 1831. ينتمي نسبه القريب إلى الأسرة العلوية، فيما ينتمي نسبه البعيد إلى الجد الخامس والثلاثين وهو علي بن ابي طالب. نشأ في حجر جده عبد الرحمان. ومكث بدار خاله العربي الجامعي لاكتساب المعرفة. ينظر: **محمد العربي معريش**، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول1873-1894م/1290-1311هـ ، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1989، ص61.

[3] -**صلاح العقاد**، المرجع السابق، ص210.

[4] -**محمد علي داهش**، محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 2002، ص،ص24، 25.

ما دفع السلطان الى الدعوة لعقد مؤتمر للنظر في تجاوزات الأجانب المقيمين بالمغرب التي كانت الدول الأوروبية دخل في وجودها وعقد المؤتمر

سنة1880والذي عرف بمؤتمر مدريد [1]وقد حاول مولاي الحسن خلال هذا المؤتمر من تحديد النفوذ الأجنبي ومنع التدخل الأجنبي .إلا أنه كان المؤتمر في الحقيقة يوحي بمرحلة جديدة في التدخل الأوروبي في الشؤون المحلية مستغلة في ذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة [2] بسبب تذبذب تساقط الأمطار وانتشار المجاعات وارتفاع نسبة الأمراض والأوبئة.[3]

وفي عهد ابنه عبد العزيز(1894-1908)لم تتحسن الأحوال كثيرا واستمرت محاولات التحديث على النمط الأوروبي وتم استمرار اصلاح الجيش، ولكن ميزانية الدولة ظلت عاجزة واستدانت من الخارج فكثرت اعتداءات القبائل والمتعصبين ضد الأجانب نتيجة التدخل الأجنبي المتزايد في شؤون البلاد.[4]

وبعد تولي السلطان عبد الحفيظ [5] ؛ الذي خلف عبد العزيز(1908-1912)اضطر الى فرض مزيد من الضرائب،كما واجهه زيادة غضب الشعب واتهامه بالتواطؤ مع الأوروبيين وإغراق البلاد

---

[1] -حرر المؤتمر في فبراير(1297هـ-1880م)وقد جاءت الاستعدادات لهذا المؤتمر الذي حضره اثنا عشر دولة:(اسبانيا. و.م.أ.ألمانيا. النمسا. بلجيكا. فرنسا. انجلترا. هولندا. البرتغال. السويد. ايطاليا)أما الوفد المغربي(محمد بركاش. الفقيه المكي البطاوري. والمهندس سيكيرج)ينظر: ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، دار الرشاد الحديثة، ط2، الدار البيضاء، 1994 ، ص،277،276.

[2] -**صلاح العقاد**، المرجع السابق، ص،ص213،212.

[3] -**محمد الأمين البزاز**، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، د ط، الرباط، 1992، ص،ص343،342.

[4] -**مفيد الزيدي**، المرجع السابق، ص239.

[5] -**عبد الحفيظ:** يعتبر من كبار سلاطين المغرب على الرغم من قصر مدة حكمه. فقد كان عالما مشاركا اهتم بالحديث والأدب ونظم الشعر كما شجع حركة التأليف،كان مشاركا في عدة صحف عربية وأجنبية مثل المؤيد المصرية ولوماتان ولوطان الأوروبيتان تأثر بالتيار السلفي وربط اتصالات بحركة الجامعة الاسلامية، فاستعان بهم على مناهضة التدخل الأجنبي في المغرب. **ينظر**: عمر أفا وآخرون، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، إش و تق: محمد القبلي، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ط1، الرباط، 2011، ص508.

بالفرنجة، فاجتاحت الثورات معظم بلاد المغرب ومن أهم تلك الثورات ثورة الجيلالي ابن ادريس الزرهوني المعروف ببوحمارة التي استمرت من1902الى1908وأنهكت قوة الدولة وكذلك ثورة أحمد بن محمد الريسولي[1]، وزادت الحالة ارتباكا الامتيازات التي منحت للأجانب الذين أساؤوا استغلالها حتى أصبحوا يهربون المجرمين والتهرب من دفع الضرائب بمختلف أنواعها، والتهرب من سلطة القانون.[2]

نستنتج بأن توتر الوضع الوضع الخارجي للمغرب الأقصى انعكس سلبا على الأحوال الداخلية مما أدى الى ظهور تنافس أجنبي من طرف القوى الاستعمارية الأوروبية حولها وهذا ما سيتم التطرق اليه:

***التنافس الاستعماري على المغرب:**

لقد كانت منطقة المغرب العربي محط أنظار القوى الأوروبية(فرنسا. ألمانيا. بريطانيا. ايطاليا)بصفة عامة والمغرب الأقصى بصفة خاصة ومن أجل تفادي أي صدام بين الدول الاستعمارية المتنافسة اهتدت الى عقد سلسلة من الاتفاقيات للاعتراف المتبادل بين هذه الدول وتمثلت هذه الاتفاقيات فيما يلي:

•**الاتفاق الفرنسي الايطالي1902**:حاولت فرنسا الاتفاق مع ايطاليا لتقلع عن سياستها في مضايقة فرنسا. وفعلا عقدت في عام1902اتفاقا ايطاليا اتفقت فيه على أن تترك فرنسا لايطاليا الحركة المطلقة في طرابلس مقابل أن تترك لفرنسا حرية التصرف في المغرب.[3]

[1] -**أحمد بن محمد الريسولي(1875-1925)**زعيم وطني مغربي عرف بعدائه للسيطرة الأجنبية على المغرب خلال حكم السلطان عبد العزيز ، انضم الريسولي خلال العشرينات إلى ثورة الزعيم المغربي محمد بن عبد الكريم الخطابي. **ينظر**: **عبد الوهاب الكيالي**، المرجع السابق، ص90.
[2] -**شوقى عطا الله الجمل**، المرجع السابق، ص316.
[3] -**شوقي عطا الله الجمل**، المرجع السابق، ، ص317.

•**الاتفاق الودي بين فرنسا وانجلترا1904**: أتفق فيه على أن تترك انجلترا يد فرنسا حرة في المغرب مقابل ترك فرنسا يد انجلترا حرة في مصر فلا تستمر في مطالبتها بتحديد موعد لإنهاء احتلالها في مصر.[1]

•**الاتفاق الفرنسي الاسباني أكتوبر1904**:كان على فرنسا بعد اتفاقها مع انجلترا أن تسعى لعقد اتفاق مع اسبانيا في ضوء الاتفاق الانجليزي الفرنسي لتحديد وضع اسبانيا في المغرب بصفة أدق باتفاق الدولتين ولذا كان الجو مهيئا أكثر بعد الاتفاق الانجليزي الفرنسي في أفريل 1904للاتفاق بين فرنسا واسبانيا وانتهت المفاوضات بين الدولتين بعقد اتفاق بينهما وقع في باريس في أكتوبر 1904. وبالرغم من أن هذا الاتفاق لم يعط اسبانيا السلطة الكاملة في المنطقة التي حددت لها في الشمال فقد ألحق بهذا الاتفاق اتفاق سري آخر حددت بموجبه منطقة نفوذ اسبانية في شمال المغرب وأخرى في الجنوب وأطلقت فرنسا بموجب هذا الاتفاق السري يد اسبانيا للعمل في المنطقتين بحرية.[2]

ولم تبق من عقبة في وجه فرنسا لتحقيق أطماعها في المغرب سوى ألمانيا التي أثارها اتفاق (انجلترا. فرنسا واسبانيا.)، وتجاهلها هي ومصالحها في المغرب العربي، وتعبيرا عن موقف ألمانيا من هذه الاتفاقيات قام الامبراطور غليوم الثاني بزيارة لطنجة في31مارس1905وأعلن في خطاب ألقاه هناك بأن ألمانيا لا تسمح لأي دولة أجنبية بأن تمس سلطة الحكم الشرعي للمغرب، وأنه يأمل أن تفتح المغرب في ظل السيادة الكاملة لسلطانه للمنافسة التجارية السليمة الحرة لجميع الأمم دون احتكار أو استثناء.[3]

•**مؤتمر الجزيرة الخضراء1906**: انتهزت الحكومة المغربية فرصة مساندة ألمانيا وإعلانها عن أنها ستدافع عن سيادة السلطان واستقلاله، وعن الحرية الاقتصادية في المغرب وستقف في وجه استئثار أية دولة بنفوذ خاص فيها فوجهت في 30مارس1903الدعوة للدول الموقعة على اتفاق مدريد

---

[1] -**عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقي الجمل**، المرجع السابق، ص278.
[2] -**شوقى عطا الله الجمل**،المرجع السابق، ص321.
[3] -نفسه، ص322.

عام1880الى عقد مؤتمر دولي للنظر في شؤون المغرب،وقبلت ألمانيا الدعوة فورا وضغطت على فرنسا لقبولها وحضور هذا المؤتمر، وقد اضطرت فرنسا لحضور المؤتمر في14يناير1906في مدينة الجزيرة الخضراء (ألجزايرس)الاسبانية واستمرت أعماله حتى أفريل من نفس العام. وتمكنت الدول المشتركة في النهاية من الوصول الى قرارات بشأن المسائل الرئيسية التي نوقشت أهمها:

-سيادة السلطان واستقلاله ووحدة مملكته والحرية التجارية في موانئه.

-حفظ الأمن في الموانئ والمدن المغربية ومكافحة تهريب الأسلحة للبلاد.

-المسائل المالية وبحث تأسيس مصرف دولي بالمغرب ومسائل الضرائب والجمارك.

-المشروعات الانشائية التي تريد الحكومة المغربية القيام بها .

وإذا كانت مقدمة القرارات التي اتخذها المؤتمر أكدت احترام الدول لسيادة السلطان واستقلاله. فإن القرارات الأخرى التي اتخذت بدعوى حفظ الأمن وتنظيم شؤون المغرب المالية كانت بمثابة فرض رقابة أجنبية عليه.[1] فجاءت قرارات المؤتمر مدعمة للنفوذ الفرنسي والاسباني في المغرب وتقرر أن يتولى فرنسيون الإشراف على قوات البوليس المراكشي في المدن الواقعة على الساحل الأطلنطي ويشرف الاسبان على بوليس المدن الواقعة على البحر المتوسط واتخذت فرنسا من اشرافها على البوليس المراكشي في الموانئ الهامة الواقعة على المحيط الأطلنطي فرصة لتقوية نفوذها في هذه الموانئ.[2]

نستنتج من أن مؤتمر الجزيرة الخضراء بقراراته لم يجد حلا للصراع من خلال بعض التناقضات في قراراته؛ فمن جهة يعترف المؤتمر باستقلال وسيادة المغرب الأقصى على أراضيه، ونجد من جهة أخرى أن المؤتمر

[1] -**شوقى عطا الله الجمل**، المرجع السابق، ص ،ص324،323.
[2] -**عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقى الجمل**، المرجع السابق، ص279.

يسمح لفرنسا بالتدخل لحفظ النظام في هذه الدولة وهذا التناقض هو الذي استغلته فرنسا لاحقا في فرض الحماية.

•**الاتفاق الفرنسي الألماني1911**: تحركت ألمانيا أخيرا إذ أوفدت في جويلية1911طردا الى أغادير على المحيط الأطلنطي فيما يمكن أن نسميه تلميحا باستخدام القوة العسكرية، وجرت مفاوضات بين فرنسا وألمانيا وقد رضيت فرنسا بالتنازل لألمانيا عن قطعة من أرض جرداء تقع شمال الكونغو الفرنسي في مقابل أن تطلق ألمانيا يدها في المغرب فلا تعرقل قيام حماية فرنسية على مراكش ولا تعارض في ممارسة فرنسا لشؤون مراكش الخارجية. وهكذا استطاعت فرنسا أن تتخطى العقبات التي تعترض اعلان حمايتها على مراكش.[1]

الحماية الفرنسية على المغرب1912:

إن الحركة الشعبية في البلاد كانت ترى في المولى عبد الحفيظ رمزا لمقاومة الأجنبي وتنشد منه فيما يخص المصلحة القومية إلغاء سائر الامتيازات وفيما يخص الاصلاح السياسي الخروج بالدولة من النظام الأوتوقراطي الى حكم ديمقراطي تتمكن به الأمة من مراقبة أحوالها وإصلاح شؤنها. ولكن الضغط الدولي ورفض فرنسا الاعتراف بجلالته أدى به الى سلوك سياسة رأى فيها الشعب مهاودة لم ينتظرها منه، ولذلك بدأ يغلي ويفور ملتمسا من ملكه تنفيذ الوعود وانتهى الأمر بهجوم الجيش الفرنسي على فاس[2]وحاصرت العاصمة المغربية فاس بحجة حماية السلطان عبد الحفيظ من ثورة الشعب الذي اتهمه بأنه سلطان الفرنسيين وقاد ذلك الى فرض معاهدة الحماية على المغرب[3] وقد وقع على هذه المعاهدة في فاس كل من السلطان عبد الحفيظ ورينو وذلك يوم30مارس1912[4]، وبعدها بشهور

---

[1] -**عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقي الجمل**، المرجع السابق، ص ، ص280،279.

[2] -**علال الفاسي**، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، ط6، الدار البيضاء، 2003، ص116.

[3] -**محمد علي داهش**، المغرب العربي المعاصر(الاستمرارية والتغيير)، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2014، ص40.

[4] -**شوقى عطا الله الجمل**، المرجع السابق، ص 334.

استقال السلطان عبد الحفيظ وخلفه السلطان يوسف ابن الحسن(1912-1927)[1]. وهكذا ظفر الفرنسيون بتوقيع السلطان المغربي على وثيقة الحماية واستبقوه مكرها هذه الفترة الى أن تهدأ النفوس بعض الشيء ويأخذ الوضع الجديد في الاستقرار [2]، وقد صيغت شروط هذه المواد في تسع مواد[3]وبموجب معاهدة فاس تم الاعتراف بمصالح اسبانيا في الشمال المغربي، وفي نوفمبر1912تم الاعتراف الرسمي بالسيطرة الاسبانية على الشمال المغربي وأصبحت مدينة تطوان عاصمة الشمال ويمثل السلطان فيها خليفة وتكون المنطقة خاضعة للنفوذ الديني والمدني لسلطان المغرب في فاس، وتم الاعتراف في معاهدة بالوضع الدولي لمدينة طنجة. وهكذا قسم المغرب الى ثلاث مناطق نفوذ.[4]

بعد دراستنا للأوضاع العامة في كل من الجزائر وتونس والمغرب لمسنا بعض أوجه التشابه والاختلاف تمثلت فيما يلي:

أوجه التشابه:

-اشتراكهما من حيث جنس الاستعمار في الخضوع لسيطرة استعمارية فرنسية ألغت السيادة الوطنية لهاته الدول الثلاث، وحولت شعوبها الأصليين إلى رعايا وأهالي مع في الدرجة الثانية.

-عبرت هذه الشعوب عن رفضها للاحتلال الفرنسي باندلاع عدة مقاومات.

-فشل المقاومات المسلحة والثورات الشعبية لعدم توازن القوى مع السلطات الفرنسية.

---

[1] -**محمد علي داهش**، المرجع السابق، ص40.
[2] -**شوقي عطا الله الجمل**، المرجع السابق، ص ، ص333،332.
[3] - **الملحق رقم 03**: يتضمن فصول معاهدة الحماية ينظر ص:125-127.
[4] -**محمد علي داهش**، المرجع السابق، ص ، ص41،40.

أوجه الاختلاف:

الاختلاف في نوع الاستعمار فقد خضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي الاستيطاني بطريقة مباشرة وفي وقت مبكر، والذي ألغى كل سلطات الدولة الجزائرية وتولى ادارتها الفرنسيون ليتحول فيما بعد إلى الحكم المدني، أما تونس والمغرب ففرض عليهما نظام الحماية، حيث أبقى على السلطة الشكلية للبلدين وظلت السلطة المطلقة للاحتلال بيد مقيم هام فرنسي.

الـــــفصـــــــــــــــــــــــــــل الأول

جوانب من سياسة فرنسا في دول شمال إفريقيا(الجزائر ،تونس،المغرب)خلال النصف الأول من القرن العشرين.

المبحـــــــــــــــــــث الأول: الجانب السياسي والإداري.

المبحـــــــــــــــــــث الثاني: الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

المبحـــــــــــــــــــث الثالث: الجانب الثقافي والتعليمي.

منذ احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، وإخضاعها للحكم العسكري المباشر عملت إدارة الاحتلال إلى توجيه أنظارها نحو تونس عن طريق فرض نظام الحماية الذي يعد أول تجربة للاستعمار الفرنسي وذلك من خلال معاهدتي باردو سنة 1881والمرسى سنة 1883، لتنتقل فيما بعد إلى المغرب مستخدمة نفس النظام السابق ألا وهو نظام الحماية، وذلك في إطار الاتفاق مع إسبانيا حيث تحصلت فرنسا على المنطقة الجنوبية بعدما تم التوقيع على معاهدة الحماية سنة 1912من طرف السلطان المغربي. ومن أجل إحكام سيطرتها على الشمال الإفريقي وتثبيت دعائمها؛ انتهجت لذلك سياسة محكمة ومخطط لها من قبل جنرالاتها حيث اشتملت على جميع الجوانب المختلفة.

المبحث الأول: الجانب السياسي والإداري

عملت سلطات الاستعمار على اتباع جملة من الاجراءات والوسائل في الجانبين السياسي والإداري، حيث تضمن الجانب الأول(السياسي) عدة مشاريع اصلاحية، الهادفة إلى خدمة المعمرين بالدرجة الأولى. أما الجانب الثاني(الاداري) فعمدت الى التقسيمات الادارية والإقليمية. ومن أجل الخوض في دراسة هذه المشاريع ابتدءانا الدراسة بالجزائر، ثم تونس، فالمغرب.

***الجانب السياسي:**

•إصلاحات فيفري1919:

قانون 04فيفيري 1919 الذي أكد من جديد إلزامية التخلي عن الأحوال الشخصية
الإسلامية للحصول على حقوق المواطنة الفرنسية[1] وحسب هذا الإصلاح لم يعد التجنيس أي التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي هو السبيل الوحيد لاكتساب الحقوق السياسية بل فتح الباب لفئات أخرى محدودة طبقا لشروط معينة:
-المعرفة بالقراءة والكتابة
-الإقامة في فرنسا مدة سنتي

[1] -**شاوش حباسي**، المرجع السابق، ص37

-حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية، وتقصير نسبة تمثيل الجزائريين في هذه المجالس(كانت نسبة المسجلين في قوائم الانتخابات قبل هذا القانون نحو 25000فاصبحت21000،كما كان في المجالس العمالية ستة نواب فأصبحوا عشرة، وفي المجالس البلدية تضاعف العدد وأصبح نوابها المسلمون يشاركون في انتخاب رئيس البلدية بعدما كانوا ممنوعين).[1]

كل هذه الشروط التعجيزية عبارة عن حواجز وضعت بقصد منع الجزائريين من المشاركة في التصويت على المترشحين الذين يعتبرون من الدرجة الثانية من المواطنين وهم المسلمين.[2]

كما نص مرسوم 06فيفري 1919 على بعض الإصلاحات الشكلية التي ترفع من حجم الكتلة الانتخابية الجزائرية في القسم الانتخابي المتعلق بالأهالي من نحو15000إلى425000 منتخب يمثلون 43%من الرجال الجزائريين فوق سن25لإختيار ممثليهم في المجالس البلدية
بالإضافة إلى إنشاء هيئة أخرى لانتخاب المستشارين العامين والمندوبين الماليين.[3]

وعليه فقد جعل هذا القانون من الضروري على المصوتين الجزائريين أن يحققوا أحد الشروط التالية:

-الحصول على شهادة منحت له من أحد المعاهد الفرنسية

-حمل وسام فرنسي،أو نيل جائزة من الفرنسيين.[4]

أما قانون14فيفري 1919 تمحور حول رفع عدد المنتخبين 57000 بالنسبة للمجالس البلدية، ولم يعد الناخب خاضع لقانون الأهالي، ورفع عدد المنتخبين المسلمين ومع هذا ليس
هناك أي تمثيل للجزائريين المسلمين.[5]

---

[1] -**عبد الرحمن بن ابراهيم العقون**، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى1920-1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، الجزائر، 1984، ص73.

[2] -**عمار بوحوش**، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت،1997، ص217.

[3] -**بشير بلاح**، المرجع السابق، ص356.

[4] -**أبو القاسم سعد الله**، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، دار الغرب الإسلامي، ط4، لبنان،1980 ، ص274.

[5] - **محفوظ قداش**، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954، تر: محمد المعراجي، منشورات AENP، د ط، د م، 2008، ص272.

فهذه الإصلاحات تناقضت مع أبسط مبادئ المساواة الديمقراطية بالإضافة إلى تجاهلها التمثيل الجزائري في البرلمان الفرنسي[1].
إضافة إلى قرار 05 مارس1919، والمتعلق بالانتخاب و تسييره على تنظيم الاقتراع بقائمة تقترحها الهيئة الانتخابية الموسعة بحيث تم الاحتفاظ بالمساعدين الأهالي تحت تسمية القياد، فاقتصر على تحديد عدد الأعضاء من 06 إلى 12 و مهامهم التقليدية.[2]

•مشروع فيوليت1931:

وكان أهم اصلاح يهم السكان الجزائريين بعد اصلاح سنة1919هو مشروع بلوم فيوليت، ففي عام1931وعقب احتفالات مرور مئة عام عن احتلال الجزائر، ترأس موريس فيوليت(Maurice violette)[3]لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي أوكل إليه بدراسة الأوضاع الجزائرية العامة و تقديم اقتراحات للإصلاحات التي يجب القيام بها، و إدخالها على الأهالي الجزائريين. وفعلا قدمت اللجنة مشروع إصلاحات عرف تاريخيا بمشروع فيوليت وتقوم حجة فيوليت في هذه الوثيقة على أن فرنسا سترتكب خطا كبيرا إذا لم تتحرك لإجراء تغييرات ملموسة في الأوضاع بالجزائر، منتقدا السياسة الفرنسية في الجزائر القائمة على الظلم و قال بأنها إذا استمرت بدون تغيير فستشكل خطرا قاضيا على مستقبل إمبراطوريتنا الإفريقية[4].

لقد أدرك السيد بلوم (Blum)[5]أن مطالب النخبة في الجزائر لا تتجاوز المساواة السياسية وإذا لم تؤخذ تلك المطالب بعين الاعتبار فإنها قد تتطور لتتسبب بالتدريج في ضياع الجزائر نهائيا، لأجل ذلك فانه طلب من السيد

---

[1] - **بشير بلاح**، المرجع السابق، ص357.
[2]- **شارل روبير آجرون**، الجزائريون المسلمون و فرنسا1871 -1919، تر:الحاج مسعود، ج2، دار الرائد للكتاب، دط، الجزائر،2007، ص-ص876-878.
[3] - **موريس فيوليت**:كاتب ورجل دولة فرنسي، ولد سنة 1872 وتوفي بعد ان عمر 78سنة ترأس حكومة الجبهة الشعبية 1936-1937. ينظر: **محمد العربي الزبيري**، الثورة الجزائرية في عامها الاول، دار البعث، ط1، الجزائر، 1984، ص25.
[4] - **أبو القاسم سعد الله**، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، دار الغرب الاسلامي، ط4، بيروت، 1992، ص18.
[5] - **ليون بلوم** : (1872-1950)سياسي و رجل دولة فرنسي اشتراكي، انضم الى الحزب الاشتراكي و اصبح عام 1919نائبا في مجلس النواب، تولى الوزارة و رئاسة الوزارة الانتقالية عام 1946. ينظر : **عبد الوهاب الكيالي**، المرجع السابق، ص564.

فيوليت أن يضع مشروع قانون يمنح بمقتضاه حق التصويت للنخبة الذين كان عددهم في ذلك الحين يتراوح ما بين 20 و 25 ألف شخص. ومن الواضح أن هذا المشروع يهدف بالدرجة الأولى إلى حرمان الشعب الجزائري من ممارسة حقوقه السياسية[1]، فما كادت تنتصر الجبهة الشعبية بفرنسا في انتخابات سنة 1936 حتى برزت في العالم الجزائري فكرة أبداها الوالي العام الأسبق موريس فيوليت و صادقه عليها زعيم الحكومة الاشتراكية ليون بلوم. وهي تقضي بإعطاء الحقوق الفرنسية لعدد كبير من المثقفين المسلمين،كي يشاركوا مع نفس الفرنسيين في انتخابات القسم الفرنسي بالمجالس النيابية. أما بقية المسلمين فتستقل بقسمها الثاني على أن يكون المسلمون ممثلين بالمجالس النيابية الفرنسية.

كانت أفكار موريس فيوليت في مشروعه تتلخص في الكلمة الآتية ((:إذا لم ننصف الجزائريين، ونسرع بإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية متساويين في الحقوق والواجبات فإنهم سيندفعون في الميدان الاستقلالي التحرري وعندئذ تخسر فرنسا أرض الجزائر نهائيا)).[2]

•خطاب ديغول1943:

جاء ديغول (De Gaulle)[3] إلى الجزائر وأعلن برنامجا متحررا وان كان لا يختلف كثيرا عن برنامج فيوليت. فوعد المسلمين ببعض الاصلاحات ولكن على اساس كونهم من الفرنسيين
ويقيمون بأرض فرنسية[4].

ففي الثاني عشر من ديسمبر سنة1943اعلن الجنرال ديغول في خطبة له بمدينة قسنطينة عن الاصلاحات التي تنوي لجنة فرنسا الحرة تطبيقها بالنسبة للجزائريين،وقد وعد ديغول مستمعيه بان هذه الاصلاحات تشمل :

---

[1] ـ **محمد العربي الزبيري**، المرجع السابق، ص25.

[2] ـ **أحمد توفيق المدني**، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، د ط، القاهرة، د ت، ص ،ص170،169.

[3] ـ**ديغول:**1890 -1970قائد عسكري فرنسي كبير ورجل دولة ورئيس جمهورية فرنسا السابق، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية في عام1911وعمل خلال الحرب العالمية الأولى برئاسة المارشال بيتان. ينظر: **عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ط، بيروت، د ت، ص742.

[4] ـ **جلال يحي**، السياسة الفرنسية في الجزائر من1830الى1959، دار المعرفة، د ط، القاهرة، د ت، ص296.

1/المنح الفوري للجنسية الفرنسية لعدة آلاف من الجزائريين بدون الاشتراط عليهم التخلي عن احوالهم الشخصية الاسلامية كما كان مطلوبا من قبل.
2/زيادة نسبة عدد الممثلين الجزائريين في المجالس المحلية.
3/الاحتفاظ بعدد من الوظائف الادارية لعدد من الجزائريين الذين تتوفر فيهم الكفاءة.[1]

وتطبيقا لما جاء في خطاب الجنرال ديغول اصدرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني يوم 1943/12/14 قرار كلفت بموجبه المندوب السامي الجنرال كاترو بتشكيل لجنة تسند لها مهمة وضع برنامج للإصلاحات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لفائدة المسلمين الفرنسيين ولقد تكونت اللجنة المذكورة بالفعل وشرعت في عملها يوم 1944/07/21.[2]

•أمرية مارس1944:

في 07مارس 1944تجسد رد فعل الجنرال ديغول على بيان الشعب الجزائري بإصدار امرية 07مارس 1944، هذه الأمرية التي تكفل من الناحية النظرية نوعا من المساواة في الحقوق بين المسلمين والأوروبيين، بينما كانت في الواقع تكريسا للفوارق الصارخة بين الطائفتين فمثلا كان 1500000ناخب جزائري مسجلين ضمن قائمة انتخابية من الدرجة الثانية، متميزة عن القائمة الانتخابية من الدرجة الاولى الخاصة بفئة الاوروبيين، وفي المجالس المحلية لم يكن للمسلمين سوى2/5من المقاعد بينما هم يمثلون9/10من مجموع السكان[3].

فجاء في البند الاول منها ان الجزائريين سيتمتعون بنفس الحقوق ونفس الواجبات التي
للفرنسيين. اما البند الثاني ان الجزائريين والفرنسيين متساويين امام القانون وان القوانين الاستثنائية قد الغيت وان المسلمين سيخضعون للشريعة الاسلامية في الاحكام. ونص البند الثالث على ان اصناف من الجزائريين سيتمتعون بالجنسية الفرنسية ويسجلون في هيئة الانتخاب الفرنسية (وهي غير هيئة الانتخاب الجزائرية). ونص البند الرابع على ان هناك جزائريين

---

[1] -**ابو القاسم سعد الله**، الحركة الوطنية الجزائرية1930-1945، المرجع السابق، ص218.
[2] -**العربي الزبيري**، تاريخ الجزائر المعاصر: دراسة، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د ط، دمشق، 1999، ص38.
[3] - **بن يوسف بن خدة**، المصدر السابق، ص133.

آخرين سيحصلون على الجنسية الفرنسية. اما البند الخامس من الامر فقد اكد على ان جميع الفرنسيين في الجزائر لهم الحق في الانتخاب وكذلك الترشح للمجالس الجزائرية بدون قيود. بل نص البند السادس على انها ستظل كما كانت في الماضي تخضع للحكم العسكري مباشرة.[1]

كان قانون 07مارس 1944قد استعاد نفس احكام مشروع بلوم فيوليت عندما منح فورا سبعين الف مسلم الجنسية الفرنسية وحق الدخول الى المعهد الانتخابي للمواطنين الفرنسيين هذا دون اي تعديل لقانون احوالهم الشخصية.[2]

نستنتج بأن أمرية مارس جاءت متأخرة عن موعدها، وهي لا تعني التطبيق الفوري، وإنما هذه التغييرات التي نصت عليها ستأخذ مدة طويلة. فبالرغم من أنها ألغت قانون الأهالي والقوانين الاستثنائية الأخرى إلا أنها لم تتم على عجل، كما أن نسبة تمثيل الجزائريين ظلت تمثل النسبة الأدنى في الشؤون الجزائرية .

- **القانون الخاص1947:**

إن دستور سنة 1947الذي حاولت من خلاله الادارة الاستعمارية الفرنسية التظاهر بالاستجابة لمطالب الشعب الجزائري والذي نص على عدة قرارات كانت عبارة عن صورة مكررة للمشاريع السابقة الذكر[3]، واهم ما يشتمل عليه هذا القانون:

1/اعتبار العملات الجزائرية الثلاث جزءا من فرنسا وتسوية سكانها في كل الحقوق والواجبات مع احتفاظ الجزائريين بشخصيتهم الاسلامية.

2/تعيين حاكم فرنسي عام على الجزائر وإنشاء مجلس جزائري منتخب.

3/والى جانب هذا المجلس نص القانون على تأليف مجلس تنفيذي من ستة اعضاء يساعد
الوالي العام في ادارة البلاد.

---

[1] -**ابو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، ص219،220.

[2] -**جاك فريمو**، فرنسا والإسلام من نابليون الى ميتران، تر :هاشم صالح، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ط1، قبرص، 1991 ، ص197.

[3] -**مومن العمري**، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار الطليعة للنشر والتوزيع، د ط، د م، 2003، ص 86.

4/تنفيذ القوانين الدستورية المعمول بها في فرنسا بالجزائر ما لم ينص بصراحة على استثنائها.
5/افساح المجال للجزائريين وإعطائهم الحق في التوظيف بجميع الادارات والوظائف العامة المدنية
و العسكرية.[1]
6/الاعتراف باللغة العربية.[2]
7/الغاء البلديات المختلطة.
8/حق التصويت للمرأة الجزائرية.[3]
9/كما نص على ان الجزائر فرنسية.[4]

فبالرغم من انه يعتبر مساومة سياسية بين الاحزاب اكثر مما هو اصلاح حقيقي فانه يحمل بذورا من التقدم، فقد ازداد التمثيل البرلماني للمسلمين من الثلث الى نوع من الاغلبية في الواقع في المجلس الجزائري المعدل.[5]

أن الملاحظ على هذا القانون أنه مجرد حبر على ورق، فهو يتنافى بجميع أحكامه مع ما هو مجسد على أرض الواقع؛ وذلك لأن الجزائر رغم تمتعها بهذا الدستور كما أسمته فرنسا. إلا أنها ظلت مرتبطة فيدراليا بفرنسا والحكام العامون الذين يشرفون على تسييرها يعينون من قبل الادارة الاستعمارية ويعملون تحت سلطتها وتماشيا مع مصالحها.

هذا فيما يخص السياسة التي انتهجتها فرنسا بالجزائر في هذا الجانب.
اما بخصوص السياسة التي اعتمدتها في تونس في نفس المجال فقد تمثلت فيما يلي:

---

[1] -**يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص، ص70،69.
[2] -**بوشعالة سميرة**، تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية بين الماضي و الحاضر ،مجلة البحوث والدراسات الانسانية، جامعة صالح بوبندير، قسنطينة، ع14 ،2017، ص71.
[3] -**محمد حربي**، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، سلسلة صاد، د ط، الجزائر،1994 ، ص13.
[4] -**اكرم بوجمعة**، اوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ع28، 2016، ص164.
[5] -**ابو القاسم سعد الله**، ابحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1996، ص111.

•سياسة الادماج والتجنيس:

لعل السياسة الفرنسية احست بفشلها في فرنسة التونسيين عن طريق المسيحية، فبدأت تنشر دعوتها لتجنيس المسلمين بصفة اجماعية بعد ان كانت فتحت لهم باب التجنيس الفردى[1] فاتجهت فرنسا في سياستها بتونس نحو فرنسة البلاد، وسلكت لذلك سبلا كثيرة، فلم تقتصر على تشجيع هجرة الفرنسيين الى تونس بفتح ابواب الوظائف التونسية في وجوههم. بل اضافت الى ذلك ان سهلت على الاجانب وحتى التونسيين انفسهم الحصول على الجنسية الفرنسية[2]. فسياسة التجنيس هي ايضا وسيلة للإسراع بتفتيت الشعب التونسي، وهي تضاف الى سياسة الاستلاب والتفقير الرامية الى اضعافه وحرمانه من وسائل المقاومة.[3] حيث صارت في تنفيذ هذا البرنامج على مراحل متعددة، فأصدرت مختلف القوانين الفرنسية من جهة، وأجبرت باي تونس من جهة أخرى على اصدار اوامر عالية لتحقيق نفس الغرض، ومن هذه القوانين قانون26 جوان1889الذي يقضي بان الفرنسية التي تتزوج اجنبيا لا تتبع جنسية زوجها، وهكذا فان الفرنسية التي تتزوج تونسيا تبقى فرنسية.

اما الامر العالي المؤرخ في29جويلية 1877فانه اعطى تسهيلات كبيرة للتونسيين الذين يرغبون في كسب الجنسية الفرنسية،كما انه قرر ان الارض التونسية معتبرة ارضا فرنسية جعل اقامة الاجانب فيها لمدة ثلاث سنوات تخولهم حق اكتساب الجنسية الفرنسية، وكذلك بالنسبة للفرنسيين الذين تخلو عن جنسيتهم ثم رغبوا في الرجوع اليها وذلك بمقتضى الامر العالي المؤرخ في28فبراير1899الذي استصدرته السلطة من الباي.

كما نص الامر العالي المؤرخ في اكتوبر سنة 1910على سحب الجنسية الفرنسية من ابناء المتجنسين من التونسيين. وجاء في التشريع الذي استصدرته في08نوفمبر1921اخراج الاجانب الذين ولد اجدادهم بتونس من الجنسية التونسية، وإلحاقهم بالجنسية الفرنسية ما عدا الايطاليين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة وهو آخر تشريع صدر في شان الجنسية

---

[1] -**علال الفاسي**، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، المصدر السابق، ص73.
[2] -**الحبيب تامر** ، هذه تونس، مطبعة الرسالة، د ط، د م، د ت، ص 79.
[3] -**خليفة شاطر**، المرجع السابق، ص99.

التونسية.[1]فهو القانون الذي بمقتضاه يعتبر من الجنسية الفرنسية كل اجنبي مولود بالبلاد التونسية وقد ولد احد ابويه بالايالة ايضا، وبناء على ذلك فان هذا التجنيس يتم بصورة آلية ابتدءا من الجيل الثالث إلا اذا طلب المعني بالأمر بنفسه عند بلوغه سن الرشد الاحتفاظ بجنسية احد ابويه الذي منحه لقبه.

اما الجيل الرابع فلا يمكنه باي حال من الاحوال التمتع بهذا النوع من التأجيل حيث ان المنتمين لذلك الجيل سيكونون فرنسيين اجباريا.[2]

وفي النهاية تعززت كل هذه التشريعات بالقانون الفرنسي الصادر في20ديسمبرسنة 1923الذي فتح باب التجنيس الاختياري بالجنسية الفرنسية على مصراعيه [3] كما يجيز سحب الجنسية التونسية وإعطاء الجنسية الفرنسية لمن يطلبها وبالتالي يصبح حاملها من رعايا فرنسا.[4]

فكان الشرك المنصوب للشعب التونسي شركا هائلا مخيفا، كان محاولة سرقة المواطنين التونسيين من اجل ان يتضخم عدد الجالية الفرنسية اصطناعيا، وكانت مرغبات التجنيس بالجنسية الفرنسية كثيرة ومتعددة النواحي: اذ تجنس التونسي فان مرتبه يتساوى مع مرتب الفرنسي، وتفتح في وجهه ابواب المنافع المادية المفتوحة في وجه الفرنسيين اي بعبارة اخرى فهو يصبح من الغالبين لا مع المغلوبين. [5]كما ساعد على تأسيس اجهزة لرعاية مصالح المتجنسين
التونسيين وصيانة حقوقهم ومن ذلك((عصبة المسلمين الفرنسيين))التي نقرا في قانونها الاساسي ما يؤكد ذلك اذ ان من اهدافها الاساسية:

أ/اقامة تضامن وثيق بين المسلمين من ذوي الجنسية الفرنسية.

ب/ تنمية حب الوطن بين اعضاء العصبة.

---

[1] -**الحبيب تامر**، المصدر السابق ، ص - ص79 -81 .

[2] -**احمد القصاب**، تاريخ تونس المعاصر1881-1956، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس، 1986، ص ،ص522،521.

[3] -**الحبيب تامر**، المصدر نفسه، ص81.

[4] - **راغب السر جاني**، قصة تونس من البداية الى ثورة 2011، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط1، القاهرة، 2011، ص23.

[5] -**احمد توفيق المدني**، حياة كفاح مذكرات، مج1، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2010، ص379.

ج/ تدريب وتعليم الفرنسيين الجدد على الممارسة المتعقلة الحذرة والأمينة لحقوقهم الاجتماعية والسياسية.

د/ القيام بحملة واسعة بجانب التونسيين قصد الزيادة كل سنة في عدد المنخرطين بالعصبة.[1]

•سياسة المشاركة(مشاركة التونسيين للفرنسيين في وظائف الدولة):

في ضوء اخفاق المحاولات الفرنسية اضطرت للاعتماد على سياسة اخرى اقل عمقا من سياسة التجنيس وهي سياسة المشاركة اذ لا تتطلب تنازل التونسي عن قانون احواله الشخصية لكي يغدو مواطنا فرنسيا[2]، فكان المظهر الوحيد لإشراك التونسيين في الحياة العامة يتمثل في قيام المجالس البلدية في المدن والمجالس الاقليمية في المديريات الخمس الرئيسية ، وقد اخذ منذ تأسيس هذه المجالس بقاعدة المناصفة للمقاعد بين الجالية الاوروبية والتونسيين.

ففي عام1896تاسس مجلس شورى يؤخذ رأيه على سبيل الاستشارة في سياسة البلاد وظل هذا المجلس مقصورا على المستوطنين [3].

ظل الوضع على هذا الحال حتى آل الحكم الى السيد بشون الذي اراد ان يقيم سياسة مشاركة بين التونسيين و المعمرين الفرنسيين فشجع معتمدا على بعض المستعمرين الفرنسيين و على ضغط الرأي العام التونسي القوي على مساهمة التونسيين الضرورية في الندوة الاستشارية

و آلت هذه السياسة الى مرسوم سنة 1907الذي لم يكن غير غش و قد قضى هذا المرسوم بان يكون الممثلون الفرنسيون 36عضوا ينتخبون بالاقتراع العام [4]كما نص هذا المرسوم بالسماح للتونسيين بدخول هذا المجلس للمرة الاولى سنة 1907وجعل تمثيلهم بالتعيين فيختار المقيم العام 16 من اهل البلاد[5]، فبعد عدد قليل من الجلسات ظهر جانب هذا التعاون الخطر على

---

[1] -**امحمد مالكي**، المرجع السابق، ص186.

[2] -**جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم**، السياسة الفرنسية حيال تونس 1881-1914، مجلة الاستاذ،ع214، 2015 ، ص260.

[3] -**صلاح العقاد**، المرجع السابق، ص197.

[4] -**عبد العزيز الثعالبي**، تونس الشهيدة، تر وتق: سامي الجندي، دار القدس، ط1، بيروت، 1975، ص37.

[5] -**صلاح العقاد**، المرجع السابق، ص197.

المصالح الاستعمارية فقد انتهى الممثلون التونسيون على قلة كفايتهم الى ادراك اهداف الاستعمار السياسي و سوء عواقبها من طرف النقاش الفرنسية [1]. فقد لوحظ ارتفاع بعض اصوات المعارضة في وجه الممثلين الاوربيين [2] فكانت مطالب المعارضة التونسية متواضعة ضئيلة (حق السكان في الوظائف العامة). لكن هذه المطالب اثارت الممثلين الفرنسيين و لقد ادرك المقيم العام الخطر فقسم الندوة بالاتفاق مع ممثلي المعمرين الى قسمين: شعبة فرنسية، و اخرى تونسية بالمرسوم الصادر سنة 1910 [3]، و استمر هذا الوضع قائما الى ان ظهر ضغط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الاولى فأدخلت بعض التعديلات على هذا المجلس.[4]

نستنتج في الاخير ان سياسة المشاركة هي من الوسائل التي استعملها الاستعمار الفرنسي لمد نفوذه وتقوية هيمنته وإيهام الرأي العام الأوروبي ان ممثلين عن شعب تونس يساهمون في حكم البلاد.

•اصلاحات1922:

حاولت الادارة الفرنسية ادخال بعض التعديلات على الانظمة التونسية لإرضاء الدستوريين مثل انشاء وزارة عدل تونسية للإشراف على المحاكم الاهلية، وإنشاء مجالس محلية في 1922[5]: تتمثل في مجلس القياد الذي يناقش احتياجات القيادة (الولاية) من الجهة الاقتصادية ويمكن دعوته الى إبداء رأيه في ما تعرضه عليه الحكومة من المسائل التي تهم تلك الدائرة.

اما مجلس الجهة فينظر لآراء مجالس القيادة ويدرس احتياجات المنطقة الاقتصادية ويبدي رأيه في برنامج الاعمال التي تعتزم البلديات انجازها، اما المجلس الكبير فلئن كانت سلطاته اوسع من مجلس الجهة فإنها محدودة هي الاخرى وكانت صلاحياته مثل مجلس الجهة مقتصرة على المسائل

---

[1] -**عبد العزيز الثعالبي**، المصدر السابق، ص37.
[2] -**صلاح العقاد**، المرجع نفسه، ص197.
[3] -**عبد العزيز الثعالبي**، المصدر نفسه، ص37.
[4] - **صلاح العقاد**، المرجع نفسه، ص197.
[5] -**ناهد ابراهيم دسوقى**، المرجع السابق، ص250.

الاقتصادية والمتصلة بالميزانية لا غير [1]. فهو يتركب من قسمين متساوي عدد النواب من تونسيين وفرنساويين يتفاوضون كل بانفراده ومهمة هذه المؤسسة هو بحث الميزانية التونسية التي تعرضها عليها الحكومة وله حق الابتكار في احداث مشاريع جديدة في الميزانية وتبدي اراءها في القروض العمومية كما له النظر في الاتفاقيات التي تعقدها الحكومة مع الافراد.

كان المقصد الاصلي الذي يرمي اليه المجلس الكبير هو ان يسمح لنواب الامة التونسية ومنتخبي الجالية الفرنسية بالتعبير لأولي الامر عن رغبة البلاد، والقيام على تحقيقها باتفاق مع السلطة المركزية.كما تم تأسيس مجالس للأعمال بأمر عالي مؤرخ في 13جويلية 1922.[2]

•اصلاحات1947:

جاء المقيم العام الجديد(جان مونس)بسياسة جديدة تقوم على استخدام عناصر تونسية في الحكومة لتطبيق برنامج الإصلاحات[3]، فلقد أدخلت إصلاحات جويلية - أوت 1947 تحويرات هامة على الجهاز الحكومي محاولة معارضة الحكم المباشر و ألغيت قرارات لجنة التحرير الوطني و لأول مرة منح مجلس الوزراء اختصاصات مضبوطة و كلف بتوجيه و تسيير سياسة الحكومة العامة بعد مصادقة الباي على مقرراته و من ذلك التاريخ أصبح للتونسيين ستة وزراء عوض أربعة و هم: الوزير الأول، وزير العدل، وزير التجارة، وزير الصحة العمومية، وزير الشغل و وزير الفلاحة.[4]

و من هنا كان المرسوم الفرنسي الصادر في 29جويلية سنة 1947يلغي في مادته الأولى المرسومين الصادرين في 21 جوان و 27 مارس1944اللذين عبر السيادة الفرنسية اختصاصات السكرتير العام

---

[1] -**علي المحجوبي**، جذور الحركة الوطنية التونسية1904-1934، تع: عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، د ط، تونس، 1999، ص334.

[2] -**حسن حسني عبد الوهاب**، خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية الشرقية، ط3، تونس، د ت، ص183.

[3] -**محمد علي داهش**، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د ط، دمشق، 2004، ص52.

[4] -**شارل اندري جوليان**، افريقيا الشمالية تسير القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، مر: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، ط3، تونس،1976، ص207.

للحكومة التونسية و على أن يصبح المحرك الأساسي في هذه الوظيفة ينبثق بشكل طبيعي عن السيادة التونسية[1].

كما وضع الأمر العالي الصادر في 09أوت 1947الإدارة العامة للمملكة التونسية تحت سلطة الوزير الأول و يساعده الكاتب العام للحكومة التونسية ، فأصبح الوزير الأكبر رئيس عشر إدارات بما فيها من إدارات فرنسية كبرى و يباشر رأسا إدارة تضم الإدارة العامة

و البلديات و له وحده الصلاحية لعرض الأوامر و المعروضات على طابع الباي، كما كلف بتنسيق أعمال الوزراء و المديرين و أخيرا يرأس المجلس الوزاري.[2]

اما بخصوص السياسة التي اتبعتها فرنسا في المغرب الاقصى فقد تمثلت فيما يلي:

•اتفاقية18ديسمبر1923:

كانت الاتفاقيات السرية والعلنية المتعلقة بالوضع الدولي للمغرب قد تضمنت الرغبة في اقامة نظام اداري خاص تتميز به طنجة عن بقية اجزاء المغرب[3]. فاجتمع ممثلوا الدول الثلاث اسبانيا، فرنسا، وانجلترا في آخر سنة 1913ليضعوا للمدينة النكداء النظام الذي وعدت به، فاستمرت المباحثات والمناقشات بضعة اشهر حتى صيف سنة1914، فتأجل ذلك المؤتمر وما استؤنفت اعماله إلا بعد خمس سنوات من يوم الهدنة. ولكن فرنسا حاولت ان تستقل في ادارة طنجة فاعترض الاسبان اشد الاعتراض.

اجتمع ممثلو الدول اجتماعا تمهيديا في لندن في صيف سنة1923، ثم نقلوا الى باريس في اكتوبر حيث تمت المؤامرة على عروس المغرب فوقعت فرنسا في 18ديسمبر 1923المعاهدة التي قضت بان تكون طنجة دولية

---

[1] -**يونس درمونة**، تونس بين الحماية والاحتلال، مطبعة الرسالة، د ط، د م ،د ت، ص43.

[2] -**شارل اندري جوليان**، المرجع السابق، ص207.

[3] -**محمد المكي الناصري**، مساهمة طنجة في الحركة الوطنية ودورها الحاسم بعد الزيارة الملكية التاريخية، طنجة في التاريخ المعاصر1800-1956، جامعة محمد الخامس،كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط،1991، ص19.

ووقعتها اسبانيا في08فبراير من السنة التالية [1] وبذلك اصبحت طنجة دولية، وبموجب المعاهدة
الغيت وزارات الحربية والخارجية والداخلية والمالية[2] وسلمت السلطات التشريعية والتقنين الاداري وكذلك الحكم المباشر لهيئات دولية.
فلا يمكن لأحد اذن ان يمتنع عن الاعتراف بان فرنسا قد تجاوزت هذه المرة ايضا حدود السلطة التي خولتها معاهدة الحماية في دائرة وحدة الاقاليم وحفظ سيادة السلطان.[3]
وفي السنة التالية1925شرعت لجنة المراقبة في عقد اجتماعاتها ابتدءا من يوم 27يناير ودشن المجلس التشريعي اعماله بتاريخ10فبراير، وابتدأت المحكمة المختلطة تمارس اختصاصها
من نفس اليوم الذي جرى فيه التدشين الرسمي للنظام الخاص بطنجة وهو يوم فاتح جوان
1925.[4]

•سياسة الجنرال نوجيس اتجاه الحركة الوطنية1936 -1943:

لقدتم تعيين الجنرال نوجيس(Nougès)[5] مقيما عاما في سبتمبر1936. فعمد الى محاولة تصفية الحركة الوطنية فاتهمها بأنها تثير اضطرابات امنية ، معتمدا على تخوف حكومته من تسرب الاضطرابات من المنطقة الشمالية ، ومنع كتلة العمل الوطني واعتقل زعمائها وزعيم الحركة القومية المنشقة عن الكتلة(زعيم الكتلة علال الفاسي وزعيم الحركة القومية محمد حسن الوزاني)، ونفى زعيم الكتلة الى الغابون وابعد زعيم الحركة القومية الى

---

[1] -**امين الريحاني**، المغرب الاقصى، مؤسسة هنداوي سي آي سي، دط، د م، 2017، ص67.
[2] -**اسماعيل احمد ياغي، محمود شاكر**، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر قارة افريقية، ج2، دار المريخ، د ط، الرياض، 1993، ص150.
[3] -**مجهول المؤلف**، المغرب على عهد الحماية، د د ن،د ط، د م ، د ت، ص80.
[4] -**محمد المكي الناصري**، المرجع السابق، ص20.
[5] -**الجنرال نوجيس(1876-1971)**: ازداد في قرية مونليون مانيوواك في جبال البرانس العليا وهي بلاد فوش ونشأ بالقرب من كاريزون، دخل المدرسة الدينية لتوتردام دي كاريزون، اختار المهنة العسكرية وتخصص في المدفعية. ينظر: **وليام هويسنطن**، الحماية الفرنسية بالمغرب بين الاوج والأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس1936-1943، تع: ابراهيم ابو طالب، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية، ط1، الرباط، 2001، ص ـ ص31-37.

ايدزر(قرية في جنوب المغرب) ثم اعتقل كل اطر الكتلة وطارد نشطائها محاولة لتصفية الحركة الوطنية نهائيا.[1]

ففي18مارس1937قرر شارل نوجيس حل كتلة العمل الوطني بدعوى ان هذه الاخيرة كانت تفرض على اعضائها اداء القسم مما يشكل حسب رأيه مسا بسيادة السلطان وبقواعد الاسلام التقليدي[2]، وبعد احداث اكتوبر 1937عمل نوجيس على اطفاء شعلة الحركة الوطنية ووضح مقاصده بتصريحاته المقيتة بفاس عندما اكد انه سيسحق الحركة الوطنية التي يمثلها علال الفاسي.[3]

بعد اعادة الامور الى نصابها رجع نوجيس الى سياسة اليد الممدودة[4] فعاد يستعمل اللين بعد ان جرب الشدة[5]، ففتح بابه في وجه الوطنيين المعتدلين، فالحق بديوانه محمد التازي، ومحمد عمر الحجوي. وهما صديقان لزعماء كتلة العمل الوطني كما ادخل بعض قدماء تلامذة الثانويات الاسلامية الى مجلس شورى الحكومة وتبنى بضعة اصلاحات وطلب من الصدر الاعظم السماح بصدور اسبوعية التقدم الناطقة بالعربية. كما استحسن العلاقات التي استأنفها السلطان من جانبه مع الوطنيين.[6]

يقول علال الفاسي في كتابه الحركات الاستقلالية في المغرب العربي: ((كان اول ما قام به بعد ان خرجنا من السجن ان بعث يغرينا بواسطة شخصيات شبيهة بالرسمية للاتصال به والعمل على المذاكرة معه في شؤون المطالب فاجتمعنا مع الجنرال نوجيس ضمن مائدة مستديرة وتناولنا المطالب المستعجلة واهم ما خرجنا به من عنده هو الاذن بإصدار جريدة الاطلس التي

---

[1] -**عبد الكريم غلاب**، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الامبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 2005، ص342.

[2] -**عمر أفا وآخرون**، المرجع السابق، ص587.

[3] -**ابو بكر القادري**، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من1941الى1945، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 1997، ص97.

[4] -**جورج سبيلمان**، المغرب من الحماية الى الاستقلال1912-1956، تر: محمد المؤيد، وزارة الثقافة، ط1، الرباط، 2014، ص92.

[5] -**علال الفاسي**، الحركات الاستقلالية في المغرب، المصدر السابق، ص222.

[6] -**جورج سبيلمان**، المرجع نفسه، ص92.

تقرر ان تكون لسان كتلة العمل الوطني وإصدار جريدة المغرب وتسريح جريدة عمل الشعب من عقالها)).[1]

•اصلاحات أريك لابون1946-1947

جاء مراكش مقيم جديد هو اريك لابون[2] الذي اعاد الزعماء المنفيين امثال علال الفاسي
من الغابون واحمد بلافريج [3]من كورسيكا ومحمد الوزاني من بنزرت. كما سمح بإصدار الصحف
العربية[4]، وكان من سياسته التقريب بين المغرب وفرنسا وإزالة الضغائن التي خلفها الموظفون والمعمرون الفرنسيون وشرع يفاوض السلطان فيسمح له ببعض ما كانت اغتصبته الاقامة العامة في مقابل الاعتراف لفرنسا ببعض المصالح ومن جملة ذلك سماحه للملك بزيارة طنجة [5]

وفي منتصف عام 1946قدم الجنرال اقتراحا لإجراء انتخابات في المجالس في المدن والأرياف على ان يشترك الفرنسيين بالأولى [6]، كما وضع باتفاق مع السلطان مشاريع اصلاحية منها انشاء تعيين ثمانية مناديب على عدد الادارات ليصبحوا صلة الوصل مع القصر وليتدربوا على شؤون الادارة ويقوموا مقام وزراء، ومنها تكوين ديوان للملك يعينه في الشؤون

---

[1] -**علال الفاسي**، المصدر السابق،ص، ص222 ،223.

[2] -**اريك لابون**: هو ثامن مقيم عام بالمغرب، شغل منصب الكاتب العام للحماية بالرباط من سنة 1926الى سنة1928، كما عمل مقيما عاما بتونس وسفيرا بموسكو صاحب تفكير جد اصيل منفرد ينظر: **جورج سبيلمان**، المرجع السابق، ص127.

[3] -**أحمد بلافريج:** سياسي ورجل دولة مغربي ومن مؤسسي حزب الاستقلال، ولد في مدينة الرباط من عائلة برجوازية كبيرة. أتم دراسته الأولى في مدرسة أبناء الوجهاء بالرباط ثم في ثانوية جورو، تابع دراسته العليا في القاهرة ثم في باريس أسس في فرنسا رابطة الطلاب المسلمين لشمالي افريقيا وكان أمينا عاما لها، عين في26أفريل1956وزيرا للخارجية. ينظر: **عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة السياسة، ج1، المرجع السابق، ص88.

[4] -**اسماعيل احمد ياغي ، محمود شاكر**،المرجع السابق، ص162.

[5] -**مولاي الطيب العلوي**، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، مر: احمد العلوي، منشورات زاوية، ط1، الرباط، 2009، ص ـ ص136-139.

[6] -**اسماعيل احمد ياغي ، محمود شاكر**، المرجع السابق، ص162.

الادارية ليتمكن السلطان من دراسة والمشاريع والظهائر ومنها تكوين لجنة لبحث نصوص الظهائر المعروضة على جلالة الملك للتصديق عليها.[1]

- **سياسة الجنرال جوان1947-1951:**

في جوان 1947عين الجنرال جوان (Goine)[2] مقيما بالمغرب، فكان اول ما فعله هو
الوقوف في وجه زيارة السلطان وولي عهده لمختلف بلاد المغرب[3]، وبادر جوان بإقناع عدد من العلماء ليصدوا فتوى ضد اعمال السلطان الجريئة وإنها مخالفة للدين في كثير من جوانبها وسعى جوان الى تشويه اسم حزب الاستقلال متهيأ إياه بأنه مجموعة من المثقفين الناقمين العاطلين عن العمل لا يمثلون إلا انفسهم وقدم الجنرال انذار الى السلطان يطالبه فيه بوجوب التبرأ من حزب الاستقلال وطرد اعضاء الديوان وبعض كبار الموظفين وتوقيع المراسيم الموقوفة اما اذا رفض السلطان تنفيذ هذه الطلبات فما عليه إلا ان يتنازل عن العرش وإلا خلعته فرنسا بالقوة[4]

وبالفعل شن جوان حملة واسعة لتطهير الإدارة من كل المغاربة الذين ابدوا تعاطفهم مع ملكهم وتطلعات بلادهم وأكثر من التهديد والوعيد لكل من يحاول عرقلة إصلاحاته المزعومة.[5]

وفي سنة 1947حاول المقيم جوان ان يجلب الى صفه القوات الوطنية فقدم مشروع انتخاب لنيل كراسي مجلس شورى الحكومة[6]. فالمخطط الاصلاحي الذي طرحه الجنرال جوان طرح تغييرات همت اساسا حكومة المخزن و مجلس الشورى الحكومي و المجالس البلدية و هذا في تطبيقه

---

[1] -**مولاي الطيب العلوي**، المصدر السابق، ص142.
[2] -**الجنرال جوان**: عسكري متصلب ولد بالجزائر وهو ضابط سابق في قيادة اركان ليوطي خلال حملة التهدئة ، قاد فيما بعد الجنود الفرنسيين في عهد نوجيس وحصل على انتصارات في المعارك التي خاضها ضد الجيش الالماني. ينظر: **روبير اصراف**، محمد الخامس و اليهود المغاربة، تر: علي الصقلي ومحمد كلزيم، د د ن، ط1، د م، 1997، ص271.
[3] -**مولاي الطيب العلوي**، المصدر السابق ص140.
[4] -**اسماعيل احمد ياغي، محمود شاكر**، المرجع السابق، ص - ص162-164.
[5] -**علال الخديمي**، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية1851-1947دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، افريقيا الشرق، د ط، الدار البيضاء، 2006، ص164.
[6] -**مولاي الطيب العلوي**، المصدر السابق، ص163.

بالنسبة لحكومة المخزن انطلاقا من 21جوان 1947بمقتضى ظهير شريف صدر انذاك.[1]

***الجانب الإداري:**

التنظيم الاداري في الجزائر:

بمقتضى قانون 19 ديسمبر 1900لم تعد الجزائر امتدادا لفرنسا و انما اصبحت عندها الشخصية المدنية و الاستقلال المالي [2]، و في نفس الوقت اعيد تنظيم مجلس الجزائر الاعلى، اتخذت هذه القرارات بغية امتصاص الغضب الذي عبرت عنه مظاهرات صاخبة كادت ان تفصل بالفعل الجزائر عن فرنسا لتسير في طريق شبيه بالذي سارت فيه المستعمرات الانجليزية [3] فأصبحت منذ منذ 1900تتمتع بالحكم الذاتي في الشؤون المالية فقط و يمثل السلطة المدنية في الولايات الثلاث (العاصمة، قسنطينة، وهران) ولاة مدنيون معينون تعيينا، و في كل ولاية نوعان من البلديات، بلديات كاملة الصلاحيات. اما النوع الثاني فهو البلديات غير كاملة الصلاحيات او المختلطة[4] مع تطور الاستعمار و تكاثر العنصر الاوربي بالجزائر ثم توسيع نظام البلديات ليشمل الجهات التي يوجد بها اوربيون فارتفع عدد البلديات كاملة الصلاحيات سنة 1930الى 340، و اصبحت تضم 42% من مجموع

---

[1] -**عثمان أشقرا**، المقاومة والاستقلال بالمغرب خلال النصف الأول من الخمسينيات مقدمات من أجل مقاربة سوسيولوجية، مجلة أمل،ع25 -2002،26، ص234.

[2] -**عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص195.

[3] -**عبد الله العروي**، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء، 2009، ص،ص586،585.

[4] -**ابو القاسم سعد الله**، الحركة الوطنية الجزائرية1930-1945، المرجع السابق، ص15.

سكان القطر الجزائري[1]و هي التي كان العنصر الاوروبي يتواجد فيها بكثافة، و كانت تسير حسب القانون البلدي المعمول به في فرنسا [2].

اما الجهات التي يسود بها العنصر الجزائري. فقد انظمت اداريا بما يعرف بالبلديات الممتزجة او المختلطة و هي بلديات ناقصة الصلاحيات قليلة العدد وكثيرة السكان اشتملت سنة 1930على 58%من مجموع السكان بينما لم يتجاوز عددها ثمانية و سبعون بلدية ممتزجة محدودة الامكانيات و غير قادرة على توفير الخدمات للسكان المحليين [3]تسير من قبل مجالس متكونة من اوربيين منتخبين من قبل الاوربيين المقيمين فيها ومن اعضاء جزائريين كانت تعينهم الادارة الاستعمارية .[4]

أما الجنوب فينقسم إلى أربع مناطق رئيسية يشرف على أمور كل منها ضابط ممثل للولي العام و كل منطقة في الجنوب تضم عدة بلديات رؤساؤها من حكام المصالح المدنية الجزائرية و ضباط الشؤون الصحراوية [5] و تخضع إلى النظام العسكري، و هي المناطق الصحراوية ولم تكن تتمتع بأي ظل من الحياة الديمقراطية و لا التقاليد المدنية[6].

ومنذ صدوره (قانون 19 ديسمبر1900) انتقلت السلطة الفعلية الى يد النواب الاوربيين في المجلس المالي الذي اقاموه في الجزائر العاصمة و بدؤوا يشرعون فيه لأنفسهم و يتخذون جميع القرارات المالية التي تخدم مصالحهم و بدون تدخل من باريس، والحاكم العام ينفذ قراراتهم التي

---

[1] -**ناصر الدين سعيدوني**، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، البصائر للنشر والتوزيع، ط خ، الجزائر، 2013، ص32.

[2] -**محمود آيت مدور**، الحركة العمالية في الجزائر ابان الحقبة الاستعمارية1830-1962بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرر، دار هومه، د ط، الجزائر، 2015، ص39.

[3] -**ناصر الدين سعيدوني**، المرجع السابق، ص33.

[4] -**محمود آيت مدور**، المرجع السابق، ص39.

[5] -**الشريقي**، الجزائر في القرن العشرين، دائرة المعارف والعلوم الدولية، ط1، تونس، 1900، ص17.

[6] -**ابو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، ص16.

يتخذونها في البرلمان الصغير الذي تم انشاؤه اساسا لخدمة مصالح $\frac{1}{10}$السكان الذين ينحدرون من اصل أوروبي ويهودي و حرمان $\frac{9}{10}$ السكان المسلمين من الحقوق الطبيعية. كما انهم هم الذين اوقفوا جميع المحاولات الرامية لتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي لغاية 6 اكتوبر 1946و اصروا على عدم اقرار نظام الاقتراع العام في الجزائر و اجراء انتخابات حرة.[1]

التنظيم والإدارة الجديدة بتونس:

منذ بداية الاحتلال لم تلتزم السلطات الفرنسية ببنود معاهدتي باردو والمرسى الكبير. فاستولت على ادارة الدولة باسم الاشراف وألغت الوزارات التي كانت قائمة ولم يبق سوى وظيفة رئيس الوزراء، ووزير العلم وخضعت جميع الادارات لسلطة المقيم العام ومساعديه من الموظفين العسكريين والمدنيين وليس للباي إلا السلطة الشكلية[2]، واقتصر دوره على ختم الاوامر دون ان يستشار حتى في صياغتها و في احيان كثيرة كان لا يعرف مضمونها و اكتفى بالحرص على قبض راتبه و مخصصاته التي يصرفها له الفرنسيون[3]، ومنح المقيم العام تفويضا باسم الحكومة الفرنسية للمصادقة على جميع الاجراءات التي يتخذها و يعطيها الصيغة القانونية. وعليه اصبح المقيم العام الفرنسي صاحب النفوذ الحقيقي بيده التشريع والتنفيذ وقيادة الجيش البري والبحري، وهو المسؤول عن سير اجهزة الدولة كافة وأصبحت المراسيم التي يصدرها الباي لا مفعول لها إلا بعد امضاء المقيم العام.

---

[1] -**عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص196.
[2] -**محمد علي داهش**، المغرب العربي المعاصر(الاستمرارية والتغيير)، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت،2014 ، ص30
[3] -**الطاهر عبد الله**، المرجع السابق، ص29.

اما الموظفون الاداريون، فكانت السلطات الفرنسية تختارهم من المستوطنين الفرنسيين. كما خضع جنوب تونس الى نظام خاص بإدارة((رئيس مكتب الشؤون الاهلية)): وهو من العسكريين الفرنسيين واحتفظت السلطات المحلية بالمناصب المحلية للتونسيين كالقائد والشيخ [1]. وقسمت تونس الى19ادارة على رأس كل ادارة مشرف مدني فرنسي[2]وأحدثت السلطات الفرنسية هيئة جديدة تضمن مركزية السلطة بيد المقيم العام الفرنسي. منها ما يتمثل في مراقبة اعمال الوزراء والموظفين التونسيين، ومنها ما اقيم لتمكين السلطات الفرنسية من العمل المباشر في القطاعات السياسية، الاقتصادية، الادارية، القضائية والثقافية.

وعلى العموم فان طموحات سلطات الاقامة العامة الفرنسية في القبض على الشؤون الداخلية في تونس جعلها تتحاشى اقامة مؤسسات نيابية حقيقية ماعدا الهيئة الاستشارية والتي ضمت نواب من الجالية الفرنسية وكانت مهامها استشارية بحتة، ومن اجل السيطرة الاكثر على سكان تونس عمدت السلطات الفرنسية الى اخضاع المحاكم التونسية لرقابة موظفين فرنسيين، وتمكنت تدريجيا من القضاء على المحاكم الوطنية باستحداث محاكم فرنسية.[3]

التنظيم والإدارة الجديدة بالمغرب:

عمل الجنرال ليوطي[4] على وضع الاسس اللازمة للتنظيم الاداري الجديد للمغرب وبدا بها بمجرد تنازل المولى عبد الحفيظ وإعلان المولى يوسف

---

[1] -**محمد علي داهش**، المرجع السابق، ص31.
[2] -**ناهد ابراهيم دسوقى**، المرجع السابق، ص247.
[3] -**محمد علي داهش**، المرجع السابق، ص،ص32،31.
[4] -**الجنرال ليوطي**: هو لويس كونزالف هوبير ليوطي ولد في 17نوفمبرسنة1854 بنانسي في سنة 1864كانت بدايته التعليمية في ثانوية نانسي، في20 اكتوبر1877ترقى الى رتبة ملازم اول، توفي في 27جويلية1934 بتوغاي.ينظر: **Abraham Lahnit** , les conditions D´ètablissement du traité de Fez La politique berbère du protectorat français au Maroc(1912-1956) .T1, L´harmattam, paris, 2011, p185.

سلطانا على البلاد. لذلك عمد الى انشاء ادارات فرنسية موازية لكل ادارة مغربية ومنفصلة عنها كل الانفصال. فأصبح في المغرب في ذلك الوقت ادارات موازية وتكمل بعضها وأصبحت الادارات الفرنسية هي التي تقترح التنظيمات التي يقوم الكاتب العام للحكومة بإعلانها للمخزن، ففي 15يناير1913انشىء

منصب السكرتير العام وكان فرنسيا يقوم بتعيينه رئيس الجمهورية في باريس وكان يشرف مباشرة على الجهاز الحكومي الخاص الادارة المدنية في الحماية ومن الاقامة العامة.[1]

اما الحكومة المغربية فقد انخفض عدد الوزراء فيها الى اربعة: الاول هو رئيس الوزراء او الصدر الاعظم وكان يشرف على الادارة العامة، الثاني هو وزير الحرب ولم يكن إلا الجنرال القائد العام للقوات الفرنسية في المغرب، الثالث هو وزير المالية والرابع هو وزير العدل ولقد الحقت بهذه الوزارة الاخيرة ادارة الحبوس و الاوقاف قبل ان تصبح وزارة مستقلة بذاتها[2]. ولكن هذه الادارة اخذت تفقد مع الحماية معناها شيئا فشيئا حتى صارت دواليها مجرد اداة لتنفيذ الاوامر التي تتلقاها من هيئتين فرنسيتين احداهما فنية. وهي التي تسمى الادارة الشريفة، والأخرى هي هيئة المراقبين: فالأولى عمدت الى الحكومة المغربية فحلت محلها حتى صار دور السلطان في تدبير شؤون البلاد عديم الفائدة وهو الدور الذي قال عنه ليوطي: ((انه لا يمثل سلطة و لا علاقة له إلا بالمستشار المخزني،....وليست استشارة جلالته إلا صورية. اما الصدر الاعظم وبقية الوزراء فلا يشاركون في اية مداولة تتعلق بالشؤون الهامة)). وأما هيئة المراقبة فقد أحدثت بدعوى

[1] -**جلال يحي**، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، دط، الاسكندرية، 1966 ، ص،ص941،940.
[2] - نفسه، ص942.

الاشراف على تنفيذ عقد الحماية لكنها حلت محل الادارة المغربية وأصبحت تقوم بالحكم المباشر سوءا كانت مدنية او عسكرية.[1]

ولقد اضطر الجنرال ليوطي الى انشاء كثير من الادارات لدراسة المسائل العديدة التي اصبح عليه ان يواجهها ولوضع اللوائح والنصوص القانونية، وكانت اولى هذه الادارات اللازمة هي ادارة المالية، وكان على الاقامة العامة كذلك ان تعمل على تنظيم ادارة البريد و البرق وتم انشاء ادارة الاشغال العامة في اثناء صيف سنة1912وكانت هناك ادارة الشؤون الاقتصادية ولم تنتهي سنة 1912حتى كانت قد انشأت ادارتين جديدتين هما ادارة التعليم وإدارة العدل [2]. ففي المجال العدلي والقضائي اتجهت الادارة الاستعمارية الى تركيز وتقوية المحاكم الفرنسية وإضعاف وإهمال المحاكم المغربية فكانت تنفق على الاولى بغير حساب بينما كان الاهمال المشين للمحاكم والعدلية المغربية [3] . فصدر ظهير12سبتمبر1913بتحديد اختصاصات المحاكم الفرنسية وكانت اختصاصاتها عامة تؤهلها للبث في كل ما هو مقنن في استقلالية عن الجهاز التنفيذي سواء على الصعيد المحلي او المركزي وكان يهدف المخطط القضائي الفرنسي الى ان يشمل اختصاص هذه المحاكم كل مجالات القضاء بالمغرب بما في ذلك النطاق المخصص للقضاء التقليدي او المخزني.[4]

---

[1] -**علال الفاسي** ، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مطبعة الرسالة، ط1، القاهرة، 1948 ، ص30.

[2] -**جلال يحي**، المرجع السابق، ص،ص943،942.

[3] -**ابو بكر القادري**، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من1930الى1940ذكريات ومواقف وأحداث، ج1، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 1992، ص35.

[4] -**مونيب محمد**، الظهير البربري اكبر اكذوبة سياسية في المغرب المعاصر، منشورات مؤسسة تاوالت الثقافية، د ط، كاليفورنيا، 2003 ، ص09.

ثم قامت الحكومة المغربية بعد ذلك وبتوجيه من الاقامة العامة بإصدار ظهيرين في04اوت سنة1918الاول لإنشاء محكمة الاستئناف، والثاني لإنشاء المحكمة العليا بدائرتيها الجنائية والإستئنافية.[1]

وفي 1921حضر ليوطي امام لجنة المالية فشرح خطته القائمة على تقسيم المغرب الى

مغرب غير مفيد، اي الريف والأطلس الكبير ومغرب مفيد هو الجدير بالاحتلال والاستعمار.[2]

المبحث الثاني:الجانب الاقتصادي والاجتماعي:

***الجانب الاقتصادي:**

عمدت السلطة الاستعمارية في الميدان الاقتصادي على نهب ثروات ومصادرة الأراضي. ففي الجزائر قامت بسن عدة قوانين ومراسيم للسيطرة على الأراضي والغابات نذكر منها: قانون الغابات الصادر عام 1903الذي حرم على الجزائر من استغلال الغابات، وفرض عليهم عقوبات غاية في التعسف والصرامة في حالات الحرائق [3].

وكان تفاوت عظيم بين المستوطنين وأهل البلاد يتمثل هذا التفاوت في امتلاك المستوطنين لأخصب الأراضي واستخدامهم الوسائل الحديثة في زراعتها، واستطاعتهم الحصول على نسبة كبيرة منها لا تتناسب مع عددهم بالقياس الى سكان البلاد الأصليين، فأصبحوا بذلك أغنياء وكانوا يزدادون غنى. أما الجزائريين فكانت حالتهم تزداد سوءا على ممر الأيام نظرا لسلبهم

---

[1] -**جلال يحي**، المرجع السابق، ص945.
[2] -**محمد حسن الوزاني**، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية حرب الريف، ج2، مؤسسة محمد حسن الوزاني، د ط، د م ، د ت، ص390.
[3] -**رابح لونيسي وآخرون**، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج1، دار المعرفة، د ط، الجزائر، 2010 ، ص91.

الأراضي الخصبة وقد سيطر المستوطنون كذلك على المرافق الاقتصادية الاخرى من صناعة وتجارة.[1] وكان الفلاح الجزائري رغم وضعيته المزرية يخضع لكل القوانين الجائرة فكان يدفع الضرائب والرسوم على محاصيله الزراعية رغم قلتها. وظل الفلاحون المسلمون طويلا يعملون في الأملاك الأوروبية ولئن عملوا باكرا جدا كخماسين في خدمة الفرنسيين.[2]

وقد بلغ عدد المستعمرات الزراعية في الجزائر بين سنوات (1830-1929) 928قرية منحتها فرنسا جميع الامكانيات المادية والمالية من قروض، وعتاد ،وتجارب على القرية واستصلاح الأراضي وانتقاء للبذور والأسمدة. هذه التحفيزات أدت الى ارتفاع انتاج الهكتار الواحد من 08الى10 قنطار في الهكتار خلال الحرب العالمية الأولى، وأصبح متوسط الانتاج بين سنوات 1920-1935عشرين قنطار في الهكتار، كما ارتفع انتاج الخمور سنة1900الى154ألف هل وسنة1914 181ألف هل وفي سنة1930 271ألف هل واحتلت الجزائر المرتبة الرابعة عالميا في انتاج الخمور.[3]

أما في تونس وجهت همها الى الاستيلاء على الأراضي الزراعية فاتخذت كافة الوسائل الممكنة وفي مقدمتها اصدار التشريعات المختلفة لانتزاع الأراضي من يد التونسيين وإقرار الفرنسيين بها، فأصبح الفرنسيين هم المتحكمين في حياة البلاد الاقتصادية حيث أصدرت أمرا بتاريخ22جويلية1903يتضمن وضع حدود نهائية لهذه الغابات وكان الأمر الحقيقي بهذا الأمر انما هو اغتصاب أراضي السكان المجاورة لهذه الغابات.[4]

ومن أغرب ما ورد من نصوص في سبيل اغتصاب ملكية الأراضي التونسية ما جاء في الأمر الصادر في26ديسمبر1938من أنه لإثبات حق

---

[1] -**زاهية قدورة**، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، د ط، بيروت، د ت، ص549.
[2] -**شارل روبير آجرون**، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص101.
[3] -**الوناس الحواس**، المرجع السابق، ص52.
[4] -**علي البلهوان**، تونس الثائرة، مؤسسة هنداوي سي آي سي، دط، دم،2017 ، ص19.

المدعى يشترط أن تكون الأرض بها حرث أو نبات أو بناء وأنه لا ملكية ما لم يتوفر هذا الشرط. وقد ارتكبت فرنسا لتحقيق أغراضها واعتداءاتها على الملكية الفردية المجاورة للغابات أبشع الفظائع، واستعملت في هذا السبيل شتى الوسائل غير المشروعة ونذكر منها على سبيل المثال أن السلطة الفرنسية طلبت من الفلاحين في جهة فريانة سنة1934أن يسلموا للإدارة مستنداتهم لملكية الأراضي بدعوى الإطلاع عليها مقابل ايصالات وأسرعت الى تسجيل تلك الأراضي تحت ملكيتها ووضعت يدها على ما فيها من مباني وبساتين[1] .

فان أملاك المعمرين سنة1914كانت قرابة930000هكتارمنها730000تقريبا للفرنسيين و84000للايطاليين و50000 للأوروبيين من مختلف الجنسيات من بلجيكيين وسويسريين...الخ.[2]

أما في المغرب فقد سلكت فرنسا سياسة استعمارية ترمي الى نقل مواطنين فرنسيين الى المغرب سهلت لهم احتلال الأراضي الزراعية والسيطرة على الموارد المعدنية والمؤسسات الاقتصادية والمشروعات العمرانية حيث بلغ حيث بلغ مقدار الأراضي التي تملكها المستوطنون الفرنسيون30% مع أنهم لم يكونوا يمثلون نسبة ضئيلة من سكان المغرب.[3] وبعد فرض الحماية الفرنسية على البلاد أصدرت ظهير12أوت1913الخاص بالمحافظة العقارية وكان الهدف منه اضفاء الشرعية على ملكية الأراضي التي ترامى عليها الأوروبيون في منطقتي وجدة والشاوية بين1907و1912عندما كان الملاكون المغاربة يفرون أمام جيوش الغزو[4]. وفي27أفريل1913أصدر ظهير وهو قرار يتوفى في منطوقه المصلحة

[1] -**علي البلهوان**، المرجع السابق، ص20.
[2] -**أحمد القصاب**، تاريخ تونس المعاصر(1881-1956)، المرجع السابق، ص86.
[3] -**زاهية قدورة**، المرجع السابق، ص550.
[4] -**عبد الله العروي**،ا لمرجع السابق، ص579.

العامة بإحياء الارض الموات واثبات ملكية الأفراد والجماعات. في حين أن الغرض منه في الواقع هو تكوين رصيد عقاري لتزويد الاستثمار الفرنسي.[1]

نستنتج بأن هناك اختلاف من حيث السياسة المطبقة اقتصاديا، اذ عمدت فرنسا على تشجبع الاستيطان الأوروبي بالجزائر، وذلك من خلال تهجير المعمرين وإقامة مستوطنات فلاحية ومنح القروض المالية وهو ما كلف فرنسا أموالا باهظة. أما في تونس والمغرب فعملت فرنسا على تشجيع الاستثمار الاستعماري الحر من خلال التكفل بتوفير الأمن والحماية للمستوطنين فقط.

***الجانب الاجتماعي:**

احداث 08ماي1945بالجزائر(مجازر 08ماي1945):

لم تمر الساعات الاولى من الثامن ماي حتى حدث الاصطدام إثر اعتداء محافظ الشرطة الفرنسية في مدينة سطيف وإطلاقه الرصاص على الشاب شعال بوزيد الذي كان يحمل العلم الجزائري، ادى الى انفجار الجماهير التي اشتركت في الاحتفال تعبيرا منها عن فرحتها بالانتصار على النازية، وان كان الغرض الحقيقي هو حمل العلم واللافتات التي كتب عليها"تحيا الجزائر" "اطلقوا مصالي الحاج". انقلب الفرح الى مأتم حين هاجمت الشرطة المتظاهرين ومعها المدنيون الاوربيون. فلم تقتصر الاستفزازات على مدينة سطيف وحدها بل امتدت الى اكثر مدن وقرى ودواوير القطر.كما ان الفرنسيين بدون استثناء اشتركوا في الاستفزازات وعمليات القمع[2].

[1] -**عبد الله العروي**، المرجع السابق، ص579.
[2] -**محمد الطيب العلوي**، مظاهر المقاومة الجزائرية1830-1954، منشورات وزارة المجاهدين، ط3، الجزائر، د ت، ص، ص 239 -244 .

فوجهها للأهالي العزل ينكلون بهم حرقا وتقتيلا فكانت الدماء وكانت الثورة العامة التي شملت البلاد من اقصاها الى اقصاها قد دامت شهرا ومات فيها من الاهالي ما يناهز ستين ألفا وسجن من اجلها سبعين ألفا[1].

فان الحصيلة العامة هي كما ذكرها محمد حربي:
*إيقاف4160:3696بقسنطينة،505 بوهران،309بالجزائر.

*الاحكام1307:99بالاعدام،66بالاشغال الشاقة مدى الحياة

*الضحايا البشرية: القتلى8000حسب التصريح الرسمي الفرنسي،45000 حسب حزب

الشعب الجزائري[2].

ومهما يكن فان انتفاضة سطيف والقمع الذي تلاها قد قطع كل الجسور امام اي حل وسط، ورسم الخطوة الاولى نحو ثورة نوفمبر1954التي كانت بمثابة الانتقام الحقيقي لشهداء سطيف[3].

أحداث09أفريل1938بتونس:

تجلى في المظاهرات التي جدَت ببنزرت [4] في بداية جانفي 1938احتجاجا على ابعاد حسن النورى رئيس الشعبة الدستورية بهذه المدينة ، والكاتب العام للاتحاد المحلي لجامعة عموم عملة التونسية الى الجزائر والتي ادت الى تدخل الامن وقتل ستة اشخاص وجرح عشرين وإيقاف سبعة من بينهم

---

[1] -**الفضيل الورتلاني**، الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2009، ص294.
[2] -**محمد الطيب العلوي**، المرجع السابق، ص، ص241،240.
[3] -**عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة السياسة، ج3، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، د ط، بيروت، د ت، ص169.
[4] -**بنزرت:**مدينة صغيرة بتونس وميناء على البحر المتوسط أقيمت بالقرب منها قاعدة عسكرية فرنسية كانت مسرحا لمعارك عسكرية أدت إلى أزمة سياسية كبرى بين تونس وفرنسا. ينظر: **عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة السياسة، ج1، ص566.

الحبيب بوقطفة رئيس الجامعة الدستورية بالمنطقة، ثم احتدَ هذا الاتجاه المتطرف اثر انعقاد المجلس الملي للحزب الدستوري الجديد يومي13و14مارس 1938حيث وقعت اقتراحات لتنظيم المظاهرات والحث على الامتناع على دفع الضرائب وكذلك على الخدمة العسكرية، فكثَف اذن الحزب الدستوري الجديد من دعايته بالعاصمة كما قام رجال الحزب بحملات دعائية حرَضوا فيها الأهالي على الامتناع عن دفع الضرائب والخدمة العسكرية، فعمدت السلطات الفرنسية في أوائل 1938الى ايقاف عشرين من قادة الحزب القائمين بهذه الدعاية[1].

فعمد الديوان السياسي الى رد الفعل معلنا عن الاضراب العام وتنظيم المظاهرات في كامل البلاد يوم 08افريل، وفي09أفريل انتشر خبر اعتقال علي البلهوان فتجمع المتظاهرون أمام القصر حيث يوجد علي البلهوان وقامت قوات الامن بتشتيت المتظاهرين الذين انتشروا في شارع باب بنات وشارع باب الجديد وساحة باب سويقة، وتحول غضب الشعب الى انتفاضة عنيفة لم يسبق لها مثيل وأثارت ردود الفعل من طرف الشرطة والجيش بقساوة لم يعرفها التونسيون من قبل[2].

فكانت المظاهرة عنيفة والقمع لا هوادة فيه وكانت نتيجتها عشرات الموتى وأكثر من مائة جريح وعلى إثر ذلك أعلنت حالة الطوارئ وأوقفت إطارات الحزب الدستوري الجديد وكانوا يعدَون حوالي 900ومن ذلك الحين لم يفرج عن بورقيبة ولا عن رفقائه إلا سنة1943فطويت صفحة أخرى[3]

---

[1] -**علي المحجوبي**، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، د ط، تونس،1986 ، ص،ص112،111.
[2] -**أحمد القصاب**، تاريخ تونس المعاصر(1881-1956)، المرجع السابق، ص567.
[3] -**محمد الهادي شريف**، المرجع السابق، ص125.

مجزرة الدار البيضاء 07أفريل 1947:

يجدر بنا أن نشير الى زيارة الملك محمد الخامس[1] الى مدينة طنجة إذ كانت هذه الزيارة من أسباب سوء التفاهم الذي حدث بين الملك وبين السلطات الفرنسية، اذ شعرت هذه الأخيرة بأن رحلة كهذه من شأنها أن تبرر وحدة المغرب بالرغم من الحدود الاصطناعية التي أحدثتها كل من فرنسا واسبانيا[2] ولما رأى المستعمرون السلطان قد نجح في عزمه على زيارة طنجة وأخفقوا في عرقلته من الناحية السياسية أوعزوا إلى جند السنغال في اليوم الذي قبل سفره 09أفريل1947بالهجوم على حي في الدار البيضاء[3].

ففي صباح07أفريل وقع حادث بسيط في أحد أحياء الدار البيضاء، فأتيحت الفرصة للسلطات الفرنسية لاستغلاله للقيام بمجزرة من أجل عرقلة الرحلة الملكية. ذلك أن جنود سنغاليين مسلحين هجموا على المارة المغاربة فقتلوا وجرحوا عددا منهم[4] ، وامتدت المعركة إلى مسافة عشرة كيلو مترات من الأحياء العربية المجاورة واشتد السنغاليون فشذخوا رؤوس الموتى وفصلوا اعضاءهم، فعلوا ذلك حتى بالصبية الصغار بمحضر أمهاتهم اللائى أخروا قتلهن إلى ما بعد التمثيل بأبنائهن على مرأى منهن، واحتلت فرق أخرى من السنغاليين سطوح المنازل حيث سلطت نيران رشاشاتها على كل من تحدثه نفسه بالنفاذ من الشارع أو تلفيه الفرصة مارا به ، ولم تتدخل السلطات

---

[1] ـ**محمد الخامس:**ولد سنة1910بفاس وهو الابن الثالث للمولى يوسف تزامنت فترة ولادته مع فترة المخاض التي كان يعيشها المغرب، تلقى الدروس في اللغتين العربية والفرنسية على يد السيد محمد المعمري البربري الجزائري الأصل، اعتلى العرش في عهد المقيم العام تيودور ستيك، توفي يوم25فبراير1961.ينظر: **روبير أصراف**، المرجع السابق، ص 370.

[2] ـ**محمود الشرقاوى**، المغرب الأقصى مراكش، مكتبة لأنجلو المصرية، د ط، القاهرة، د ت، ص45.

[3] ـ**مولاي الطيب العلوي**، المصدر السابق، ص139.

[4] ـ**محمود الشرقاوى**، المرجع السابق، ص125.

الفرنسية المدنية لإيقاف العدوان الذي استمر أكثر من عشر ساعات اختفى خلالها رجال البوليس بكيفية تلفت الأنظار[1].

فكان لهذه المأساة وقعها العميق في نفوس الشعب الذي ملك أعصابه [2]، حيث ذهب

ضحيتها مئات المغاربة من سكان المدينة[3].

نستنتج بأن هذه الحوادث الدامية لم تكن صدفة بل هي ناتجة عن تخطيط مسبق وليس من المعقول أن تكون كل هذه المجازر بسبب شجار بسيط خاصة أن الضباط لم يكونوا فرنسيين بل سنغاليين وليس من المعقول أن تخسر فرنسا كل هذه الأسلحة على جنود جندتهم من مستعمراتها التي تنهب في خيراتها وتقتل في أبنائها. بل هي مكيدة أرادت فرنسا من خلالها تعطيل الزيارة لا أكثر التي ستكون لها صدى كبير في نفوس المغاربة.

المبحث الثالث:الجانب الثقافي والتعليمي.

***الجانب الثقافي:**

إن الاستعمار الفرنسي ركز في الميدان الثقافي على بلور ثقافة جديدة معاكسة للثقافة المحلية وذلك من خلال ضرب الهوية ومحاربة اللغة العربية والدين الاسلامي. فمثلا في الجزائر عام 1905أصدرت قانون يوم1905/12/09والذي طبق بشكل رسمي في

[1]-**علال الفاسي**، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، المصدر السابق، ص344.
[2] -**عبد العزيز بن عبد الله**، تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة، ج2، مكتبة السلام مكتبة المعارف، د ط، الرباط، د ت، ص125.
[3] -**علال الخديمي**، المرجع السابق، ص159.

1907/09/27أصدره أرستيد بريون (Aristid Briand)[1] الذي دعا الى الفصل بين أعضاء الدولة وضمن حرية الاعتقاد والتعبير .[2] وفي سنة1906أصدرت قرار في بلاد القبائل يمنع القضاة والموثقين من كتابة العقود باللغة العربية وأجبرتهم على كتابتها باللغة العربية.[3] كما قامت بأعمال استفزازية للدين الاسلامي والشعور العقائدي، فأهانوا بيوت الله كالسير على الأقدام في المساجد وتحويلها الى كنائس ومستشفيات وملاجئ وإلحاق الأوقاف بالإدارة الاستعمارية وجعل مقابر المسلمين طرقات عمومية وإرسال رفات الأموات الى مرسيليا لصنع فحم العظام.[4] وقامت بأعمال أخرى استفزازية للجزائريين نذكر منها الاحتفال بالذكرى المئوية.

ففي1922ظهرت التحضيرات الأولية على يد الوالي أرستيد بريون Aristid Brianدالذي أصدر في23ديسمبر1923قرار يقضي بإنشاء لجنة تتكفل بتنظيم وتسطير برنامج الاحتفالات وكان من أعضاء هذه اللجنة الوالي العام (رئيسا)، الكاتب العام للولاية(نائب رئيس)،شيوخ ونواب المجالس، رؤساء المندوبيات المالية، حكام الأقاليم الثلاثة(وهران. الجزائر. قسنطينة)، رؤساء بلديات(وهران.الجزائر.قسنطينة)، رؤساء غرف التجارة للمستعمرة، رؤساء غرف الفلاحة مدير الأشغال العمومية، مدير المناطق الصحراوية، بالإضافة الى أعضاء أخرى. فبعدما تم رصد ميزانية الاحتفالات التي قدرت ب130مليون فرنك فرنسي حرص غلاة الاستعمار على تخليد هذه الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر بتنويع برنامج الاحتفالات الذي اشتمل على تنظيم استعراضات ومعارض ومحاضرات...وبهذا يمكننا القول أن هذه المناسبة لم

---

[1] -**أرستيد بريون:1862 -1932**سياسي اشتراكي ورجل دولة فرنسي ولد في عائلة متواضعة أصبح محاميا اكتسب شهرته كثوري بفضل نشاطه الصحفي والتزامه بالنضال في صفوف الاشتراكيين الفرنسيين أصبح سكرتير عام لصحيفة لانت يرن.ينظر: **عبد الوهاب الكيالي،** موسوعة السياسة،ج1، ص، ص535،534.

[2] -**بوضرساية بوعزة،** المرجع السابق، ص157.

[3] -**الوناس الحواس،** المرجع السابق، ص21.

[4] -**الوناس الحواس،** المرجع السابق، ص37.

تكن ذكرى عابرة بل كانت لها دلالة خاصة لفرنسا الاستعمارية حيث أرادت أن توضح من خلالها للوافدين من الوطن الأم(المتروبول) أو للأوروبيين على حد سواء مدى نجاعة الأساليب الاستعمارية الفرنسية في ترويض الجزائريين ونجاح المستوطنين في تحويل أيالة الجزائر كما يزعمون الى مستعمرة،كما تبرز التقارب والتعايش الذي حدث بين الشعبين الجزائري(الأهالي)والفرنسيين(الكولون والمعمرين).[1]

أما في تونس سارت على نفس النهج الذي اتبعته في الجزائر، فمنذ بداية الاحتلال عملت الادارة الاستعمارية على نشر الثقافة الفرنسية لتحل محل الثقافة العربية فأخذت تنشر المدارس التابعة للإدارة أو التابعة للمؤسسات التبشيرية وأصبحت هذه المدارس تزاحم الكتاتيب القرآنية وجامع الزيتونة ومعهد الخلدونية وبسبب هذا وجدت في تونس ثقافتان متناظرتان وقد عمل الاستعمار على تغذية الصراع الثقافي بين الثقافتين: ثقافة أهل البلاد العربية، والثقافة الفرنسية الغربية.[2]

وقامت فرنسا بتأسيس المؤتمر الأفخارستي(سياسة المسخ الديني) في اطار سياسة الحماية الفرنسية في تونس، والتي لم تتوقف عند تنصير المحيط التونسي فقط. وخاصة بعد إقامة التمثال أو النصب التذكاري على باب المدينة الاسلامية في تونس للكاردينال لافيجري في جانفي 1925 والذي يخلد الذكرى المئوية لمولده. بل تجرأت على ضرب العقيدة الاسلامية للتونسيين والتي ظلت المتنفس الوحيد للشعب التونسي من اجراء مؤتمر قرباني للمسيحية والمسيحيين عرف بالمؤتمر الأفخارستي بقرطاج في من07الى11ماي1930ففي تونس كان العمل على اهانة الدين الاسلامي وكان ينتظر من المؤتمر القرباني أن يكون اجتماعا ماديا والمؤتمر

---

[1] -**محمود علالي**، دراسات لكتابات الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر،إ ش: بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر02،ا لجزائر، 2009/2008، ص - ص48 -53.

[2] -**الطاهر عبد الله**، المرجع السابق، ص35.

الأفخارستي هو تظاهرة مسيحية بمساعدة معنوية ومادية من حكومة الحماية، وقد جاء انعقاد المؤتمر الأفخارستي قبل 05أيام من اصدار الظهير البربري وتضمن برنامج المؤتمر استعراضا للشبان في زي الصلبان، كما تضمنت التظاهرة تعابير جارحة للتونسيين.[1]

أما في المغرب قامت بتأسيس الظهير البربري يوم16ماي1930الذي يصادف صدوره الذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي بالجزائر، وهو قانون عنصري شرع التفرقة بين المغاربة على أساس عرفي وذلك بفصل عنصري البربر عن العرب.[2]كما أن هذا الظهير ليست الغاية منه الاعتراف للأمازيغ بحقوقهم الثقافية والاجتماعية بقدر ما هو مشروع لتمزيق الوحدة المغربية اجتماعيا وثقافيا من أجل بسط النفوذ الاستعماري.[3]

إنه قانون شرع فصل "البربر" عن اللغة العربية وذلك بإقامة مدارس خاصة بالبربر تعلم لهم فيها الفرنسية والأمازيغية وتمنع عنهم اللغة العربية التي هي لغة خاصة بالعرب.[4]

ويرى المؤرخ الفرنسي شارل روبير آجرون أن ظهير16ماي1930من أخطر الظهائر على الاطلاق وأعظمها أثرا على شعب المغرب الأقصى والذي يهدف الى تقسيم الأمة المغربية وقد تضمن هذا الظهير ثمانية فصول هي:

---

[1] -**اسماعيل العربي**، السياسة الاستعمارية في بلدان المغرب العربي سنة1930، مجلة القرطاس، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان،ع08 ، 2018، ص62.

[2] -**محمد بودهان**، الظهير البربري حقيقة أم أسطورة، منشورات تاويزا4، ط1، د م، 2012، ص15.

[3] -**زكي مبارك، الخلوفي محمد الصغير**، الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي مع اطلالة على مدينة آسفي من_خلال باكورة الزبدة في تاريخ آسفي وعبدة للفقيه الصبيحي السلاوي، مطبعة المعارف الجديدة، د ط، الرباط، 1993، ص08.

[4] -**محمد بودهان**، المرجع السابق ، ص16.

الفصل الأول: إن المخالفات التي يرتكبها المغربيون في القبائل ذات العوائد البربرية ينظر فيها وليقع زجرها من طرف رؤساء القبائل.

الفصل الثاني: إن الدعاوي المدنية أو التجارية أو الدعاوي المختصة بالعقارات والمنقولات وقضايا الأحوال الشخصية تنظر فيها المحاكم العرفية.

الفصل الثالث: يرفع الاستئناف الى محاكم عرفية استئنائية.

الفصل الرابع: إن المحاكم الاستئنافية تنظر أيضا في الأمور الجنائية وزجرها.

الفصل الخامس: تجعل لدى كل محكمة عرفية أو استئنائية مندوب مخزني مفوض من طرف حكومة المراقبة.[1]

الفصل السادس: إن المحاكم الفرنسية التي تحكم في الأمور الجنائية حسب القواعد الخاصة بها.لها النظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي البربرية مهما كانت حالة مرتكب الجناية.

الفصل السابع: إن الدعاوي القضائية المتعلقة بالعقارات.إذا كان الطالب أو المطلوب فيها من الأشخاص الراجع أمرهم إلى المحاكم الفرنسية تكون من اختصاصات المحاكم الفرنسية المذكورة.

الفصل الثامن: إن جميع القواعد المتعلقة بتنظيم المحاكم وتركيبها وسير أعمالها تعين بقرارات وزيريه متوالية تصدر بحسب الأحوال وما تقتضيه المصلحة.[2]

[1] -**اسماعيل العربي**، المرجع السابق، ص63.
[2] -**اسماعيل العربي**، المرجع السابق، ص64.

***الجانب التعليمي:**

بعد الاحتلال مباشرة حاولت السلطات العسكرية الفرنسية تنظيم تعليم خاص بالجزائريين لتكوين أفراد مواليين لها فكانت مراسيم تأسيس المعاهد والمدارس العربية الفرنسية

والإشراف على التعليم العربي الاسلامي ووضعه تحت الادارة الاستعمارية.[1]

وفي سنة1904أصدرت قرار مجحف يمنع منعا باتا التعليم بدون رخصة مهما كان شكله. [2]

وكانت المدارس الابتدائية الخاصة بالجزائريين مدارس عمومية حكومية في أغلبها وكان عددها سنة1900 حوالي225مدرسة إلى جانب50قسم تابعا للمدارس الأوروبية. أما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد كان عدد الطلبة لا يزيد عن84 سنة1900و150 قبل1914. [3]

بعد الاحتلال الاستعماري لتونس عملت الادارة الاستعمارية على نشر الثقافة الفرنسية لتحل محل الثقافة العربية، فأخذت تنشر المدارس التابعة للإدارة أو التابعة للمؤسسات التبشيرية وأصبحت هذه المدارس تزاحم الكتاتيب القرآنية وجامع الزيتونة ومعهد الخلدونية، وبسبب هذا وجدت في تونس ثقافتان متنافرتان وقد عمل الاستعمار على تغذية الصراع الثقافي بين الثقافتين: ثقافة أهل البلاد العربية، والثقافة الفرنسية الغربية.[4]

أما في المغرب في المجال التعليمي ادعى الفرنسيون أنهم ارتكبوا خطأ كبيرا في المغرب لأنهم فتحوا المدارس والجامعات على مصراعيها لأبناء

---

[1] **-عبد القادر حلوش**، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة، د ط، الجزائر، 2007، ص47.
[2] **بوعزة بوضرساية**، المرجع السابق، ص132.
[3] **-عبد القادر حلوش**، المرجع السابق، ص167.
[4] **-الطاهر عبد الله**، المرجع السابق، ص35.

الشعب. بيد أن الحقيقة على نقيض ذلك إذ أن المدارس التي تنشر الثقافة العربية والتي بقيت من النظام الوطني القديم كانت تلقى حربا من السلطات الفرنسية لكي تعرقل تطورها من أجل صبغتها الوطنية وتعمد الى منح التعليم الصبغة الفرنسية [1].

وبهذا يمكننا القول بأن فرنسا عملت على ضرب منابع اللغة العربية، وشنت حربا لشمل أسماء المدن والشوارع والساحات التي حولت أسماؤها العربية إلى أسماء فرنسية.[2]

ونستنتج في ختام الفصل أن السياسة التي اتبعتها فرنسا اتجاه هذه الدول ما كانت إلا ذر الرماد في العيون، ومراوغة حتى تكسب وقت أطول للبقاء في هذه المستعمرات بغرض السيطرة عليها ونهب وسلب ثرواتها.

[1] -**محمود الشرقاوى**، المرجع السابق، ص 36.
[2] -**صاح عسول** ، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة(1954-1962)،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إش: يوسف مناصريه، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008 /2009، ص14.

الفصـــــــل الثـــــــــــــــــــــاني

الـــــــمواقف الـــمختلفة من سياســـــــة فرنسا الاستعمارية

الـــــــمبحـــــــــث الأول: موقـــــف الشعوب المغاربة

(الجزائريين - التونسيين - المغاربة).

الـــــــــمبحـــــــــث الثـــــــــاني: موقـــــــف الوطنيين (الحركات الوطنية المغاربية).

الـــــــــمبحـــــــــث الـــــــثالث: موقف المعمرين.

إن السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في الدول شمال إفريقيا الثلاثة (الجزائر. تونس. المغرب) قد نتج عنها مواقف مختلفة، حيث تعددت وتنوعت هذه المواقف من طرف الأهالي، المعمرين والأحزاب الوطنية بين مؤيد ومعارض لهذه السياسة كل حسب توجهه.

المبحث الأول: موقف الشعوب المغاربة(الجزائريين ـ التونسيين ـ المغاربة)

1/موقف الجزائريين:

لقد كانت اصلاحات فبراير1919 التي طبلت لها الحكومة الفرنسية وزمرت، في نظر الأهالي ضربة قاسية للآمال التي علقوها على تضحياتهم الجسيمة في الحرب كما كانت خيبة أمل كبرى لقادة الشعب الذين طالما أشبعوا بالوعود الزاخرة، ففي الوقت الذي كان بطالب فيه الشعب بحق تقرير المصير أو على الأقل مساواة الجزائريين للفرنسيين في جميع الحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية جاء قانون اصلاحات فبراير1919وكأنه يحمل الحلوى التي تقدم كتلهية للأولاد الصغار [1]. لذلك رفض الجزائريين إصلاحات 1919، فقد كانوا يعتبرون الإجراءات الجديدة عقبات في طريق التحرر، لأنها لم تكن في مستوى التضحيات التي بذلوها ولا في المستوى الذي وضعوه في فرنسا[2] وطالبوا بحق تقرير المصير باسم مبادئ ويلسون وبناء على مصدر فرنسي مطلع فإن هؤلاء الفتيان الجزائريين الذين كانوا يحلمون بالاستقلال قد وقعوا على عريضة موجهة إلى ويلسون نادوا فيها بالحكم الذاتي للجزائر وطرد الفرنسيين[3] .

حدث نتيجة الاستفزازات الدينية رد فعل عنيف لدى الجزائريين فالتفوا حول الإسلام، وتشبثوا به أكثر من الماضي [4]، فان موقف الجزائريين كان

---

[1] ـ**عبد الرحمان بن ابراهيم العقون**، المصدر السابق، ص،ص72،73.
[2] ـ **أبو القاسم سعد الله**، الحركة الوطنية الجزائرية1900-1930، المرجع السابق، ص280.
[3] ـ**عبد الرحمن بن ابراهيم العقون**، المصدر السابق، ص71.
[4] ـ**محمد الطيب العلوي**، المرجع السابق، ص131.

قويا وحافزا لهم لكي يشمروا على سواعدهم في سبيل العمل من أجل تحرير وطنهم والمحافظة على مقومات شخصيتهم في وجه تلك التهديدات[1].

رأى بعض الجزائريين أن ذلك يعد استهتارا بتضحياتهم في الحرب ومطالبتهم بالإصلاحات السياسية [2]، ونقموا على الاصلاحات الفرنسية (إصلاحات 1944) في الجزائر لأنها ستقود في نظرهم إلى الاندماج الذي يرفضونه [3]. فالشعب الجزائري رفض هذا المرسوم(مرسوم04مارس 1944) ونبذه وراءه ولم يرض به إلا أولئك الأذناب المارقون من الذين كان همهم الوحيد هو حرصهم على امتيازاتهم[4].

تجسد رد فعل الجزائريين اتجاه أحداث الثامن ماي سنة 1945في ارتفاع الأصوات المنادية ببدء الجهاد في سبيل الله، والدعاية إلى العودة إلى المنازل وإخراج ما فيها من أسلحة ثم الرجوع إلى الشارع للاقتصاص من الأوروبيين بصفة عامة. ومغادرة المتظاهرين المدن وأطرافها واللجوء إلى القرى والمداشير، وفي الطريق كانوا يخبرون الناس بأن الجهاد قد أعلن وأن المعارك الطاحنة تدور رحاها في شوارع المدن التي هم منها قادمون[5].

نظرا لعدم استشارة الجزائريين وعدم اشراكهم في صياغة هذا القانون(قانون 20سبتمبر1947) ولتكريسه تبعية الجزائر لفرنسا، وعدم اعترافه بالشخصية الجزائرية ناهيك عن حق تقرير المصير، وعدم اعطائه الجزائريين تمثيلا حقيقيا في المؤسسات الجديدة فقد نددوا به وانتقدوه. من ذلك ما وصف به الشيخ البشير الابراهيمي ذلك الدستور: ((بأنه دستور

---

[1] -**يسلي مقران**، الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل1920-1945، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، د م ، 2012، ص27

[2] -**أبو القاسم سعد الله**، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر1830-1962، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت ،2007، ص134.

[3] -**أبو القاسم سعد الله**، الحركة الوطنية الجزائرية1930-1945، المرجع السابق، ص224.

[4] -**فرحات عباس**، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، دط، الجزائر، 2005، ص111.

[5] -**العربي الزبيري**، تاريخ الجزائر المعاصر:دراسة، المرجع السابق، ص78.

أعرج أبتر،لا يسمع ولا يبصر لم يؤخذ رأي الأمة الجزائرية في وضعه ولم يسمع صوتها في دفعه))[1].

كان أفراد الشعب الجزائري قد واجهوا تلك الحرب بتحدي، فكانوا كلما أغلقت مدرسة سارعوا إلى استبدالها بغيرها أو بأكثر منها، وكانت نتيجة ذلك الصراع الطويل نتيجة ايجابية تمثلت في اقامة المدارس الحرة التي تخرج منها آلاف المواطنين الذين كانوا على الرغم من قلة زادهم العلمي يتمتعون بروح وطنية وجدت غذاها في شعار عبد الحميد بن باديس الخالد((:الاسلام ديني ،العربية لغتي والجزائر وطني))[2] .

2/موقف التونسيين:

انتفاضة الزلاج1911: في07نوفمبر1911اندلعت أحداث الزلاج [3] إثر طلب تقدمت به بلدية العاصمة لدى إدارة الملكية العقارية لتسجيل مقبرة الزلاج باسمها وذلك لحمايتها من محاولات الاغتصاب التي يقوم بها جيران ايطاليون من مستغلي مقاطع الحجارة، وبما أن هذه الأراضي قد تم تحبيسها منذ قرون كان على جمعية الأوقاف أن تقوم بهذه المبادرة بنفسها غير أن البلدية قد كلفت منذ 1884وبأمر من الباي بصيانة المقبرة وحراستها، لذلك فإن طلب التسجيل كما جاء قد أحدث ضجة لدى سكان العاصمة لأنه لم يصدر عن جمعية الأوقاف ولا عن شيخ المدينة وهو تونسي مسلم بل صدر عن نائب رئيس البلدية وعن مدير الأشغال فيها وهما فرنسيان[4]، فعندما قررت بلدية العاصمة تسجيل مقبرة الزلاج لتمكين السكة الحديدية من اجتيازها تصادم المتظاهرون القادمون الى المقبرة للتعبير عن غضبهم بالجيوش الفرنسية التي شنت معركة حقيقية للسيطرة على المقبرة والأحياء المجاورة لها، ولئن سقط 8قتلى من الجانب الفرنسي والإيطالي فان عدد القتلى التونسيين لم يضبط أبدا بصورة مطلقة ولكنه كان مرتفعا للغاية بدون

---

[1] -**بشير بلاح**، المرجع السابق، ص469.

[2] -**محمد العربي الزبيري**، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص59.

[3] -**الزلاج:** مقبرة اسلامية تقع في المدخل الجنوبي للعاصمة التونسية تعنى بمكانة خاصة عند التونسيين نظرا لاحتوائها على جبل التوبة المعروف بجبل سيدي أبي الحسن ومغارة أبي الحسن الشاذلي الصوفي وقبور عدد كبير من العلماء ومشاهير الرجال. ينظر: **الطاهر عبد الله**، المرجع السابق،ص45.

[4] -**خليفة شاطر**، المرجع السابق، ص76.

شك[1]. غير أن واقعة الزلاج هي التي حفزت الهوة بين الجماهير الشعبية بتونس العاصمة ونظام الحماية التي شحذت بالتالي الوعي الوطني بالبلاد التونسية لا تعود أساسا خلافا للرأي السائد الى عوامل دينية فمن المعلوم أن عامة الشعب بمدينة تونس عميقو التعلق بهذه المقبرة حيث اعتبر تسجيل مقبرة الزلاج بمثابة العمل التدنيسي[2]. وهكذا وللمرة الأولى منذ انتهاء المقاومة بالجنوب التونسي يتصادم الجيش الفرنسي مع الشعب التونسي في معركة قصيرة لكنها جسيمة النتائج.[3]

مقاطعة الترام1912: ومن ذيول معركة الزلاج حادثة مقاطعة الشعب لركوب الترام الكهربائي بالعاصمة الذي تديره شركة فرنسية[4]، فقد كانت لا تستخدم إلا الأجانب وحتى القلة من التونسيين الذين تستخدمهم كانوا يلاقون سوء المعاملة من رؤسائهم زيادة على أجورهم المنخفضة كثيرا وانعدام فرص الترقية بالنسبة لهم، وبما أن أغلب العاملين في الشركة من الايطاليين فقد عمدوا إلى استثارة التونسيين إبان حرب طرابلس وإيذائهم بالكلمات الجارحة والعبارات المشينة التي فيها تحدي لشعورهم القومي وسخرية من إخوانهم المجاهدين في ليبيا الشقيقة والتونسيين المشتركين معهم في الحرب، وإغراقا في التحدي كان بعض سائقي الترام يعتمدون السرعة الكبيرة في الأحياء قصد إقلاق المارة وإدخال الخوف في نفوسهم وقد أدت هذه السرعة إلى سحق بعض التونسيين ، وقد بلغ غضب الشعب ذروته على إثر حادثة ذهب ضحيتها تونسي مما أدى إلى مقاطعة الركوب في عربات الشركة مقاطعة تامة وطال أمد المقاطعة فأصبحت الشركة مهددة بالإفلاس مما دفع بالسلطات الاستعمارية إلى التدخل لوضع حد للأزمة بالين أو بالإرهاب والتهديد أخيرا.

وتعبيرا عن إرادة الشعب اتفق قادة الحركة الوطنية على التدخل لإنهاء المقاطعة مقابل مطالب تتعهد الشركة بقبولها وشكلوا لجنة لهذا الغرض ومجمل مطالبها:-طرد العمال الطليان وتعويضهم بتونسيين وفرنسيين.

---

[1] -**أحمد القصاب**، المرجع السابق، ص494.
[2] -**علي المحجوبي**، جذور الحركة الوطنية التونسية(1904-1954)،ا لمرجع السابق، ص144.
[3] -**أحمد القصاب**، المرجع السابق، ص494.
[4] -**الجيلالي بن الحاج يحي، محمد المرزوقي**، معركة الزلاج1911، الشركة التونسية، ط2، د م، 1974، ص175.

-مساواة كافة العمال مساواة تامة بدون تمييز في الجنسيات.

-الزام عمال الشركة باحترام الركاب من التونسيين.

-طرد كل من يتسبب في قتل أي إنسان من سائقي الشركة.

وقد رفضت الشركة نطالب التونسيين ،فما إن السلطات الاستعمارية تحركت إذ رأت أن زمام الأمور يكاد يفلت من يدها فصبت جام غضبها على زعماء الحركة الوطنية الذين حملتهم مسؤولية المقاطعة واشتدت المقاطعة علة اثر نفي زعماء الحركة الوطنية إلى الجزائر وفرنسا وارتفع صيتهم لدى الشعب ولم تنفرج الأزمة إلا بعد تراجع فرنسا في قرارها.[1]وأخيرا سجل انتصارا عندما حصل العمال على مطالبهم وهو انتصار صغير في ميدان ضيق، ولكن مفعوله كان عميقا، اذ أحيا الجذوة المشتعلة وقوى الأمل وأعطى درسا مفيدا للمستقبل بأن النصر وليد الإتحاد.[2]

شن الطلبة التونسيون حملة تشهير ضد انعقاد ذلك المؤتمر(المؤتمر الأفخارستي) في تونس البلاد المسلمة في الأوساط الطلابية المغاربية وبعض الأوساط السياسية الفرنسية أثمرت تلك الجهود حماس الطلبة المغاربة، فأرسل كل من الطلبة الجزائريين والمراكشيين برقيات احتجاج ضد انعقاد المؤتمر، ونددوا بإيقاف الطلاب التونسيين المنظمين له .[3]

في أواخر سنة1932رفض سكان بنزرت المسلمون دفن أحد المتجنسين بمقبرتهم وأجبروا عائلته على دفنه بالمقبرة الأوروبية، ولقد وافق مفتي المدينة على هذا الإجراء وسانده وأصدر فتوى مؤيدة لنظرية الدستوريين حول الموضوع ولكن سلط الحماية لم تبق مكتوفة الأيدي، حيث استنجدت بالمجلس الشرعي بتونس الذي أصدر فتوى تفيد بأنه : ((يصح قبول توبة المتجنس))، ولكن التونسيين لم يأبهوا بتلك الفتوى وواصلوا مناهضتهم لسياسة التجنيس.[4]

---

[1] -**الطاهر عبد الله**، المرجع السابق، ص، ص50،49.
[2] -**علي البلهوان**، المرجع السابق، ص47.
[3] - **سالم لبيضى**، المرجع السابق، ص172.
[4] - **أحمد القصاب**، المرجع السابق، ص ص535،534.

فتعددت الحوادث العنيفة كلما مات متجنس[1]، وهب الشعب متضامنا مع الدعوة التي كان يحمل لواءها الطاهر صفر وذهب لاحتلال المقابر الاسلامية لكي يمنع دفن المتجنسين بالجنسية الفرنسية بالمقابر التونسية ، وبالفعل منع الشعب دفنهم في مقابر أجدادهم وقد وقعت أحداث دامية بالمنيستير وتونس العاصمة واستشهد عشرات الوطنيين وخاصة عندما سخر الاستعمار قوات هائلة لسحق الشعب ولكن الكفاح الشعبي استمر قويا حتى سنة 1936.[2]

إن الشعب التونسي الذي لم تقع استشارته والذي ينبغي أن يسمع له في هذا الصدد لم يفوض لكائن من كان سواء داخل الوزارة أو خارجها حتى التفاوض لإدخال تحويرات أساسية لها تأثير فادح على مستقبل البلاد وليس لغير مجلس وطني تكون الوزارة منبثقة عنه ومسؤولة لديه الصفة القانونية لتعيين مفاوضيين يتولون باسم حضرة العلية اجراءات مذكرات مع فرنسا تتعلق بتطور العلاقات بين تونس وفرنسا[3]، فمع بداية الحرب العالمية الثانية بدأ الموقف الشعبي التونسي يتصاعد ويضغط على الباي والحزب الحر الدستوري القديم والجديد باتجاه تجاوز المطالب الإصلاحية واتخاذ مواقف أكثر صلابة في التصدي للاحتلال الفرنسي مستفيدين من أوضاع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية.[4]إلا أن الموقف الشعبي بقي متصاعدا ومواصلا لحالة الرفض للإصلاحات المزيفة ولوزارة الكعاك، وجاء الرفض من حلال ممثلي الشعب التونسي واستمرت الأوضاع على حالها حتى عام 1949اذ بقي الشعب مصرا على لاستقلال التام.[5]

3/موقف المغاربة:

المقاومة في الأطلس(معركة الهري 1914-1921بقيادة موحا أوحمو): لقد قرر قائد الحامية الفرنسية لافيردير تنظيم عملية خاطفة ضد الهري، وهو مكان يقع على بعد حوالي خمسة عشر كيلو متر جنوب شرقي خنيفرة. فخرج لافيرديرفي ليلة ممطرة 12نوفمبر1914بعد أن جمع كل قواته لمهاجمة قرية

---

[1] - **محمد الهادي شريف**، المرجع السابق، ص119.
[2] - **الطاهر عبد الله**، المرجع السابق، ص58.
[3] - **نفسه**، ص84.
[4] - **محمد علي داهش**، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي،المرجع السابق، ص39
[5] - **نفسه**، ص52.

الهري وعند الفجر بدأت المدافع الفرنسية بقصف مخيم موحا أوحمو وقبيلته، وما أدرك هذا الأخير أنه مستهدف من قبل العدو حتى خرج على خيله مسرعا واتجه نحو الجنوب. اعتقد لافيردير إثر هذا الاكتساح العسكري أنها النهاية بالنسبة للزيانيين لكن سرعان ما عاد موحا أوحمو إلى ساحة القتال، فحوصر العدو من طرف المقاوميين الذين هاجموا الحامية الفرنسية يوم 13نوفمبر، وأبادوهم عن آخرهم بعد معركة عنيفة فقد فيها الجيش الفرنسي 35ضابطاو700قتيلا،وغنم المقاومون 8مدافع و700بندقيةوعددا كبيرا من العتاد. وعلق ليوطي على هذه الهزيمة بقوله: ((ان تاريخ فرنسا الاستعماري لم يشهد خسارة في العتاد والأرواح مثل خسارة الهري)). بينما حاولت جريدة السعادة التخفيف من وقعها واعتبرتها بأنها عارض من عوارض الحرب فقط لم تؤثر على عموم المنطقة. وبذلك احرز الانتصار الذي احرزه موحا اوحمو نشاطا في حركة المقاومة وخاصة في البوادي المغربية التي تقاوم، وقد استمر في مواجهة العدو الى غاية مقتله سنة1921.[1]

حرب الريف ضد الفرنسيين بقيادة ابن عبد الكريم الخطابي1925-1926: اندلعت كما هو معلوم الحرب الفرنسية الريفية يوم 13أفريل1925، أي بعد مرور 4سنوات

تقريبا عن معركة أنوال[2]، فلقد اتاحت حادثة عارضة الى تورط عبد الكريم [3]في الحرب مع الفرنسيين وذلك راجع الى تمسكه بالتقاليد الريفية، فقد استنجدت به قبيلة بني زروال التي تقطن احدى المقاطعات جنوب الريف على الضفة الشمالية لنهر ورغا بعد أن هاجمهم الفرنسيون. فاستطاع عبد

---

[1] -**حاج جيلاني سكينة، خرطمان يمينة**، المقاومة المغربية المسلحة ضد الحماية المزدوجة الفرنسيةـالاسبانية1907-1934مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، إش: حواس محمد،جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017-2018 ،ص159.

[2] -**محمد خرشيش**، التدخل الفرنسي في حرب الريف أسبابه ونتائجه1924-1926، المقاومة المغربية ضد الاستعمار1904-1955الجذور والتجليات، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، آكادير، 1997، ص159.

[3] -**عبد الكريم الخطابي1882-1963:** زعيم وطني مغربي والقائد البارع للمقاومة الشعبية المسلحة ضد الاحتلال الاسباني والفرنسي والتي عرفت بثورة الريف1919-1925اعتقله الفرنسيون ابان الحرب العالمية الأولى ولكنه أفلت من قبضتهم وأطلق الدعوة للجهاد ضد المحتل، نفي الى جزيرة في المحيط الهندي، تمكن من اللجوء الى مصر وبقي في القاهرة حتى وفاته. ينظر: **عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة السياسة، ج3، ص843.

الكريم في هجوم خاطف أن يوجه ضربة للقوات الفرنسية وفي 1925أعلنت هدنة مؤقتة بين الطرفين وجرت مفاوضات للوصول الى اتفاق ينهي الخصومة لكن رفض عبد الكريم على طول عام1925والشهور الأولى من1926جميع الشروط التي عرضتها عليه الحكومتان الفرنسية والاسبانية؛ لأنها لا تتفق وهدفها في ضمان الاستقلال الكامل للريف.

فوضعت اسبانيا بالاتفاق مع الأركان العامة الفرنسية خطة لإنزال جنودها في خليج الحسيمة والزحف من هناك صوب أكادير عاصمة عبد الكريم وفي07سبتمبر1925 كان الأسطول الاسباني المكون من111مركبا يجوب مياه خليج الحسيمة استعدادا لعملية الغزو الجديدة واضطر الريفيون للجلاء عن المدينة وتقهقروا نحو الجنوب واستولت القوات الاسبانية على عاصمة الجمهورية الريفية، وفي23ماي1926احتلت الطلائع الفرنسية الهضاب المطلة

على المنطقة التي كان يتحصن فيها عبد الكريم واضطر للخروج من المنطقة. وفي 27ماي استسلم الأمير عبد الكريم للقائد الفرنسي كوارب وباستسلامه انهارت المقاومة في الريف،وفي 14جوان1926عقد مؤتمر في باريس لبحث الوضع بعد استسلام عبد الكريم وتقرر نفيه الى جزيرة رينيون ثم انتقل الى مصر وتوفي بها في 06يناير1936[1].

ان ثورة الريف التحريرية قد نفخت الروح في النفوس وأحيت الضمائر ومهدت السبل

ورسمت الاتجاهات للجيل المناهض بما أحدثه من أثر فعال في نهضته الوطنية وحركته السياسية.[2]

أحدث صدور الظهير البربري غضبا مغربيا عاما قاده علماء الدين والمثقفون والأعيان والصناع والفلاحون والشباب في العاصمة فاس وفي عموم المغرب. وأعلنوا في مطالبهم رفضهم لما جاء في الظهير البربري وتأكيدهم على تكوين قضاء موحد لجميع المغاربة وربط جميع موظفي الدولة

---

[1] -**شوقي عطا الله، عبد الله عبد الرزاق،** تاريخ شمال وغرب افريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة للنشر، د ط، الاسكندرية، 2012، ص-ص111-114.

[2] -**محمد حسن الوزاني،** المصدر السابق، ص464.

بسلطة السلطان المغربي محمد بن يوسف والاعتراف بالإسلام دينا قوميا في المغرب، وقد كان للبربر أنفسهم موقفهم الواضح والمشرف في الدفاع عن دينهم وانتماءهم الوطني والثقافي والحضاري العام؛ فقد رأى البربر في الظهير اعتداءا صارخا على دينهم وشريعتهم ومقدساتهم. ولعل أبرز مواقف الغضب والاستياء والمعارضة البربرية تجمع حشود البربر حول المحاكم التي أقامتها السلطات الفرنسية المحتلة وإعلانها أنهم لا يريدون إلا الاسلام وتطبيق الشريعة الاسلامية وأرسلوا الوفود الى سلطان المغرب يطالبون بإرسال القضاة الشرعيين ومحاكم شرعية اسلامية.[1]

المبحث الثاني:موقف الوطنيين(الحركات الوطنية المغاربية).

1/موقف الحركة الوطنية الجزائرية:

شكلت حركة الأمير خالد[2] التي كانت استمرارا لحركة الشبان الجزائريين منعطف الانبعاث السياسي في الجزائر خلال القرن العشرين فمنذ 1919ازدهرت حركته السياسية على إثر ثلاث أحداث رئيسية شهدتها هذه السنة أهمها:دور قانون04فبراير1919الخاص بالتجنيس[3]، فلما أعطت فرنسا بعض الحقوق للجزائريين بقرار4فبراير1919وكانت اشترطت التنازل عن قوانين الشريعة الاسلامية الخاصة رفض الامير خالد ومن تبعه هذه الحقوق وقبلها بقية أعضاء اللجنة المذكورة من المتفرنجين متنازلين عن الحالة الشخصية الاسلامية[4].

---

[1] **-محمد علي داهش**، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، تص: أحمد ياسين، مركز الكتاب الاكاديمي، د ط، د م، د ت، ص، ص32،31.

[2] **-الأمير خالد:** هو خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر بن محي الدين الهاشمي ولد بمدينة دمشق يوم20فبراير 1875وتلقى بها تعليمه الابتدائي، اتم دراسته الثانوية بالجزائر ثم بعث به أبوه سنة1893الى مدرسة سان سير العسكرية بباريس فتخرج منها ضابطا برتبة نقيب ثم شارك كإخوانه الجزائريين لما اندلعت الحرب العالمية الأولى بصفته ضابطا ،أسس حركة سياسية اسمها كتلة المنتخبين الجزائريين. ينظر: **عبد الرحمان بن ابراهيم العقون**، المصدر السابق، ص75.

[3] **-مجاود حسين**،ا لثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس - بن يوسف بن خدة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية،إ ش: ابراهيم لونيسي، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص114.

[4] **-عبد الرحمان بن ابراهيم العقون**، المصدر السابق، ص76.

فقد دفعت هذه الأحداث بالأمير خالد الى التحرك السياسي، حيث أرسل عريضة مطلبية الى الرئيس الأمريكي ولسن خلال مؤتمر الصلح بباريس في ماي1919، شرح فيها أوضاع الجزائريين في ظل الإدارة الاستعمارية الفرنسية، ثم انتقل الى المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الجزائري فكان الهدف الأسمى لحركته هو استقلال الجزائر، وفي نوفمبر 1919شن هجوما شديدا على المتجنسين ،ودعا الى التصويت لصالح المترشحين المسلمين غير المتجنسين، وفي 23جانفي 1922أسس الامير خالد جمعية سماها "جمعية الإخوة الجزائرية" والتي كان هدفها خدمة القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية. وفي 24ماي 1924اثر فوز تيار اليسار بفرنسا، كتب رسالته المشهورة التي بعث بها الى الرئيس الفرنسي والتي لخص فيها مطالب الجزائريين الاساسية واهم ما جاء فيها هو:

-مساواة التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي بين الجزائريين والأوروبيين القاطنين بالجزائر.

-تطبيق قانون التعليم الاجباري تطبيقا شاملا على الجزائريين مع الاحتفاظ بحرية الاختيار في نوع التعليم[1].

في سنة 1930وجه النجم رسالة طويلة الى عصبة الأمم محتجا فيها على الاحتفالات المئوية للاحتلال والتذكير ببشاعة الفتح الاستعماري، كما لاقت الاحتفالات المئوية إدانة من طرف الشيوعيين ونشروا مجموعة من المناشير ضد مئة سنة من الاستعباد تحت الهيمنة الفرنسية ونشروا الشعارات التالية: "استقلال الجزائر" و"جلاء الامبريالية عن البلد" و"جمعية وطنية شعبية"، وقد طالب المنتخبون بإلغاء القوانين الاستثنائية وتطبيق سياسة الادماج على نطاق واسع حيث أن النخبة كانت تسعى بمناسبة الاحتفالات المئوية لتحقيق حلمها بانتسابها للأمة الفرنسية.كما عبر العلماء عن معارضتهم للاحتفالات المئوية ،وجاء على لسان ابن باديس[2]:((...و أراد هؤلاء الانانيون استغلال

---

[1] -**مجاود حسين**، المرجع السابق، ص115.

[2] -**عبد الحميد بن باديس1887-1940**: هو عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي بن باديس يرجع نسبه الى المعز بن باديس الصنهاجي ولد بقسنطينة بالجزائر ودرس في الزيتونة بتونس، أصدر العديد من المجلات والصحف منها المنتقد، الشهاب، الشريعة، السنة المحمدية والصراط، مارس في الجزائر الوعظ والتدريس ووضع نواة التعليم الديني والعربي.ينظر: **عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة السياسة، ج3، ص810.

مرور قرن على الاحتلال لتذكيرنا بالمنتصر والمنهزم والمستغَل والمستغِل فما علينا إلا أن نبقى في منازلنا ونغلق أبوابنا؛ لأننا عشنا الاحتفال المئوي لاحتلال الجزائر فكانت بالنسبة لنا إذلالا وخيبة أمل))، فلقد أدى الاحتفال بالمئوية بالفريق الاصلاحي الى إخراجه من تحفظه وتوجيهه للاهتمام والعناية بالمسائل السياسية[1].

عند اقتراب عرض أجل عرض برنامج فيوليت على البرلمان الفرنسي أثار ردودا مختلفة فكانت جميع الشخصيات والهيئات سواء منها السياسية والدينية قابلة وممتنة لبرنامج فيوليت ما عدا نجم الشمال الافريقي كانت معارضة للبرنامج ولكل مطلب اندماجي بكل شدة وبكل صراحة، وقد أوعزت لجميع مناضليها سواء في الجزائر أو في فرنسا أن يعملوا ضد البرنامج في دعايتهم [2]إذ قال فيه السيد مصالي الحاج: ((انه أداة استعمارية تستعملها فرنسا لتقسيم الشعب الجزائري...))[3].

ومن مواقف حزب الشعب الثورية أيضا رفضه لمشروع بلوم فيوليت بشدة وقال أنه يهدف الى تفكيك المجتمع الاسلامي وخلق أقلية متميزة ويتضح من هذه العبارات الصريحة المعبرة عن مواقف حزب الشعب الجزائري أنها استقلالية انفصالية.[4]أما عن موقف الشيوعيين الجزائريين بالنسبة لمشروع بلوم فيوليت فقد كان التأييد التام وكان تأييد القوى الشيوعية في كل من باريس والجزائر للمشروع يتم بناء على تعليمات صريحة من موسكو بضرورة التعاون مع الجماعة الوطنية الاشتراكية لضرب العناصر الفاشستية[5].وفي سنة1936أكد الحزب الشيوعي الجزائري على وجوب تطبيق مشروع بلوم فيوليت[6].

---

[1] -**هدوش حياة**، مشروع بلوم فيوليت وموقف الحركة الوطنية منه1930-1936، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، إش: شبلي شهر زاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013-2014،ص33.

[2] -**عبد الرحمان بن ابراهيم العقون**، المصدر السابق، ص454.

[3] -**يوسف مناصريه**، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، دط، الجزائر، 1988،ص84.

[4] -نفسه، ص97.

[5] -**ناهد ابراهيم دسوقى**، المرجع السابق، ص172.

[6] -**يوسف مناصريه**، المرجع السابق، ص25.

أما عن موقف العلماء من المشروع فقد رأوا فيه فاتحة عهد جديد لأنهم كانوا يرغبون في الحصول على حقوق الشعب الجزائري بالوسائل السلمية ولكن على أساس أن يكون هذا المشروع خطوة أولية فقد نحو تحقيق الهدف البعيد المدى وهو الاستقلال[1]. فبيان جمعية علماء السنة الذي صدر بعد اجتماع عقد خصيصا للموضوع يعلن قبول البرنامج ويشكر صاحبه على خطوته التي ستنزل الوئام والصفاء بين المتساكنين، ولكن البيان يشترط الاحتفاظ بالأحوال الشخصية للمسلمين في كل حال، وكانت وقعت في الاجتماع معارضة شديدة من بعض العلماء المحافظين والذين يرون وجوب رفض برنامج فيوليت مادام يشترط الجنسية الفرنسية للحظوة بالحقوق الفرنسية ويرون أن الذي قلبه عن رضى,ولو بالمحافظة على الحالة الشخصية يعتبر مرتدا عن دين الاسلام ومن هؤلاء عمار بن أحمد العطوري مهري؛ فقد كان يصف مشروع فيوليت بعدو المسلمين والشيخ الطاهر قربوع العطوري؛ فكان أكبر معارض بل مناضل ضد هذا البرنامج[2].

وعند إلغاء الحكومة هذا لمشروع خبت آمال المؤتمر الاسلامي والتحق أعضاؤه بكل من التجمع الجزائري الفرنسي الاسلامي واتحاد الشعب الجزائري[3]، لكن النخبة لم تفقد الامل في امكانية نجاح المشروع فعقد فرحات عباس عدة لقاءات مع ألبير سارو وكانت النخبة لا تزال ترى ان الحل الامثل للمشكلة الجزائرية هو تقارب الأجناس، ولكن الجهود الفرنسية فشلت في تحقيق الوعود المبذولة وفشلت بالتالي في التوفيق بين الجزائريين والساسة الفرنسيين. فبعد أن كانت النخبة الجزائرية تلعن وتتمسك بالإدماج حدث التحول الكبير في سياستها وأدان برنامج فرحات عباس الادماج[4]وأعلن أن ساعة العمل قد حانت وأنه لن يتم أية تضحيات إلا إذا تحققت مطالب الجزائريين ثم قررت النخبة في 20ديسمبر1942توجيه شروطها الى الحلفاء في رسالة ممثلي المسلمين الى السلطات المسؤولة[5].فما يلاحظ هو أن فرحات

---

[1] -**ناهد ابراهيم دسوقى**، المرجع السابق، ص207.
[2] -**عبد الرحمان بن ابراهيم العقون**، المصدر السابق، ص،ص455،454.
[3] -**محمد الطيب العلوي**، المرجع السابق، ص172.
[4] -**ناهد ابراهيم دسوقى**، المرجع السابق، ص ـ ص175-179.
[5] -**ناهد ابراهيم دسوقى**، المرجع السابق، ص224.

عباس غير أفكاره الاندماجية، وأصبح ينادي بإنشاء جمهورية جزائرية فرنسية ,وهو من كان ينكر وجود أمة جزائرية في الثلاثينات[1].

إذا كان عدد من المنتخبين وممن يسمون بالنخبة قد ابتهج لخطاب قسنطينة واعتبره بداية طيبة في طريق الاصلاحات المطلوبة والمنتظرة منذ عقود بأكملها، فان فرحات عباس والعلماء والمصاليين قد رأوا في ذلك طبعة جديدة لمشروع فيوليت وراحوا يؤكدون من جديد أن الحل الوحيد يكمن فقط في إعادة إقامة الدولة الجزائرية المستقلة وما يصحب ذلك من برلمان ومواطنة وألوان وطنية[2].

فصل أحد المؤلفين الفرنسيين المختصين في شؤون شمال افريقيا أصناف الجزائريين في موقفهم من أمر مارس هكذا: رحب به المعتدلون، ورفضه الابراهيمي(العلماء) ومصالي(حزب الشعب)وطالب عباس بإقامة علاقة بين الشعبين(الجزائري والفرنسي)، وطالب أوزقان(شيوعي جزائري)بزيادة الحقوق السياسية للجزائريين[3]. فقد كان موقف العلماء المعارضة الشديدة لكل من يرغب في الحصول عليها واعتبروا أولئك الأشخاص مهرطقين وخارجين عن الشرع والإسلام واستندوا في ذلك الى أحكام الشريعة الاسلامية[4]، وانطلقت أصوات العلماء تنعت من يقبل بالجنسية الفرنسية بالكفر والخيانة وكان بعض القياد يدافعون عن قرار مارس ولكن الحملة التي وجهها ضدهم الاصدقاء والعلماء جعلتهم يتخلون عن موقفهم[5] . حتى النخبة التي كانت معنية بالدرجة الاولى عارضته ؛ فألف عباس عندئذ منظمة سماها أحباب البيان الجزائري تعبر عن تمسكهم برفض الامر المذكور وقد قامت بتعليق لافتات بالعربية في أهم المدن الجزائرية تعلن(لا للجنسية الفرنسية، نعم للجنسية الجزائرية، وتسقط الجنسية الفرنسية ، وتعيش الجنسية الجزائرية للجميع.)وكان للأصدقاء((الأحباب))جريدة أسبوعية باسم المساواة تأسست في 15سبتمبر 1944نادوا الجزائريين بعدم تسجيل أسمائهم في هيئة

---

[1] - **Ferhat Abbas**, le geune Algerien de la colonie vers la province, Edition AENP, Alger, 2006, p27.

[2] -**العربي الزبيري**، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص38.

[3] -**أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، ص223.

[4] -**ناهد ابراهيم دسوقى**، المرجع السابق، ص209.

[5] -**أبو القاسم سعد الله**، المرجع نفسه، ص223.

الانتخابات الفرنسية وبمقاطعة التصويت فيها[1] كما وصف السيد فرحات عباس أمرية مارس من خلال قوله: ((إنها إجابة تافهة عن مطامح الشعب الجزائري وهي مناهضة ومنافية للفكرة الوطنية المعبر عنها في البيان))[2].

تجسد رد فعل الحركة الوطنية اتجاه مجازر08ماي1945في اجتماع القيادات المحلية لحزب الشعب الجزائري، وبعد دراسة الأوضاع رفعت التقارير في حينها الى اللجنة المديرة المؤقتة في العاصمة التي عقدت جلسة عاجلة في تلك الليلة لم ترفعها إلا بعد أن حصل الاجماع على الاجراءات اللازم اتخاذها لحماية الجماهير الشعبية في الشرق الجزائري خاصة من عمليات التقتيل الجماعي. وسجلت اللجنة المديرة المؤقتة لحزب الشعب الجزائري نبأ اعتقال السيدين عباس و سعدان ثم ناقشت جميع المعطيات المتوفرة لديها وقررت أن تكون بداية الثورة الشاملة عند منتصف الليل بين يومي23و24ماي1945[3]، وحاول أعضاء الادارة المركزية لحركة أحباب البيان والحرية من غير مناضلي حزب الشعب أن يبرهنوا للسلطات الفرنسية عن معارضتهم لما وقع في تلك العشرية الاولى من شهر ماي، فأصدروا بيانا يدينون فيه أعمال العنف ويندون بمن تسببوا في وقوعها[4]. أما الاتجاه الشيوعي فكان له موقف سلبي اتجاه حوادث الثامن ماي 1945فقد أصدر تصريحا يدعوا لمعاقبة المشاغبين وفق القوانين السارية[5].

لقد جاءت أولى ردود فعل الحركة الوطنية بعد الصدمة التي أحدثها مضمون الدستور حيث قدموا على لسان مستشاري حزب الاتحاد الديمقراطي في مجلس الجمهورية استقالاتهم في رسالة موقعة جاء فيها : (إننا نحتج ضد قانون الجزائر التنظيمي الذي فرضه البرلمان الفرنسي فإننا نلاحظ عليه عيوب أهمها: -تم إقراره بالتصويت في غياب المنتخبين المسلمين الممثلين للشعب الجزائري ودون أي اعتبارات لتطلعات الشعب).

---

[1] - **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، ص222.

[2] -**محمد العربي الزبيري**، الثورة الجزائرية في عامها الاول، المرجع السابق، ص77.

[3] -**العربي الزبيري**، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص78.

[4] -**محمد العربي الزبيري**، المرجع السابق، ص77.

[5] -**عبو نجاة**، التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف دراسة تاريخية مقارنة1945-1961، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، إش: عبد الله مقلاتي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014، ص18.

كما أبدت شخصيات وطنية نواب الحزب الاتحاد الديمقراطي موقفا عنيفا اتجاه هذا القانون أمثال فرحات عباس، كما قابل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية هو الآخر بالرفض هذا القانون جملة وتفصيلا منذ البداية لأنه كان يعي مخطط فرنسا من وراء ذلك كما أنه رفض هذا الاتجاه المشاركة في المناقشات في البرلمان الفرنسي حول مسألة القانون الأساسي حيث اعتبر هذا القانون ضد السيادة[1].

إن هذه المواقف الصريحة لحركة الانتصار من جملة المشاريع المقدمة من قبل الادارة الاستعمارية لم تتوقف عند هذا الحد. بل أن مناضلي الحركة كانوا يعملون على فضح محتوى هذه المشاريع وأهدافها الهدامة في الجزائر والرد عليها عبر مناشير وملصقات وخطابات ذات توجه وطني خالص منها:"رفض كل دستور ممنوح" و"الكلمة للشعب[2]."كما رفضت جمعية العلماء المسلمين هذا القانون الأساسي لأنه لم يلب مطالبها الأساسية المتمثلة في ترسيم اللغة العربية والتي جعلها في الدرجة الثانية حيث قال رئيس الجمعية :"أن هذا الدستور الذي وضعته الحكومة الفرنسية للجزائر هو دستور ناقص من جميع جهاته ولم يحقق رغبة واحدة للجزائريين."

لعب الحزب الشيوعي دورا هاما في صياغة بعض مواد القانون فلذا وافق عليه مبدئيا مع تحفظه حول مسائل تتقاطع مع مطالب الحركة الوطنية كاللغة العربية وفصل الدين عن الدولة، فقد لعب دورا رئيسيا في صياغة بنوده ولما ظهر الى الوجود20سبتمبر1947سارع الى مباركته لكنه فيما بعد عارض الكثير من النقاط لذلك انقسم موقف الحزب اتجاه القانون الأساسي الى مرحلتين :1/1947- 1951: تجسد رأيه أثناءها في الدفاع هن المكتسبات التي حققها من خلال القانون.

2/إلا أن موقف الحزب الشيوعي سيتغير اتجاه القانون الأساسي والمجلس الجزائري بعد 1951لصالح الوطنيين وذلك لأسباب أهمها: تزوير الانتخابات خاصة1948.[3]

---

[1] **مومني فتيحة، بن جدو وسام**، قانون الجزائر20سبتمبر1947مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، إش: مدور خميسة، جامعة 08ماي1945، قالمة، 2016-2017، ص98.

[2] -**مومن العمري**، المرجع السابق، ص87.

[3] -**مومني فتيحة، بن جدو وسام**، المرجع السابق، ص - ص100-103.

2/موقف الحركة الوطنية التونسية:

عند تصريح رئيس الجمهورية الفرنسية لتونس: (بأن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا الى الأبد)شن الدستوريون حملة عنيفة على هذا التصريح أيدهم فيها الباي محمد الناصر، ورفض أن يوقع بعض المراسيم الخاصة بالإصلاحات لأنها غير كافية. فأعلن الحزب رفضه البات لهذه الاصلاحات المبتورة[1]فقد عارضها وانتقدها ذلك أن انتداب أعضاء مجالس الأعمال لا يكتسي أية صبغة ديمقراطية حيث أن سكان الدوائر البلدية لا يساهمون في الإقتراعات وبما أن الأمر الصادر في جويلية قد أغفل ذكر العدد الجملي للنواب بمجالس الجهات فإن في استطاعة الادارة تغيير الأغلبية حسب رغباتها وذلك بتعيين العدد الذي تريده من الممثلين الجدد[2]، ونظرا لمحدوديتها فلم تمثل الهيئات الجديدة (المجالس الجهوية، المجلس الكبير...)التي أتت بها هذه الاصلاحات كل التونسيين[3]. أما حسن القلاتي والحزب الاصلاحي فقد أعربا عن سرورهما بتلك الاصلاحات باعتبارها مرحلة ايجابية وتعبير عن حسن نية سلط الحماية[4]. وبهذا يكون سان لوسيان(Lucien saint)[5] قد نجح في اجتذاب بعض الساسة للموافقة على النظام الجديد الذين تقدموا لانتخابات المجلس الكبير[6].

كان هؤلاء الدستوريون الزيتونيون بالخصوص هم الذين أداروا المعركة ضد سياسة التجنيس عام1923اعتبارا لان المسألة قد وضعت بالأساس في اطار ديني ونظر اليها من منظور اسلامي وذلك هو ميدان الزيتونيين الذي لا يضارعهم فيه غيرهم، فنشطت صحافة الحزب وبقية الصحف التونسية في هذه المعركة بأقلام زيتونية في معظمها. وتوجت هذه الحملة بصدور فتوى

---

[1] -**صلاح العقاد**، المرجع السابق، ص- ص327-329.
[2] -**أحمد القصاب**، تاريخ تونس المعاصر(1956-1881)، المرجع السابق، ص، ص520،519.
[3] -**خليفة شاطر**، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، المرجع السابق، ص90.
[4] -**أحمد القصاب**، المرجع السابق، ص519.
[5] -**لوسيان سان:** ولد عام 1867، دخل سلك الادارة وعين مقيما عاما بتونس1921-1929رفع حالة الحصار بتونس وقام بعدة اصلاحات سنة1922شجع الانقسامات التي ظهرت داخل الحزب الدستوري الحر. نقل سنة1929إلى المغرب وأحيل على التقاعد سنة1933. ينظر: **عبو نجاة**، المرجع السابق، ص25.
[6] -**صلاح العقاد**، المرجع السابق، ص329.

محلية ردفتها فتوى مصرية ونجح الثعالبي[1] في إثارة اهتمام الأوساط الفكرية والسياسية والمصرية خاصة والعربية والإسلامية عامة بالقضية التونسية[2]، وبعد اصدار قانون20ديسمبر 1923اعتبر الحزب الدستوري القديم أن الادارة الاستعمارية تهدف الى اهانة الاسلام والمسلمين واعتبر المتجنس مرتدا عن الاسلام ويجب مقاطعته وعدم دفنه في المقابر الاسلامية[3].كما وظف الزعماء الدستوريون صدور هذا القانون لشن حملة صحفية ضد السلطات الاستعمارية وتجلت هذه الحملة من خلال ما كتب في الصحافة حول هذا القانون مبينين أن مشروع التجنيس يمس هوية التونسي وقد تألق الطاهر الحداد في هذه الجملة مثال ذلك ما كتبه بجريدة الأمة بعنوان:(الدين والجنسية ومسألة اليوم)، و(التجنيس نكث للعهد)[4]. كما كانت هناك مجموعة من المثقفين تعمل بجريدة العمل التونسي التي كانت تساند الحزب الدستوري وعلى رأس هذه المجموعة الحبيب بورقيبة وشقيقه محمد بورقيبة وقد برزت هذه المجموعة لموقفها المعارض من قانون التجنيس الذي أصدرته القوات الاستعمارية لتجنيس العرب التونسيين بالجنسية الفرنسية وقد قاومت هذه المجموعة هذا القانون بحجة أنه يرمي الى تنصير العرب وفرنستهم والقضاء على الشخصية الوطنية القومية[5].

كان الزيتونيون أساس الحركة الشعبية إبان الصحوة الوطنية بين1925-1933فقد خاضوا حملات الاحتجاج ضد نصب تمثال الكاردينال لافيجري في نوفمبر1925وانعقاد المؤتمر الافخارستي بقرطاج في ماي1930والاحتفال بخمسينية الاحتلال،كما قاوموا فتوى التجنيس التي عملت السلطات الاستعمارية على استصدارها في المجلس الشرعي

---

[1] -**عبد العزيز الثعالبي1874-1944:** مفكر وسياسي تونسي ناضل ضد الاستعمار الفرنسي متأثرا في ذلك بأفكار رواد الاصلاح الفكري الاسلامي من أمثال محمد عبده، نشر عام1920كتابه الشهير شارك عام1909في حزب تونس الفتاة ترأس حزب الدستور التونسي. ينظر: **عبد الوهاب الكيالي،** موسوعة السياسة، ج3، ص837.

[2] -**علي الزيدي،** الزيتونة ودورها في حركة التحرير الوطنية التونسية، جامعة صفاقس، تونس، 2016، ص145.

[3] -**سالم لبيضى،** الهوية الاسلام العروبة التونسة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص172.

[4] -**خليفة شاطر،** المرجع السابق، ص92.

[5] -**الطاهر عبد الله،** المرجع السابق، ص58.

عام1933من أجل نسخ الفتوى بحرمة دفن المتجنسين التي أصدرها مفتي بنزرت في مطلع ذلك العام[1]. فاحتجاجا على هذه الإهانة يوم 28نوفمبر الاحتفال بالذكرى المئوية لميلاد الكاردينال لافيجري نظمت مظاهرة شارك فيها ما يقارب من الألف طالب زيتوني وقد توجه المتظاهرون الى شيخ خليل بوحاجب؛ طالبين اليه العمل على وضع حد لهذه الإهانة الموجهة ضد السكان المسلمين ثم تحولوا الى الاقامة العامة حيث تعرضت إليهم قوات النظام [2]. وهكذا فان المظاهرات التي أقيمت ضد نصب تمثال لافيجري سنة1925كان طلبة الجامع الزيتونة أهم المساهمين فيها واتجهت أهم المطالب نحو ادخال اصلاحات على برامج الجامع الأعظم والدفاع عن اللغة العربية وخاصة مناهضة قضايا التجنيس التي طغت على الساحة السياسية ووقفت ضد لائكية التعليم التي يدافع عنها الحزب الاشتراكي.[3]

جاء رد الفعل الطلابي من قبل الزيتونيين وكذلك الطلبة الدارسين في فرنسا احتج الطلبة الزيتونيون على قبول الباي رئاسة الهيئة الشرفية لذلك المؤتمر ثم دخلوا في تحركات فعلية فعقدوا اجتماعا عاما في الجامع الأعظم اشترك فيه تلامذة المدرسة الصادقية، وقرروا تنظيم مظاهرة جبارة أمام مقر الإقامة العامة الفرنسية وانتهت تلك المظاهرة بمصادمات مع قوات الجيش الفرنسي وباعتقال17طالب. ولكن ردود الفعل الطلابية لم تنته عند ذلك الحد بل تجددت من خلال الاضراب عن الدراسة الذي بدأ يوم 4ماي1930واستمر ثلاثة أيام[4]. فبالرغم من إحاطة المؤتمر بجو ارهابي وقمعي إلا أن تصدي علماء جامع الزيتونة أثار بينهم وبين أعضاء المؤتمر جدلا حادا وعنيفا فنددوا فيه العلماء التونسيين وشيوخ الزيتونة ورجالها وطلبتها ورجال الحركة الوطنية مزاعم القساوسة وعندما تسربت أخبار هذا المؤتمر للحركة الوطنية قامت المظاهرات والإضرابات بقيادة الحركة الوطنية وقام الحزب الدستوري بشن حملة شعواء على هذا المؤتمر الذي كانت الغاية منه استعمارية، ونزل ميدان الصراع الشبيبتان من طلاب جامع

---

[1] -**علي الزيدي**، المرجع السابق، ص145.
[2] -**أحمد القصاب**، المرجع السابق، ص534.
[3] -**مجموعة من الباحثين**، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تن: الهادي التيمومي، بيت الحكمة، ط1، قرطاج، 1999، ص692.
[4] -**سالم لبيضى**، المرجع السابق، ص171.

الزيتونة وطلاب المدرسة الصادقية وقادت جريدة صوت التونسي حملات مؤثرة الى أن أبطل هذا المؤتمر مزاعم القساوسة الاستعماريين.[1]

في سنة1930عاد الدستوريون اصدار جريدة صوت التونسي. ولكن ظهر من المقالات التي نشرت في هذه الصحيفة وجود اختلاف بين تفكير الفريقين ولذلك آثر الشباب المشبع بالثقافة الغربية انشاء جريدة مستقلة وان ظلوا متمسكين مع الاعضاء القدامى داخل الحزب وفي سنة1932استقل هؤلاء الشبان بإصدار جريدة العمل وكمحور في هذه الجريدة بروز شخصية الحبيب بورقيبة [2] كزعيم للاتجاه الجديد؛ فنلاحظ أن جريدة العمل كانت تعالج موضوعات اجتماعية واقتصادية لم يهتم لها المحافظون القدامى ومن ذلك الدعوة الى تشجيع الصناعة القومية والتنديد بفتح تونس للبضائع الأجنبية دون قيد ,وكذلك أثار الشبان في صحيفتهم احتجاجات قوية على نظام المخامسة الذي يحرم الفلاح من ثمرة عمله، فلا يعطيه الحق إلا في خمس المحصول الذي ينتجه بينما يستولي مالك الأرض عل الاربعة أخماس [3] ، وفي شهر نوفمبر1932أسس الاستاذ الحبيب بورقيبة جريدته الشهيرة "العمل التونسي"وأخذ حالا يهاجم قانون التجنيس الذي أصدرته الحكومة الفرنسية سعيا وراء فرنسة العباد والبلاد وأبان بإيضاحه المعهود ما في هذا القانون من خطر جسيم على كيان الشعب التونسي العربي المسلم[4]ورد الحزب الدستوري الفعل باعتباره التجنيس مساويا للتفكير ورفض دفن المتجنسين بالمقابر الاسلامية كما قامت الصحافة الوطنية بحملة ضد موقف المجلس الشرعي المتواطئ مع الاستعمار وأدانت بلا هوادة كل من يختار الجنسية الفرنسية من التونسيين ذلك أن الحزب الدستوري يرى أن سياسة التجنيس

---

[1] -**الطاهر عبد الله**، المرجع السابق، ص58.

[2] -**الحبيب بورقيبة:** ولد في مناستير في منطقة الساحل التونسي في أوت1903من عائلة متواضعة - تلقى العلم في تونس وفرنسا حيث نال شهادته الثانوية واجازة الحقوق من جامعة باريس، أمضى مابين1934-1955في السجون الفرنسية بسبب نضاله من أجل استقلال تونس،كان رئيس الجمهورية منذ عام1957ثم أعيد انتخابه عام1959.ينظر:**عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة السياسة، ج2، ص157.

[3] -**صلاح العقاد**، المرجع السابق، ص331.

[4] -**علي البلهوان**، المرجع السابق، ص51.

عملية مبيتة اتبعتها نظام الحماية للقضاء على الأمة التونسية وتحويل البلاد التونسية الى منطقة تابعة لفرنسا.[1]

أثار مشروع الادارة الرامي الى انتزاع قطع الأرض من الأوقاف الخاصة سخط جميع الوطنيين ذلك أن محاولة استلاب الأوقاف الخاصة التي تعتبر انتهاكا للتقاليد الاسلامية الاساسية، وقد انتظم في مقر الاقامة العامة حفل وأثناء الحفل تناول الكلمة أحد مدرسي الجامع الأعظم فالقى خطابا باللغة العربية وبعد ترجمة الخطاب تبين أنه لم يكن كلمة ترحيبية بل كان احتجاجا صارما على تدخل فرنسا في شؤون البلاد الدينية؛ (يعني مسألة الأوقاف الخاصة) واتخاذ موقف موال للمطالب الوطنية.[2]

إن مجيء حكومة الجبهة الشعبية إلى الحكم في باريس1936فتح مجالا واضحا أمام قادة الحزب الدستوري الجديد. ووافق الدستوريون الجدد الشبان على مشروعات الاصلاح التي وضعتها فرنسا لتونس في ذلك الوقت[3]مع ابداء بعض التحفظات وذلك بالرغم من أن المشروع اشتمل على مبدأ خطير بالنسبة للسيادة التونسية وهو مبدأ السيادة المزدوجة,وإن كان بورقيبة قد صرح فيما بعد عند سقوط حكومة بلوم أنه لم يدر بخلده أن المقصود من هذا المشروع هو تحقيق مبدأ السيادة المزدوجة. أما نقاط المشروع الأخرى التي كان من الممكن للحبيب بورقيبة الارتكاز عليها ليبرر قبوله للمشروع فهي:1/انشاء مجالس بلدية منتخبة ذات سلطات واسعة.

2/إلغاء نظام الحكومة العسكرية في الجنوب التونسي. 3/التسوية في الأجور بين العمال التونسيين والأوروبيين. 4/التوسع في التسليف الزراعي للمزارعين التونسيين.[4]

فقد تطور برنامج الحزب الدستوري الجديد من المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة بالاستقلال التونسي وجاء ذلك في مؤتمر سري عقده الحزب في فيفري1945. فإن التطور في برنامج الحزب الحر الدستوري الجديد جاء ردا

---

[1] -**أحمد القصاب**، المرجع السابق،ص ، ص535،534.

[2] - **أحمد القصاب**، المرجع السابق، ص ،ص502، 503.

[3] -**جلال يحي**، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، المرجع السابق، ص، ص1084،1083 .

[4] -**صلاح العقاد**، المرجع السابق، ص ،ص336،335.

على السياسة الفرنسية ومحاولتها فرض الاحتلال الفرنسي كاملا على البلاد من جديد دون الاستجابة لأبسط المطالب الاصلاحية.[1]

أجمعت الأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية والمهنية على رفض مشروع الإصلاحات 1946ودعوة الشعب الى تشديد النضال في سبيل الاستقلال، كما أدركت ضرورة توحيد جهودها من أجل انتزاع حقوق الشعب كاملة وعلة هذا الأساس عقد في العاصمة التونسية مؤتمر وطني فوق العادة في23أوت1946سمي مؤتمر ليلة القدر ضم كل من الحزب الدستوري القديم والجديد. وقد أنهى المؤتمر أعماله بالدعوة الى وضع حد لنظام الحماية والمطالبة بالاستقلال التام .[2]

3/موقف الحركة الوطنية المغربية:

أعقبت ظهور هذا الظهير(الظهير البربري ماي1930)حركة مقاومة عنيفة قادها رجال المغرب الأشداء، وبدأت على شكل تجمعات في المساجد الكبرى في مدينة سلا والرباط وفاس وتطورت الى مظاهرات منظمة وخطب سياسية حماسية وبرقيات تستنكر هذا الظهير الذي يريد واضعوه أن يفرقوا بين المواطنين. وكان المتظاهرون يرددون قول: (اللهم يا لطيف نسألك اللطف في ما جرى به المقادير وأن لا تفرق بيننا وبين اخواننا البرابرة)[3]. فإذا كانت هذه الحركة قد بدأت في الظهور بين فئات المغاربة المستنيرة إلا أنها قد تمكنت من الوصول الى محققات واضحة خاصة وأن الظهير البربري كان قد مس معتقدات الأهالي. وبدأت المدن تشهد المظاهرات وبدأت السلطات الفرنسية في اعتقال القادة، فزاد ذلك من تبلور المعسكر الوطني المغربي في مواجهة قوى الاستعمار واضطرت السلطات الفرنسية الى أن تغير من سياستها وأعلنت أن مسألة تطبيق هذا الظهير هو أمر اختياري ويعود الى رجال القبائل البربرية أنفسهم وكان هذا تراجعا واضحا من جانب فرنسا وبالتالي انتصارا هاما لصالح كتلة العمل الوطني ولقد استلزمت هذه

---

[1] -**محمد علي داهش**، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص50.

[2] - محمد علي داهش، المرجع السابق، ص52.

[3] -**عبد الحميد المرنيسي**، الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي الى أيام الاستقلال، مطبعة الرسالة، دط، الرباط، 1978، ص45.

المعركة مع الحملات السياسية التي اشتملت عليها اصدار المجلات باسم الكتلة وباسم المغرب في كل من باريس والمغرب[1]، فكانت جريدة الأطلس تعلن تمسكها بالإسلام وتنادي بالإصلاح وتطالب بقيام نظام نيابي انتحابي يستمد من أسس الاسلام وطالبت هذه الجريدة بضرورة مكافحة التبشير المسيحي في مناطق البربر كما عملت على القيام بنشاط اسلامي يجذب أنظار الشعب وخاصة في المناسبات الدينية وفي المواسم والأعياد[2]. كما قرر الوطنيون تنظيم وفد رسمي يمثل الأفكار التي يدافعون عنها ليذهب لمقابلة جلالة الملك في الرباط وكان علال الفاسي من ضمن أعضاء هذه اللجنة التي وضعت المطالب والتي تتلخص فيما يلي:-إلغاء ظهير 16ماي 1930وسائر الظهائر والقرارات التي سبقته.

-تكوين قضاء موحد لسائر المغاربة.

-اللغة العربية وحدها لغة البلاد الرسمية ولذلك يجب أن تكون هي الأساسية في التعليم.

-منع الهيئات الاجنبية وإدارة المعارف من استعمال وسائل التبشير.[3]

كما طالب الحزب الوطني بمكافحة التبشير في بلاد البربر؛ فكان يتتبع الحفلات الدينية التبشيرية ويقابلها بإحياء الذكريات الاسلامية كالمولد النبوي وخلافه. وعقد الحزب الوطني مؤتمرا في23أكتوبر1937استنكر فيه التعدي على الحريات العامة وعلى ملكيات الوطنيين وأعلن تصميمه على مقاومة سياسة نوجيس.[4]

كان ظهور حزب الاستقلال يؤشر بداية جديدة في الكفاح السياسي المغربي حيث انتقل برنامجه ونشاطه من المطالبة بالإصلاحات والرغبة في تحقيق المساواة بين المغاربة والفرنسيين الى التعبير عن هدف الاستقلال المغربي ففي يوم التأسيس قدم الحزب وثيقة الاستقلال [5] المشهورة الى الملك

---

[1] -**جلال يحي**، المرجع السابق، ص1090.
[2] -**جلال يحي**، المرجع السابق، ص1100.
[3] -**عبد الحميد المرنيسي**، المرجع السابق، ص47.
[4] -**صلاح العقاد**، المرجع السابق، ص ،ص365,364.
[5] -**الملحق رقم04**:يتضمن وثيقة المطالبة بالاستقلال.ينظر ص:128، 129.

والمقيم العام الفرنسي وممثلي الدول ندد فيها بنظام الحماية وطالب باستقلال المغرب ووحدة أراضيه وتأسيس نظام ديمقراطي فيه[1]. فإن الحركة الوطنية وحزب الاستقلال بالذات كان يعارض كل الاصلاحات لسبب مبدئي وهو أنه لم يعد يعترف بالحماية كأساس لحكم المغرب وتحقيق اصلاحات في ظلها ولسبب جوهري آخر هو أن هذه الاصلاحات همها بدا من مظهرها العناية بالشعب فهي تكرس المصالح والحقوق الأجنبية وتسير في خط المشاركة الفرنسية المغربية في مجلس الحكومة وفي المؤسسات الاخرى[2]. فلم ينشر خطاب المقيم العام لابون حتى اجتمع المجلس الأعلى لحزب الاستقلال في الرباط وبعد دراسة القضية من جميع وجوهها قرر المسائل التالية:كتابة مذكرة لجلالة الملك يعلن فيها معارضة الحزب للبرنامج السياسي للمقيم ويرفض شكل الاصلاحات التي عرضها خصوصا نظام اللامركزية والمجالس المختلطة متمسكا بفكرة الحزب الوطني والكتلة في عدم اعطاء الفرنسيين أي حق من حقوق المواطنين المغاربة.[3] كما وجه أحمد بلفريج باسم حزب الاستقلال يوم24جويلية رسالة احتجاج الى السلطان ضد المقيم العام لابون المتهم بتدعيم أسس سياسة استعمارية وبالاعتداء على وضع المغرب الدولي بمنح الرأسمالية الفرنسية امتياز الاستغلال لثروات البلاد بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبإبقاء النظام الذي أخضع البلاد منذ سنة1912ورفع حزب الاستقلال صوته عاليا ساخطا على هذه السياسة في جملتها.[4]

إن الشوريون اختاروا مقاطعة هده الانتخابات لإيمانهم بأنها صورية وأن فيها تعاونا مع المستعمر يستغل به سمعتهم فقط وأنهم لو حضروا وشاركوا فيه لما رفع المستعمر رأسا باقتراحاتهم فتصبح مشاركتهم عبثا زيادة على خسارة سمعتهم بها، وأيضا فإنهم فتحوا مع الإقامة العامة مفاوضات قدموا فيها مذكرة طلبوا فيها الاستقلال التدريجي لمدة معينة يكتمل فيها استقلال المغرب وهذه المذكرة مؤرخةب23ديسمبر1947.

---

[1] -**محمد علي داهش**، المرجع السابق، ص134.
[2] -**عبد الكريم غلاب**، المرجع السابق، ص352.
[3] -**علال الفاسي**، المصدر السابق، ص336.
[4] -**شارل أندري جوليان**، المرجع السابق، ص394.

أما حزب الاستقلال شارك في هذه الانتخابات لا للتعاون مع الفرنسيين ولكن لطرد أولئك الصور المتحركة بغير إرادتها والتي لا تمثل حتى نفسها، ففي ديسمبر1948انعقد المجلس واطلع الأعضاء على التقارير المقدمة إليهم فانتقدوها ولم يقفوا عند حد الانتقاد بل قدموا مع انتقادهم تقارير تتضمن مشاريع يراعى فيها العدل وأكثرية سكان المغرب وأن يجعل في ميزان الحكومة حساب هذا الشعب المنبوذ فكبر ذلك على الإقامة العامة ومديرها فتعجبوا من المغاربة ومن بلوغهم نضجا مكنهم من فضح مناوراتهم التي كانوا يصرفون بها أموال المغرب في غير مصلحة المغرب والمغاربة. وفي الدورة الموالية1950حضروا ولاحظوا أن اقتراحاتهم لم ينفذ منها شيء ولم يلتفت إليها من اعتدالها فأعلنوا امتعاضهم من ذلك وأخيرا انسحبوا احتجاجا على هذا الإهمال لان بقاءهم مع ذلك الاهمال خيانة للأمانة التي حملهم الشعب إياها.[1]لذلك قرر المجلس الأعلى للحزب أن ينبه الرأي العام المغربي ويوجه النظر الى ما في السياسة الفرنسية الحالية من مناورات وتضليل يقصد به صد المغرب عن السير في الطريق الرشيدة كما استنكر المجلس ما تسير عليه الادارة الفرنسية من خنق للحريات العامة وعدم الاعتراف بالحقوق النقابية للعملة المغاربة والتضييق بهم وتشديد الرقابة على الصحف المغربية كما قرر المجلس أن يحتج الحزب بشدة على سلوك الحكومة الفرنسية سياسة تتجاهل إرادة الشعب المغربي ومطامحه[2].

وبذلك أعلن حزب الاستقلال رفضه للمشروع الذي قدمه الجنرال جوان لكونه لا يتنافى فقط مع السيادة المراكشية بل حتى مع نظام الحماية الذي يعترف لمراكش بشخصيتها وكيانها الخاص. ويقول علال الفاسي: (ومن المهم أن نذكر أن هذا المشروع وما يلحقه من تأليف وزارة مشتركة قد سبق أن عرضه علينا ميسيو لابون المقيم العام السابق وأعلنا رفضنا له في ذلك الحين؛لأنه في الحقيقة شكل من أشكال الحكم المباشر الذي تسير عليه السياسة الاستعمارية في مراكش.)[3] .

---

[1] -**مولاي الطيب العلوي**، المصدر السابق، ص - ص163-165.
[2] -**علال الفاسي**، المصدر السابق، ص ص429،428.
[3] -**نفسه**، ص، ص428،427.

المبحث الثالث:موقف المعمرين

تجسد موقف المعمرين اتجاه السياسة الفرنسية في الجزائر فيما يلي:

تصدى المستوطنون لها وجندوا كل امكانياتهم ضدها، فقد أقام هؤلاء ضجة كبرى بالاحتجاجات والاستنكارات لقرار الرابع فبراير، واجتمعت اتحادية رؤساء البلديات التي كان لها اليد في تثبيت قدم الاستعباد للجزائريين وبعث احتجاجا شديد اللهجة ذهبت فيه الى حد اتهام الحكومة الفرنسية حكومتهم بأنها اغتنمت فرصة ذهاب الكثير من الكولون الى التجنيد للدفاع عن الوطن، وفرصة مفعول الرقابة أثناء الحرب التي كممت أفواه صحافتهم ببيان الحقيقة وتقضي على الانسجام...!؟الذي هو موجود بين الفرنسيين والأهالي. وأرسل شيخ مدينة قسنطينة ورئيس مجلسها العمالي برقية احتجاج الى الحكومة يطالب فيها بقهر الجزائريين ونشر النظام القمعي. وافق مجلس عمالة الجزائر على نص هذه البرقية وعندئذ رضخت الحكومة كعادتها وقابلت كعادتها كل حركة من الجزائريين بكل شدة.[1]

كما اعتبر أعلامهم مشروع فيوليت مؤامرة على الجزائر ورفضوه لأنه؛ قد يهدد في تصورهم السيادة الفرنسية على الجزائر وامتيازاتهم الكبيرة فيها وهيمنتهم المطلقة على اوضاعها[2]، فقامت حملة قوية في باريس ضد المشروع بهدف اسقاطه وكان المعارضون دائما يؤكدون أن فرنسا اذا منحت أعداءها وهم المسلمين الجزائريين المساواة في الحقوق فستطرد من الجزائر بدون شك، ولا بد أن تبقى سيطرة الأوروبي قاعدة لا تتبدل[3]، وقبل مناقشته من قبل البرلمان ارتفعت أصوات المعمرين الأوروبيين خاصة منهم النواب منددة ومستنكرة هذا المشروع وبعثت بوفد الى فرنسا لإلغائه وهدد بالاستقالة الجماعية وبالانفصال في حال قبوله[4]،كما شنت اتحادية رؤساء البلديات في الجزائر في قبضة المستوطنين اضرابا شل الجهاز الاداري بينما شنت

---

[1] -**عبد الرحمان بن براهيم العقون**،المصدر السابق،ص74.

[2] -**بشير بلاح**، المرجع السابق، ص381.

[3] -**ناهد ابراهيم دسوقى**، المرجع السابق، ص175.

[4] -**عمورة عمار**، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2002، ص172.

الصحافة الاستعمارية حملة واسعة ضد الاصلاحات المذكورة بلغت حد التهديد بإعلان التعبئة في صفوف الأوروبيين والخروج عن نطاق الشرعية.[1]

ومن البديهي أن المعمرين قابلوا بالسخط والعداء مرسوم07مارس1944الذي اصدره الجنرال ديغول[2] . أما المعمرون الفرنسيون فقد قبلوه بناءا على كاترو باعتباره أمرا واقعا وقبوله من طرفهم يعد حسب رأيه ثورة في أعماقهم نظرا للأخطار التي تحدق بهم من أجله ومع ذلك قبلوا أمر الحكومة بالأخذ بيد الجزائريين في طريق التطور.[3]

كما رفض المستوطنون هذا القانون الأساسي((القانون الخاص))باعتباره يمثل تخليا من جانب فرنسا عن الجزائر بزعمهم ويجعلهم طعمه للمسلمين وعبروا عن سخطهم عليه بتقديم الأعضاء الأوروبيين في مجلس ولاية الجزائر استقالاتهم وقد تجند المستوطنون لمواجهة الموقف الجديد فاستغلوا فوز حركة انتصار الحريات الديمقراطية ببعض المقاعد في الانتخابات البلدية التي جرت في أكتوبر1947[4]، ورغم عدم تطبيق هذا المشروع فان الأوروبيين استشاطوا غضبا وثاروا بحجة أن المشروع أعطى للجزائريين حقوقا كثيرة على حسابهم وهو ما يشكل في رأيهم خطرا حقيقيا على الوجود الفرنسي بالجزائر لذلك شنوا حربا شعواء على الحاكم العام الاشتراكي" آيف شاتينيو"الذي أصدره حيث استدعي الى باريس وعين بدله نائبه الاشتراكي "مارسيل أدمون نايجلان" الذي استعمل كل الطرق القانونية وغير القانونية لكسر الوطنية وتدعيم الفئة الأكثر تطرفا من الأوروبيين[5]. فكانو يدعون الى حرمان الأهالي حتى من تنفس الهواء النقي غما بالك والأمر يتعلق بقانون تهدف مواده الى اعطائهم نظريا بعض الحقوق التي تسوي بينهم وبين الأوروبيين أحيانا لأجل ذلك ناصبوه العداء وطالبوا بمحاربته وعدم تطبيقه[6].

---

[1] -**أحمد مهساس**، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود- محمد عباس، دار القصبة للنشر، د ط، الجزائر، 2003، ص129.

[2] -**فرحات عباس**، المصدر السابق، ص،ص113، 114.

[3] -**أبوالقاسم سعد الله**، الحركة الوطنية الجزائرية1930-1945، المرجع السابق، ص223.

[4] -**بشير بلاح**، المرجع السابق، ص،ص471،470.

[5] -**مومن العمري**، المرجع السابق، ص ص87،86.

[6] -**محمد العربي الزبيري**، الثورة الجزائرية في عامها الاول، المرجع السابق، ص32.

وقد تبنى المعمرون موقفا معارضا لتعليم الجزائريين وذلك منذ الوهلة الأولى، وعرقلوا كل الخطوات التي قامت بها الادارة الاستعمارية في هذا المجال مرتكزين على مؤسساتهم البلدية والمالية ولم يكونوا يرون من تكوين للجزائريين إلا في إطار تعليم مهني عملي لتوفير اليد العاملة الرخيصة ولقد اتخذ المعمرون هذا الموقف من تعليم الجزائريين لعدة اعتبارات وأسباب أهمها:

اعتبارات سياسية، فاعتبر المعمرون أن تعليم الجزائريين يشكل عليهم خطرا سياسيا ذلك لأنه يضعف في نفوسهم عادات الاستسلام ويولد فيهم نزعات الطموح والانفلات من السيطرة والتمرد إضافة الى ذلك فقد كانوا يعرفون جيدا بأن تعليم الجزائريين معناه تنويرهم وتوعيتهم سياسيا واجتماعيا وثقافيا [1].

أما عن موقف المعمرين بخصوص سياسة فرنسا بتونس فقد تجسد في ما يلي:

إذا كان بعض المستوطنين الفرنسيين قد نادى بعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق مبدأ السيادة المزدوجة في تونس فان مستوطني 1936ماكانوا ليرضوا باشتراك التونسيين معهم في حكم وطنهم الأصلي وكانت وسائلهم عادة لإحباط تنفيذ مشروعات الاصلاح هي اثارة الاضطرابات بين العمال التونسيين لإفهام الحكومات بأن الشعب التونسي غير جدير بعطفها[2]

كما استنكرت الجالية الفرنسية اصلاحات1947 بتونس، وفي 02أوت سلم ممثلوها الى وزير الخارجية مذكرة يشهرون فيها بالتسليم المفاجئ الخطير لدواليب الحكم ولمصالح ادارية ذات أهمية كالفلاحة، والتجارة، والصحة العمومية الى أيدي تونسية تنقصها على كل حال التجربة ويلفتون النظر الى كل ما تحتوى عليه هاته الاصلاحات من تناقض مع نصوص الحماية الأساسية وصرح أصحاب المذكرة بأن الوضع ازداد خطورة بعد اصلاحات مونص ولذا فإنهم يحتجون على امكانية اتخاذ قرارات اخرى من شأنها أن

---

[1] -**أحمد بن داود**، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم(1920-1954)أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إش: بوشيخي، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2016-2017، ص ،ص50،49.

[2] -**شارل أندري جوليان**، المرجع السابق، ص208.

تؤول الى النكران التام لمركز فرنسا بتونس الذي هو نتيجة حمس وستين سنة من حضور ومجهودات وتضحيات مشتركة والغلطات ناتجة حسب ما يقولون عن عدم أخذ رأي الممثلين الحقيقيين للفرنسيين بالبلاد التونسية،وعن عدم اتباعه من قبل الحكومة الأمر الذي حملهم على رفع احتجاج صارم ضد طريقة تطبيق الإصلاحات الأساسية.[1]

ووقف عتاة المستوطنون في مواجهة الرغبة في تعليم التونسيين، ويرفعون شعار الرفض المطلق لمثل تلك المبادرات لأنها تمثل حسبهم خطورة على المعمرين خصوصا ومستقبل الامبراطورية الفرنسية بشكل أخص فلقد تفنن أتباع الاتجاه المعارض لتعليم التونسيين في البحث عن المبررات الكفيلة للتأكيد على صدق رؤيتهم ويمكن اجمال احصاء تلك الادعاءات فيما يلي :

-يعتبر العربي شيئا لا يستحق مجرد الاهتمام به أو حتى الالتفات اليه.

-إن الخدمات التي تسعى فرنسا لتقديمها للتونسيين سرعان ما كانت تتحول الى أسلحة لا يتردد السكان في توجيهها صوب السلطات الفرنسية.[2]

أما موقف المستوطنين اتجه سياسة فرنسا بالمغرب فتم اجمالها فيما بلي:

كانوا يطالبون بمضاعفة الامتيازات ويعارضون كل تغيير من شأنه أن يمنح المغاربة بعض الحقوق أو المصالح لتكون نقصا من امتيازاتهم أو خلق مجتمع منافس للمجتمع الفرنسي في المغرب، وتضامن الاداريون والموظفون مع المعمرين وعارضوا أي تغيير يمس المؤسسات أو ايجاد مؤسسات إقليمية أو بلدية كما عارضوا في وضع مخطط للتعليم يشارك فيه كل الذين يمكنهم أن يتعلموا لرفع عدد الأطفال والمدارس من جهة ولرفع الأمية عن بعض من ملايين الذين يعيشون في أميتهم.[3]

---

[1] -**يونس درمونة**، تونس بين الاتجاهات، دار الكتاب العربي، دط، مصر، د ت، ص100.

[2] -**محمد قدور**، السياسة التعليمية الفرنسية في تونس1883-1939، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إش: شاوش حباسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003 -2004، ص56.

[3] -**عبد الكريم غلاب**، المرجع السابق، ص - ص349 -362 .

هكذا تعددت المواقف وردود الأفعال تجاه سياسة فرنسا بدول شمال إفريقيا الثلاثة(الجزائر .تونس.المغرب),بين مؤيد ومعارض لها وذلك لما تقتضيه المصالح حتى من قبل المعمرين الفرنسيين أنفسهم رغم الانجازات والأعمال التي حققتها هاته السياسة في دول شمال إفريقيا والتي لا تزال أثارها بادية بها ليومنا هذا.

الفصـــــــل الثـــــــــالـــــــــث

آثار سياسة فرنسا الاستعمارية على دول شمال إفريقيا (الجزائر.تونس.المغرب)

المبحـــــــــــث الأول: الآثار الاقتصادية.

المبحـــــث الثـــــــانـي : الآثار الاجتماعية.

المبحـــــــــث الثالث: الآثار الثقافية.

إن السياسة التي انتهجتها فرنسا في هذه الدول الثلاث لم تكن لتذهب باليسير، فقد نتج عنها آثار في مختلف المجالات حيث كانت معالمها بادية على مجتمعات هذه البلدان.

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية

لقد خلفت السياسة الاستعمارية انعكاسات حادة الأثر على المجال الاقتصادي هو الآخر ففي الجزائر ترك القطر دون صناعة تذكر إلا بعض معامل الزيت والصابون وصناعة السجائر والتبغ وما بقي بأيدي المسلمين من الصناعات المحلية مثل: نسيج الزرابي، والسجاد للاستهلاك المحلي .فالاستعمار هشم الأمة الجزائرية من ناحية الصناعة وحطمها تحطيما وأوصد في وجهها أبواب الأمل والرجاء ،مع أن خيراتها موفورة وإمكانياتها عظيمة. كما أن فرنسا تبتاع نتائج القطر الجزائري وتبيعه مقابلها ما يحتاجه وما لا يحتاجه مما تنتجه معاملها ومصانعها فقد نتج عن ذلك عجز مستمر وفادح للميزان التجاري الجزائري من جراء هذه الصفقات الخاسرة(الواردات عام1954=218مليار والصادرات140مليار فقط).[1]

تتألف أربعة أخماس ملكيات الأهالي من قطع صغيرة ذات تربة غير خصبة ولا يستعمل أصحابها الأسمدة والآلات الحديثة، ولا يحصلون على القروض الزراعية ويعتمدون على الحيوانات، مما أدى إلى ضعف وتدهور انتاجهم من الحبوب باستمرار ففي أعوام1905-1914كان انتاج الهكتار الواحد من الحبوب6قناطر وفي أعوام1945-1954انخفض إلى4.65قنطار ولا يزيد دخلهم السنوي الفردي على 22.000 فرنك واضطر أكثر من ثلثي الفلاحين إلى التحول إلى طبقة نصف عمالية ولم يكن ينتمي إلى قطاع الزراعة الحديثة والاستفادة منها سوى 20ألف فلاح أهلي. [2] أما فيما يتعلق بالنتائج الأخرى أكثر أو أقل مباشرة والمتعلقة بالتوسع الاستعماري مثل إزالة

[1] -**أحمد توفيق المدني**، المصدر السابق، ص128.
[2] -**يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص56.

الغابات، الانجراف المتزايد الآثار المترتبة عن الهدية المسمومة الكروم.[1] فالمزارعون لم يخسروا أحسن الأراضي فحسب في كل مكان تم التمركز العقاري على حساب صغار ومتوسطي المالكين سواء كان في الأراضي الخصبة أو الأراضي الأقل انتاجا مبعدين السكان الأكثر فقرا نحو المناطق الهامشية حيث انتاج الحبوب قليل جدا وحيث المراعي غير كافية للغاية [2]، وطرد المزارعين الذين صودرت أراضيهم وقلة الأراضي تجلى في تفكك الزراعة التقليدية وانخفاض التشجير واتساع زراعة الحبوب بالمناطق الهامشية التي سجلت أمطارا قليلة وغير منتظمة. ومن هنا فان الانتاج انخفض كما أن المراعي في تدهور مستمر مما يزيد في تضعضع التوازن الطبيعي. فالتآكل المتزايد يتسع على سطح عدة أراضي.[3]

وقد أثبت التقرير الذي قدمه مكتب سوستيل الحاكم العام للجزائر عام1955حول الوضعية المزرية التي كان يعيشها الشعب الجزائري ونص على ما يلي: (يعيش ملايين من الجزائريين المسلمين بمرتب شهري1500فرنك فرنسي ما يساوي 10/1من متوسط المرتب الفرنسي من سبعة أشخاص يعيش واحد في فرنسا حيث يوجد عمل أقل من26000مزارع أوروبي يملك 2.6مليون هكتار من أخصب الأراضي بمتوسط1000هكتار للمزارع الواحد والملايين من الأراضي القاحلة مقسمة على 800000فلاح جزائري بمتوسط5هكتارات للفلاح الواحد).[4]

أما فيما يتعلق بتونس فمنذ سنة1920ما فتئ الميزان التجاري يتصف بالعجز حيث بلغت الصادرات أدنى حد خلال السنوات 1931و1936؛ ففي سنة1931انحدرت قيمة الصادرات إلى1127000فرنك في سنة1937، ولقد

---

[1] -**جيلالي صاري**، تجريد الفلاحين من أراضيهم1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، دار غرناطة للنشر والتوزيع، طخ، الجزائر، 2010، ص135.
[2] -**جيلالي صاري**، المرجع السابق، ص153.
[3] -**جيلالي صاري**، المرجع السابق، ص، ص157،158.
[4] -**عمورة عمار**، المرجع السابق، ص187.

عرفت سنة1943أدنى قيمة للصادرات التونسية منذ انتصاب الحماية:930مليون فرنك مقابل 484بالنسبة للواردات. أما بعد الحرب فان حاجيات إعادة التعمير والتجهيز واستهلاك المدن التي تضخم عدد سكانها بصفة مهولة قد تسبب في ارتفاع الواردات ارتفاعا استثنائيا حيث بلغت قيمتها59.268000فرنك في سنة1954بعد لم تتجاوز3.580.000فرنك في سنة1945وذلك مقابل44.477000 بالنسبة للصادرات ومما يثير الانتباه أن البلاد التونسية قد أخذت في توريد المواد الغذائية كالقهوة والشاي والسكر والتبغ وخصوصا الحبوب التي بلغ نصيبها من الواردات نسبة تتراوح بين35و55%من المجموع.[1]

أما الصناعات الحرفية التي في الحواضر فقد تأثرت تأثرا شديدا باستفحال الفقر بين عامة الشعب بالبوادي والحال أنهم يمثلون أكبر نسبة من حرفييها التقليديين،كما تأثرت بمنافسة المنتوجات المصنعة الأوروبية وكانت منافسة حادة لا رحمة فيها ولا هوادة وقد بدأ انحطاط هذه الصناعات منذ زمن بعيد ولكنه تفاقم بعد سنة1930وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما أغرقت الأسواق بالمنتوجات الفرنسية وتفرنجت الأذواق لدى الطبقات المتوسطة وحتى المتواضعة الحال من السكان(الحضريين).[2]

افتقد أصحاب الأراضي أدواتهم الفلاحية وبعض وسائل انتاجهم كما افتقدوا الوقود المستعمل لتشغيل بعض آلاتهم أما المزارعون وصغار الفلاحين فقد هجر جانب منهم الضيعات فرار من الحرب وهولها، وقد أدى كل ذلك إلى انخفاض المساحات المزروعة والمستغلة مقارنة بفترة ما قبل الحرب وفي المقابل ارتفعت الأسعار في غلاء فاحش لاسيما الأسعار الاستهلاكية على حين صارت الأسعار المعمول بها داخل "السوق السوداء" العملة الأكثر رواجا، وقد تعاظم بؤس التونسي بإتباع سياسة التضخم المالي

[1] -**أحمد القصاب**، المرجع السابق، ص،ص260،261.
[2] -**محمد الهادي شريف**، المرجع السابق، ص107.

من قبل ادارة الشؤون الاقتصادية بالبلاد فتضاعف عدد الأوراق المالية المتداولة على الأقل سبع مرات أثناء الحرب العالمية الثانية مقارنة بما كان عليه هذا العدد قبيل الحرب.[1]

أما المغرب الأقصى في نهاية عهد الحماية كانت الصادرات المغربية تتشكل في ثلاثة أرباع منها من مواد فلاحية، ومنجمية أولية بالدرجة الأولى. أما الواردات فتتكون من سلع استهلاكية عادية أو كمالية في أكثر من ثلث، بينما يتشكل الباقي من مواد التجهيز والطاقة وبعض المواد نصف المصنعة، وقد نتج عن هذا الوضع اختلالات مزمنة في الميزان التجاري المغربي لصالح فرنسا وهكذا كان الاقتصاد المغربي في نهاية عهد الحماية يقدم صورة اقتصاد تابع للأسواق الخارجية، ومتوقف عليها كما كان مهددا بسرعة الانحلال على سائر مستويات الحياة [2].

وبلغت سنة1952تجارة المغرب الأقصى مع فرنسا وحدها ما قدر ب63% أي ثلثي المبادلات المغربية مع الخارج في الوقت الذي لم تكن تتجاوز عام1938 (36.5%) وهذا تطور يؤشر بما فيه الكفاية لعمق الارتباط مع دولة المتر بول. كما يبرز الخطورة المستقبلية لعدم تنوع أسواق التجارة الخارجية للمغرب الأقصى وبالتالي إستمراريتها حاملة خصائص التقسيم الدولي للعمل مستجيبة لمتطلبات المنظومة الرأسمالية العالمية[3]

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية

لقد تمثلت الآثار الاجتماعية التي خلفتها السياسة الاستعمارية في الجزائر فيما يلي:

[1] -**مجهول المؤلف**، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص541.
[2] -**عمر أفا وآخرون**، المرجع السابق، ص،ص556،557.
[3] -**أمحمد مالكي**، المرجع السابق، ص340.

ترك أهل البلاد قصارى أمرهم يبيعون شركات الاحتكار والتجارة ما يزيد عن حاجاتهم المحلية(أصواف.تمر.تبغ.حبوب.زيت) ثم يشترون من المستوردين الأجانب كل ما يلزمهم لحياتهم اليومية ولأعمالهم. فهم من جهة يستهلون أكثر مما ينتجون، ثم من جهة أخرى لا يشاركون إلا بصفة تافهة في حركات التصدير والتوريد وهذا ما يقضي على الشعب بالفقر والخراب العاجل كما أن الأجور في القطر الجزائري أصبحت كما يلي:

-المنطقة الأولى: (العمل من12إلى14ساعة يوميا)427فرنك 42قرش في اليوم .

-المنطقة الثانية: (العمل من12إلى14ساعة يوميا)320فرنك أي 31قرش.

بينما الأجور في فرنسا تتراوح110و890فرنكا لليوم(110قروش و90قرش)فانخفاض الأجور على هذه النسبة يجعل مقدرة الشراء عند العمال الفلاحين الجزائريين شبه منعدمة ولا تمكنهم تلك الأجور المنخفضة إلا من حياة الحرمان خاصة أن كل عامل يعول على الأغلب عائلة كبيرة العدد.[1]

إن إبعاد الجزائريين عن الأرض، وعن الوظائف الحكومية والإدارية، وعدم وجود صناعة في البلاد، وتكاثر عددهم مع عدم توافر أسباب الحياة أوجد بين أهل البلاد الجزائرية طبقة كثيفة من العمال العاطلين الذين يقضون حياتهم عبثا حيث يوجد في البلاد الجزائرية رسميا مليون عاطل.

إذا كان الأوروبيون كافة يسكنون الدور والقصور الجميلة في المدن والقرى فإن الجزائريين المسلمين يتيهون في البادية الجزائرية القاحلة على نسبة سريعة فنجد:

[1] -**أحمد توفيق المدني**، المصدر السابق، ص-ص128-131.

2000000من الجزائريين يسكنون المدن والقرى و7000000من الجزائريين يسكنون البادية؛ فمدينة القصدير هذه تجمع مئات الآلاف من الناس يسكن كل عائلة منها بمعدل خمس نفوس في العائلة .[1]

خلقت الظروف السيئة السابقة حالة يرثى لها في أحوال السكان الصحية، فكثرت الأمراض والأوبئة وانتشرت الوفيات بشكل خطير جدا حيث ارتفعت نسبتها بين عامي1945و 1946إلى أكثر من30في الألف وعمت هذه الوفيات نتيجة للبؤس، وانخفاض مستوى المعيشة وضيق الأكواخ حتى تحولت إلى حقول خصبة لظهور ونمو الأمراض المعدية، هذا زيادة على معدل الكالوريات(وحدة الحرارة الغذائية)التي يتناولها الجزائريين لا تتجاوز1500كالورية يوميا، في حين يتناول الأوروبيون 3000وحدة كالورية في اليوم الواحد وهو ضعف ما يتناوله الجزائري.[2]وقد ضرب مرض السل في البادية والقرى و بلغ عدد المسلولين بقطر الجزائر 4 ملايين نسمة فبينما يوجد في فرنسا 900 مستوصف صحي لأمراض السل لا يوجد في أرض الجزائر إلا 28 فقط. أما أمراض العيون الفتاكة فهي تذهب كل سنة بأبصار نحو 80 ألف من السكان المسلمين ولا توجد في قطر الجزائر إلا مصحة واحدة أنشئت حديثا لمعالجة العيون يتواجد بها 25600 سرير ولا يوجد منها بكامل جهات الجنوب إلا 600 سرير فقط

و ليس في قطر الجزائر إلا 2856 من الأطباء يستقرون بالمدن والقرى الكبيرة أما القرى الجزائرية ليس بها من طبيب ولا قابلة[3]

إن البطالة من جهة و انخفاض الأجور من جهة أخرى جعلا الأيدي العاملة الجزائرية تبحث عن ميادين العمل و هكذا اضطر الجزائريون للهجرة و أكثرهم يسافر عن غير استعداد و ليس له أدنى تخصص. إنما يعلم أن تلك

---

[1] -**أحمد توفيق المدني**، المصدر السابق، ص- ص131-133.
[2] -**يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص58.
[3] -**أحمد توفيق المدني**، المصدر السابق، ص135.

الهجرة تنجيه من خطر الموت جوعا في بلاده التي ليس له في أرضها ولا في اقتصادها أي حظ. [1] وكتب مارشاند في مجلة الشؤون الدبلوماسية والاستعمارية سنة 1921 عن الهجرة الجماعية فنسبها لأسباب عدة أقتطف منها ما يلي: ((...و عندما أصبح واضحا أن قانون التجنيد الإجباري كان سيصدر لا محالة باع هؤلاء أملاكهم و أخذوا نساءهم و أطفالهم ثم غادروا وطنهم)). ويقول الدكتور العقاد : أنه ظهر نوعان من المهاجرين . النوع الأول يتمثل في هؤلاء الذين استنكروا الخضوع لقانون الخدمة العسكرية الإجبارية و أضاقوا بنوع الحياة الغريبة التي فرضت عليهم , و النوع الثاني من الهجرة يتعلق بأسباب اقتصادية .

إن الهجرة التي ذكرها العقاد ووصفها بالهجرة الاقتصادية هي الاغتراب نحو البلاد الفرنسية نفسها، و تعتبر هذه الهجرة نواة نزوح الجزائريين نحو البلاد الفرنسية حيث يعملون الأعمال المجهدة و يرسلون ثمرة جهودهم إلى عائلاتهم التي تركوها في الوطن[2]. ولقد بلغت أقصاها عام1954حيث هاجر3000ألف شخص وذلك بمعدل شخص من كل7أشخاص ذكور بالغين، وبلغ مجموع من هاجر وعاش بفرنسا خلال النصف الأول من القرن الحالي2مليون شخص أهلي احتكوا بالأوروبيين وعانوا مشاكل لا تطاق.[3] وكانت أكثر المناطق التي خرج منها المهاجرين هي الأكثر فقرا وحرمانا مثل القبائل الصغرى والكبرى وندرومة ومغنية إلى أن بلغ عدد المهاجرين عام1939أكثر من700000ونتجت عن هذه الهجرة سلبيات وايجابيات نذكر منها:

---

[1] -**أحمد توفيق المدني**، المصدر السابق، ص، ص136،135.
[2] -**عبد الرحمان بن ابراهيم العقون**، المصدر السابق، ص، ص47،48.
[3] -**يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص57.

-استفادة الاقتصاد الفرنسي استفادة كبيرة من الهجرة الجزائرية فقد استغل السواعد الشابة في إعادة بناء فرنسا المخربة نتيجة الحرب العالمية الأولى كمستخدمين غير دائمين خلا الإضرابات العمالية.

-تحسنت ظروف معيشة العمال المهاجرين وعائلاتهم بأرض الوطن تحسنا نسبيا بالمقارنة مع غيرهم داخل الوطن.

-تزايد الوعي الوطني بصفة خاصة لدى المهاجرين نتيجة لبعدهم عن القمع السياسي والفكري داخل الجزائر وقد نتج عن ذلك ظهور نشاط سياسي تبلور فيما بعد في إنشاء حزب نجم شمال إفريقيا سنة1926.[1]

أما تونس هي الأخرى عانت من آثار وخيمة على بنيتها الاجتماعية تمثلت ها ته الآثار في:

لقد كانت من نتائج هذه السياسة التي جعلت الفرنسيين يستولون على قسط كبير من الأراضي الخصبة وجزء وافر من الانتاج الزراعي. أن عم الفقر بين طبقات الفلاحين وكثرت فيهم البطالة وانخفض مستوى معيشتهم وأصبحت تغذيتهم ناقصة وصاروا على شفة المجاعات التي تنتشر بينهم انتشارا سريعا بمجرد ما تحل أزمة من الأزمات [2]، فقد جاء في بحث قام به الدكتور انيان بورني المندوب الصحي لدى جمعية الأمم سنة1938أن 40%من العائلات التونسية لا يتغذون الغذاء الكافي ولا يأخذون من الكالوري ما يكفي لضمان سلامة صحتهم وهذا بصورة دائمة،وتكاد تكون المجاعة في تونس مزمنة منذ سنة1930من جراء سياسة فرنسا الاقتصادية ، وفي العشر سنوات الأخيرة انتشرت المجاعة بصورة جلية خمس مرات في البوادي وكانت آخر مجاعة شهدتها تونس سنة1947.وقد بلغ عدد العائلات

---

[1] -**عميراوي أحميدة**، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ط خ، الجزائر، 2007، ص، ص52، 53.

[2] -**الحبيب تامر**، المصدر السابق، ص49.

المنكوبة بحسب إحصاء لجنة الإغاثة الوطنية 22160عائلة ،ويرجع سبب كثرة الوفيات في تونس لإهمال السلطة الفرنسية لشؤون الصحة وخاصة مقاومة الأمراض الوبائية والأمراض المعدية كالسل والزهري ورعاية الطفولة والعناية بالإسعاف العام وهو راجع كذلك إلى الفقر وقلة التغذية التي يعانيها الشعب من جراء سياسة فرنسا الاستعمارية.[1] ففي الأرياف كانت جموع المفقرين من الريفيين تتعاظم يوميا بفعل الاغتصاب العقاري المتتالي فعشر أراضي البلاد المستغلة كانت قد دفعت إلى المعمرين.[2]

وحالة السكن في تونس هي الأخرى سيئة جدا فهي مرتبطة بعدة اعتبارات الناشئة عن سوء للتغذية كما ذكرنا آنفا وأن الإحصائيات تعنى من الناحية العددية أكثر مما تعنى بالناحية الموضوعية والسكن في تونس مقسم إلى أنواع هي: متسعة-كافية-غير كافية-مزدحمة.وبالنسبة للمدن التونسية التي يسكنها الوطنيون نجد الإحصاء الآتي:93لا يشغلون أي حجرة. 25000يشغلون حجرة واحدة.6700يشغلون حجرتين.628يشغلون ثلاث حجرات.

وفي الثلاث وثلاثين مدينة التي شملها الإحصاء يتضح أن كل1000عائلة يوجد:65% أي الثلثان تشغل المساكن المكتظة و17% تشغل مساكن غير كافية لحاجتها [3]

و13%تشغل مساكن كافية بحاجتها و5%تشغل مساكن متسعة.

ومن هذا الإحصاء الشامل نلاحظ أن الحالة الصحية متدهورة إلى حد كبير وبجانب الاهمال الصحي وعدم العناية من جانب حكومة الحماية بشؤون الأهالي الأصليين، ساعد التكدس واكتظاظ السكن على العدوة وانتقال

---

[1] -**الحبيب تامر**، المصدر السابق، ص،ص64،65.
[2] -**مجهول المؤلف**، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص542.
[3] -**يونس درمونة**، تونس بين الحماية والاحتلال، المرجع السابق، ص92.

الأمراض المعدية بسرعة فائقة بين التونسيين. وقد جاء في احصاء رسمي أن نسبة الوفاة في مدينة تونس وغيرها تقدر ب30% من التونسيين وهذه نسبة كبيرة جدا [1]، فكان عدد المستشفيات دائما ضئيلا وعديم الفائدة بسبب انعدام الأجهزة الطبية اللازمة، فالنسبة لثلاثة ملايين ونصف لا يوجد غير 4285سرير لكافة السكان العرب والأوروبيين منها العاصمة2000سريرا والباقي لجميع السكان في أنحاء البلاد والبوادي منها والحضر. وقد أنشئ للأوروبيين بصفة خاصة مستشفى شارل نيكولا وهو تام المعدات وبه723 سريرا كما ألحق به المستشفى الايطالي الذي استلمته حكومة الحماية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وبه240سريرا بينما لا يملك العرب إلا225سريرا بالمستشفى الصادقي و322سريرا بمستشفى الرابطة، وهو خاص بالأمراض المعدية لا يتوفر على وسائل الصحة وليس به جناح خاص بالأطفال ما عدا14سريرا ولا قسم توليد النساء ما عدا33سريرا وليس لديه امكانيات النقل السريع وليس في تونس معدات لاستكشاف الأمراض إلا بمعهد باستور في العاصمة وثلاثة معامل صغيرة للتحليل في كل مدن(سوسة. صفاقس.والكاف) ولذلك كانت نسبة الوفيات لدى الطفولة العربية 33%والأوروبيين20%.[2]

لقد أحدث الاقتصاد الرأسمالي والنظام الاداري الاستعماري بداية من الثلاثينات تفككا خطيرا في الهياكل القبلية التقليدية، وفي أنماط العيش القديمة فتوفرت الأقلية من المشايخ ومستخدمي الدولة والتجار وغيرهم فرصة الإثراء بينما كانت الأغلبية تنغمس أكثر فأكثر في مهانة اجتماعية مدقعة وقد زاد الطين بلة تضاعف العنصر البشري بانتظام بداية الثلاثينات فوجد سكان مناطق السباسب أنفسهم مضطرين إلى مغادرة مواطنهم الأصلية والنزوح إلى المناطق الشمالية والغربية من البلاد بحثا عن مواطن الشغل.[3] وبالتالي

---

[1] -**يونس درمونة**، المرجع السابق، ص93.
[2] -نفسه، ص،ص96،97.
[3] -**محمد الهادي شريف**، المرجع السابق، ص106.

فان قساوة الادارة والاحتلال العسكري وتوقف الحركة التجارية عن الصحراء وسياسة اقرار السكان في سنة 1935وسنة1936 وسنوات الجفاف المتعاقبة وأشدها الفترة الفاصلة بين سنة1945وسنة1947وأخيرا تسرب الاقتصاد النقدي كل ذلك قد أطلق العنان لحركات النزوح المتواصلة التي وجهت عددا وافرا من الناس نحو العاصمة وضواحيها [1]، وهكذا كانت البلاد حوالي1950تعد على أدنى تقدير بين70ألف و80ألف عامل فلاحي موسمي يشغل كل منهم بمعدل يتراوح بين60و80يوما في السنة.[2]

لقد كانت حالة العمال التونسيين بائسة فقد ارتفعت الأسعار من100فرنك في سنة 1948إلى 3900، بينما نجد الأجور قد أصبحت(3468و2720)فرنك والأجور المحددة بالساعة كانت سنة1951بواقع60فرنكا بالإضافة إلى هذا فهناك 800000عاطل مقابل 100000من العمال الصناعيين و100000من العمال الزراعيين وذلك خلال السكان الذين يبلغ عددهم 3.500.000نسمة وليس ثمة من العمال العاطلين في غير التونسيين وكذلك لا يوجد أي تعويض للعمال العاطلين التونسيين في فترة البطالة.[3]

لقد أحدثت السياسة الفرنسية على المغرب الأقصى آثار كما بالجزائر وتونس، حيث أفرز مسلسل ادماج الاقتصاد المغربي بالمنظومة الرأسمالية مظاهر اجتماعية عميقة تراوحت بين التفقير المتزايد لقطاعات عريضة من سكان الأرياف العاملين بالزراعة وبلترة الشرائح الأخرى المدنية أو تلك النازحة من البوادي باتجاه المدن [4]، مما ساهم في تغير التوزيع المهني للسكان النشطين بالمغرب الاقصى[5] ، وبالتالي فقد الفلاحون والرعاة

---

[1] -**أحمد القصاب**، المرجع السابق، ص275.
[2] -**محمد الهادي شريف**، المرجع السابق، ص106.
[3] -**يونس درمونة**، المرجع السابق، ص، ص99،100.
[4] -**أمحمد مالكي**، المرجع السابق، ص343.
[5] - **الملحق رقم05**: يتضمن التوزيع المهني للسكان المغاربة النشيطون. ينظر ص:130.

التوازنات التي كانت قائمة فيما قبل الحماية(بيئة/تقنيات(ديمغرافيا))وظلوا عاجزين عن مواجهة متطلبات الاقتصاد النقدي [1] ونتيجة للإجراءات الاقتصادية، فقد تعرض الشعب المغربي إلى شتى صنوف الافقار والتجويع والإذلال، وكان التمييز واضحا في الأجور كما هو الحال في الجزائر وتونس[2]، فان أجرة ساعة عمل بالدار البيضاء مثلا لم تتجاوز أكثر من56.90فرنك سنة1955وهو معدل قليل مقارنة بباقي عواصم دول المغرب العربي (تونس61فرنك،الجزائر77فرنك)، وضعيف إلى حد بعيد بالمقارنة مع ما كان مطبقا بفرنسا(باريس110فرنك)[3].

لقد كان العمال المغاربة محرومين من التأمين الصحي وكانت المخصصات العائلية حتى عام 1947لا تشمل إلا العمال الأوروبيين، وكان التمييز واضحا أيضا في المعالجات الطبية وأصبح ينظر إلى المغربي كما هو الحال في الجزائر وتونس نظرة دونية وقد حرم الجميع من أبسط الحقوق الاجتماعية، فساد الفقر والمرض[4]ففي سنة1950لم يكن في المغرب إلا200 طبيب أي طبيب واحد لكل45ألف نسمة وذلك في المدن. أما البادية فطبيب واحد لكل120ألف من السكان، و65عيادة وأربعة مستشفيات للأوروبيين و15مصحة ومستشفى للشعب المغربي. وبذلك كانت نسبة الوفيات سنة1948عند الأوروبيين 8.52في الألف وعند الأطفال منهم84.1في الألف، في حين تبلغ النسبة عند المغاربة 15,08في الألف وعند الأطفال منهم283,60في الألف.[5]

---

[1] -**ألبير عياش**،ا لمغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، مر و تق: إدريس بن سعيد وعبد الأحد السبتي، دار الخطابي للطباعة والنشر، ط1، د.م،1985، ص،ص8،9.

[2] -**محمد علي داهش**، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، المرجع السابق، ص46.

[3] -**أمحمد مالكي**، المرجع السابق، ص346.

[4] -**محمد علي داهش**، المرجع نفسه، 46.

[5] -**محمود الشرقاوي**، المرجع السابق، ص38.

كما أن نتائج الاستعمار ظهرت بصورة ملحوظة خاصة في البوادي. فباعت بعض القبائل أراضيها مثل بني مطير من سهول مكناس الذين لم يبق لهم سوى إحتراث أراضي المرتفعات الحجرية وحرم تسرب الاستعمار وإقرار القبائل على رحل الأطلس الأوسط أراضي الرعي التي ورثوا الرعي فيها.[1]

إن توالي حركة استيلاء الأوروبيين على الأراضي بالأرياف أدى إلى اخلال الهجرة القروية الكثيفة في اتجاه المدن بتوازن المجتمع التقليدي وترتبت عن الظاهرة مشاكل في التعمير والسكن مما أدى إلى انتشار مدن القصدير حول الحواضر، وكذا إلى تفكك بنيات المدن العتيقة وهكذا كان21%من الساكنة المسلمة بمدينة الدار البيضاء يقيمون سنة1950في مدن القصدير [2] ولذلك نرى آلافا من أهل البوادي ضحايا انقلاب اقتصادي لم تراع عواقبه ولم تتخذ التدابير اللازمة لتحديد أضرارها، ينزحون من السهول ومن الجبال وخاصة من الجنوب ليستقروا في المدن الأهلية أو ليجتمعوا حول المدن في تلك المدن القصديرية المكونة من أقمشة لف البضائع ومن أخشاب بالية ومن صفائح قصديرية مفصلة، فضواحي الدار البيضاء القصديرية تشمل 19%من سكان المدينة المسلمين أي75ساكن تقريبا يعيشون على حالة صحية تعيسة[3]،غير أن فئة الفلاحين هي الأخرى قد أجبرت على الهجرة والتخلي عن الأرض والبحث عن فرص عمل بشروط أفضل في المدينة، وذلك تحت تأثير الضغط الديمغرافي وتضاعف عمليات نزع الملكية وازدياد الثقل الضريبي، لذا يتعين تقدير درجة أعدا هذه اليد العاملة إلى أعدا أخرى من ضمن الفئة التي لا تملك أرضا، وقد تضاعفت أعدادهم تقريبا بين سنتي 1936و1952وكان الملجأ الوحيد لهؤلاء الفلاحين المجردين من أراضيهم هو الاندماج تدريجيا في الانتاج الكولونيالي مما أدى هذا التجريد من تشريع

[1] -**شارل أندري جوليان**، افريقيا الشمالية تسير، المرجع السابق، ص76.
[2] -**عمر أفا وآخرون**، المرجع السابق، ص565.
[3] -**شارل أندري جوليان**، المرجع السابق، ص77.

تركز الملكية وظهور ضيعات شاسعة وهكذا تم ما بين1936و1952طرد 20%من الساكنة القروية من أراضيها مما جعل عدد الضيعات تفوق مساحتها300هكتار سنة1956يصل إلى900ضيعة[1].

إن الأمر الذي آلت إليه سياسة ليوطي من توحيد البلاد تحت سيطرة المخزن قد تركت القبائل البربرية الجنوبية تحت رحمة رؤساء مخلصين وعشائرهم، فتمكنوا من وضع يدهم على الثروتين الأساسيتين الأرض والماء فكان لهذا الانقلاب الاجتماعي والاقتصادي الذي آل إلى احتكار الأعيان للأرض أخطر النتائج في الأطلس الأعلى حيث جاز لعمال متوقة وغندافة المحميين من الاقامة العامة أن يتمكنوا بدون عقاب من انتزاع أملاك القبائل المغلوبة ومن استعباد الأهالي واستثمارهم بصورة منظمة[2].

المبحث الثالث: الآثار الثقافية

لقد تجسدت الآثار الثقافية الناجمة جراء السياسة الفرنسية في الحقل الثقافي بالجزائر ب:

إن الهجرة التي تحدثنا عنها سابقا إلى جانب منافعها الاقتصادية تسببت في كارثات أخلاقية عديدة أهمها، انغماس الكثير من المهاجرين في مهاوي السقوط الاجتماعي الفرنسي مثل تعاطي المسكرات والإقدام على موبقات الفجور وبعبارة أخرى انحطاطهم أخلاقيا ودينيا فلولا المساعي الجبارة التي قامت بها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الميدان الديني والثقافي لكانت الأمة الجزائرية قد نكبت مقابل لقمة الخبز في القوة الحية من أبنائها العاملين بفرنسا.[3]

---

[1] -**عمر أفا وآخرون**، المرجع السابق، ص549-551.
[2] -**شارل أندري جوليان**، المرجع السابق، ص76.
[3] -**أحمد توفيق المدني**، المصدر السابق، ص137.

إن مأساة التعليم ي الجزائر تساوي في هولها وفي فظاعتها مأساة الأرض فهذه حرمت على الجزائريين حياتهم المادية وتلك حالت بينهم وبين النور والحياة الانسانية الفاضلة فالمدارس الابتدائية الفرنسية في قطر الجزائر تأوي سائر أبناء الأوروبيين واليهود على الاطلاق أي نحو 150000تلميذ سنة1955ولا يجد مقعد فيها إلا نحو 2000000من الجزائريين فهم بالفظاعة والدناءة محكوم عليهم من الاستعمار في عصر العلم وانفجار الذرة، بالتسكع في الطرقات والنشأة في الظلمات ليكونوا طول حياتهم مطية اذلالا للاستعمار يعملون مع السائمة لجر محاريثه وخدمة الدنيء من مآربه فنحو المليونين اثنين من أبناء المسلمين الجزائريين لا يجدون أي مقعد في أي مدرسة ابتدائية وتنحدر نسبة التعليم للمسلمين بارتفاع درجة التعليم، فكان من بين5146طالبا في كليات الجامعة الجزائرية لا يوجد يوم إعلان الثورة الكبرى إلا557طالبا وهكذا يوجد طالب واحد لكل227نسمة من الأوروبيين بينما لا يوجد إلا طالب واحد لكل15.500من المسلمين فالفقر المدقع من جهة وسياسة التمييز العنصري البشعة من جهة أخرى وسد أبواب الوظائف في وجه المسلمين واشتراط الجنسية الفرنسية لغشيان بعض المعاهد العليا في فرنسا كل ذلك كان حائلا بين المسلمين وبين مقاعد الجامعات.[1]

اتسم الميدان الثقافي بالأمية الكبيرة المنتشرة في أوساط الشعب الجزائري فلقد بلغت نسبتها94%بين الرجال و96%بين الفتيات وهذا حسب الاحصائيات الرسمية الفرنسية التي نشرتها الولاية العامة في الجزائر، فمن مجموع6آلاف طالب مسجل بجامعة مدينة الجزائر خلال العشر سنوات قبل اندلاع الثورة يوجد من بينهم500جزائري. وهذا هو السبب الذي أدى بالسلطة الجزائرية في العشرية الأولى من الاستقلال إلى جلب معلمين من

[1] -**أحمد توفيق المدني**، المصدر السابق، ص- ص141-146.

الخارج وقد تسبب هذا الوضع في انتشار البدع والخرافات والعادات السيئة في أوساط الأميين خاصة في الأرياف.[1]

إن جريمة الاستعمار في حقل الثقافة لم تكن أقل خطرا عن جريمة الاحتلال ولذلك تعرضت الجزائر بعد استرجاعها للاستقلال إلى مشكلة صعبة في هذا الميدان تتمثل في الانخفاض الكبير في المستوى الثقافي، وفي ازدواجية الثقافة عند تلك الفئة المتعلمة ولابد هناك من جهود ضخمة ووقت طويل لكي يرتفع المستوى الثقافي في البلاد ويتم الادماج بين تلك الفئة المثقفة بالعربية والفرنسية وقد تحققت نتائج هائلة في هذا الميدان. [2] فلم تقف الأمة الجزائرية موقف الحائر أمام هذه الضربة الاستعمارية الكبرى بل أقدمت بجهودها على الخاصة الضئيلة على انشاء المدارس العربية الإسلامية الحرة، فأسست جمعية العلماء بأموال الأمة الفقيرة معهد عبد الحميد بن باديس التكميلي ليكون همزة الوصل بين المدارس الابتدائية العربية الحرة والمعاهد العليا بتونس وبالشرق، فالذين يتخرجون من هذا المعهد التكميلي يسيرون لاستكمال معلوماتهم العليا بجامعة الزيتونة في تونس أو يرسلون بفئات للجامعات الشرقية الكبرى في مصر والعراق وسوريا والكويت والعربية السعودية،ورغم عناية الحكومات العربية بهم عناية مختلفة النسبة فأكثرهم يقاسي آلام الفقر لأن المقدار الزهيد الذي يتناولونه من بعض الجهات الرسمية لا يكفيهم أصلا للمأكل والملبس والمسكن وقد انقطعت الصلة بينهم وبين ذويهم في قطر الجزائر.[3]

أما في تونس فتمثلت الآثار الثقافية فيما يلي: لقد وجدت الإدارة في تلك الأجواء المشحونة والمتوترة أفضل وسيلة لإذكاء التنافس وتدعيم التناقضات وضرب الأطراف المتصارعة بعضها ببعض وهو ما أدى إلى انقسام العديد

---

[1] -**عمورة عمار**، المرجع السابق، ص187.
[2] -**يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص66.
[3] -**أحمد توفيق المدني**، المصدر السابق، ص- ص144-146.

من الطرق، ومن ذلك أن قسم أتباع الطريقة الشابية بتونس رفض الاعتراف بمشيخة الحاج ابن محمد ابراهيم ومنذ ذلك الحين انقسم الأتباع بين شيخين متنافسين عمل كل منهما على الايقاع بالآخر. أما في الحاضرة فان الطريقة العيساوية قد انقسمت بعد معركة كبيرة بين جماعة العيساوية والواردين من سيدي الحاري والواردين من طبربة.

إن تلك الصراعات بين الطرق وداخل الطريقة الواحدة لم تؤد إلى تشتت الأتباع وتوتر العلاقات بينهم فحسب بل ساهمت إلى حد ما في اضعاف نفوذ وهيبة العديد من الطرق الصوفية التي استنفذت طاقاتها من معارك داخلية ألهتها عن استقطاب العديد من الأتباع وحدت من اشعاعها الخارجي.[1]

إذا كان أبناء المواطن محرومين من التعليم الحديث وليس أمامهم إلا فرصة التعليم الكتاتيبي وهي محدودة وتقليدية أو المدارس التبشيرية أو مدارس المنظمات الوطنية التي كانت تتعرض للمحاربة المستمرة وكان التجهيل وفرض التخلف الثقافي على هذا الشعب ليتسنى للاستعمار الثقافي التأثير عن طريق جعل الثقافة الاستعمارية بديلا عن الثقافة الوطنية بكل ثقلها التاريخي واللغوي والتراثي.[2] وهكذا نرى أن كل ما ارتفعت درجة التعليم إلا وقل عدد الطلبة التونسيين فأصبحت عدد الأطفال الذين يحرمون من التعليم في كل سنة ما يقارب 800000تلميذ هذا في التعليم الابتدائي وكذلك عند التعليم الثانوي تضع شروط قاسية منها تحديد العمر والسلوك ورأى المحافظة وحتى عن ميوله واعتقاداته السياسية وغيرها.[3] مما أدى إلى ارتفاع نسبة

---

[1] -**التليلي العجيلي**، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1939-1881)، مج2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، دم، 1992، ص، ص258،259.

[2] - **راغب السرجاني**، المرجع السابق، ص28.

[3] -**يونس درمونة**، المرجع السابق، ص103.

الأمية في المنطقة ونش الجهل والشعوذة والخرافات وواجه الشعب التونسي في المنطقة تحديا حضاريا أدى إلى عرقلة التعليم في أوساط المواطنين.[1]

إن الازدواجية اللغوية التي خلفها الاحتلال الفرنسي هي الازدواجية التي لم تنته مع ذلك الاحتلال، وإنما تواصلت في ظل الدولة الوطنية فكانت النتيجة أن تبنى كثير من النخب تلك الازدواجية بل إن بعضها لم يكن يخفي اعتزازه بالانتماء إلى اللغة الفرنسية وحقلها الثقافي في مقابل عدائه للانتماء العربي والإسلامي.[2]

أما المغرب الأقصى بالرغم من تقدير الاستعمار لمكانته العلمية ودعوته إلى المحافظة على مؤسساته التعليمية التقليدية، فان حصيلة منجزاته كانت مما ادعته السوسيولوجيا الكولونيالية ودافعت عن ايجابياته إذ علاوة على تخفيض الامكانات المادية المخصصة للتعليم الاسلامي ومراقبة برامجه عبر التقليل من أهمية اللغة العربية وحظر تدريس المواد المرتبطة بتاريخ المغرب ومجالات انتمائه الاسلامي، فهكذا ومع حلول سنة1955وصلت نسبة الأطفال الذين هم في سن التمدرس ولم يجدوا مقعدا في التعليم العمومي إلى ما قدره مليونين وهو رقم يفوق بكثير ما كان حاصلا سنتي1938(1200000)و1945(4500000)وحتى الذين أسعفتهم ظروف الاستعمار على ولوج مؤسسات التعليم لم يتجاوز عددهم حتى حدود 1952ما قدره163/170تلميذا وبالتالي فان حصيلة الاستعمار كانت جد سلبية في مجال التعليم سواء من حيث الانتشار والتوسع أو على مستوى تطور المؤسسات وتقدم مناهجها التربوية والعلمية[3]

إن آثار المرحلة الاستعمارية، تؤكد استمرارية الفعل الثقافي الفرنسي(الفرنكوفونية –السياسة البربرية)، حيث برزت ظاهرة نخبوية

---

[1] -**راغب السرجاني**، المرجع السابق، ص29.
[2] -**سالم لبيضى**، المرجع السابق، ص18.
[3] -**أمحمد مالكي**، المرجع السابق، ص،ص348،349.

وليست شعبية عامة منذ نهاية القرن العشرين بدأت تطرح أفكارا وتقيم جمعيات ثقافية ومنظمات سياسية تعبر عن ما أسمته القضية الأمازيغية في المغرب وأصبحت هذه القضية ظاهرة ملحة ومقلقة وتؤذن بارهصات راهنة ومستقبلية في المغرب العربي[1].

[1] -**محمد علي داهش**، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، المرجع السابق، ص35.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع السياسة الاستعمارية الفرنسية في دول شمال افريقيا وانعكاساتها على بنية المجتمع خلال النصف الأول من القرن العشرين نستخلص جملة من النتائج والتي تمثلت في:

-إن الأوضاع التي كانت تعيشها دول المغرب العربي(الجزائر.تونس.المغرب)نهاية القرن التاسع عشر مكنت فرنسا من استغلالها لصالحها عن طريق توسيع مستعمراتها في المنطقة، حيث قامت بتوسيع منطقة الاستيطان في الجزائر بزيادة عدد المعمرين، إضافة إلى استيلائها على كل من تونس والمغرب الأقصى، وذلك بعدما قضت على سيادتهما بفرض معاهدة باردو سنة1881على الأولى، ومعاهدة الحماية(فاس)سنة1912على الثانية ليتم ضمهما الى مستعمرة الجزائر.

-إن أول خطوة قامت بها فرنسا بعد احتلالها لتونس هي تكثير العنصر الأوروبي من ايطاليين وفرنسيين بمنحهم الجنسية، وذلك من أجل تدعيم قوتها في المنطقة.

-إن المشاريع الاصلاحية التي جاءت بها فرنسا في الميدان السياسي بهذه الدول، ما هي في حقيقتها إلا ذر الرماد في العيون، وتحطيم لآمال الأهالي حيث كانت تهدف من ورائها إلى مزيد من السيطرة مرتكزة في ذلك على المقيمين العاميين الذين وظفتهم.

-كان التقسيم الاداري الذي اعتمدته فرنسا في هذه المستعمرات يخدم بالدرجة الأولى فئة المعمرين أكثر من الأهالي أنفسهم.

-إن السياسة الاقتصادية التي جاءت بها فرنسا، والتي كانت تدعي بها تطوير المجال الزراعي خصوصا في تونس والمغرب، ما هي إلا وسيلة للنهب ومصادرة الممتلكات بسبل ماكرة وجعل الأهالي عاملين وخماسين عند المعمرين.

-لقد كانت ترمي فرنسا من خلال سياستها الثقافية والتعليمية إلى ضرب الهوية الوطنية وتفكيك المجتمع، وبالتالي تكوين جيل جديد التعلق بفرنسا قابل للاندماج.

-هدف المشروع الاستعماري الفرنسي في كل من الجزائر وتونس والمغرب هو واحد والمتمثل أساسا في تحطيم أسس الثقافة المحلية، والقضاء على مقومات الشخصية الوطنية المتمثلة أساسا في اللغة العربية والدين الاسلامي.

-عرفت سنة 1930منعرج حاسم في السياسة الفرنسية بدول المغرب العربي الثلاث،حيث حاولت فرنسا خلالها إهانة الأهالي المسلمين وكذا تفريق العرب عن البربر، فقامت بالاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، وتأسيس المؤتمر الأفخارستي بتونس، إضافة إلى إصدار الظهير البربري بالمغرب الاقصى.

-شكلت الممارسات المختلفة لسياسة فرنسا الاستعمارية، ردود فعل مختلفة تجسدت في المظاهرات والمقاومات المسلحة من قبل الأهالي، والنشاط السياسي والدعائي من قبل الوطنيين، وكذا ردود فعل من طرف المعمرين أنفسهم.

-لقد تبنت المواقف الوطنية اتجاه السياسة الاستعمارية الفرنسية شخصيات عديدة أهمها مصالي الحاج وفرحات عباس في الجزائر، وعبد العزيز الثعالبي والحبيب بورقيبة في تونس، وعلال الفاسي وأحمد بلفريج في المغرب الأقصى.

-مثلت مقاومة بن عبد الكريم الخطابي نموذج واضح ومبين لاستنكار المحتل، سواء في المغرب أو في المغرب العربي ككل من خلال مقاومته الباسلة والصامدة التي أرهقت العدو.

-كان للاستعمار الفرنسي خلال فترة وجوده بالمنطقة آثار عميقة المدى وذلك من خلال انتشار الفقر والبطالة والهجرات نحو الخارج، وكذا استفحال الأمراض والأوبئة إضافة إلى الجهل والأمية وانهيار الاقتصاد.

اذن في الأخير، ومن وجهة نظرنا الشخصية حول هذا الموضوع الذي تمت دراسته أن سياسة فرنسا رغم ما ألحقته من ضرر وآثار عميقة بهذه المستعمرات، لكنها هي الأخرى لم تكن تخلو من نقاط الضعف، ويظهر ذلك جليا في تحكم المعمرين في قرارات ادارة الاستعمار. كما أن فئة الوطنيين من هذه المستعمرات استطاعت وبفضل حنكتها السياسية التصدي لهذه السياسة الماكرة والخادعة.

الملاحـــــــــــــــــــــــــــق

الملحق رقم01: نص معاهدة باردو المنعقدة في 12ماي سنة1881

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي تونس لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلائل، كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين وبسواحل الممكلة التونسية، وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين. وبناء على ذلك فان فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائبا مفوضا من طرفه، فاتفق جانبه مع سمو الباي المعظم على بنود الآتية:

البند الأول:إن معاهدة الصلح والمودة والتجارة، وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس، قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني:لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان، فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل. ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان الحربيتان-الفرنسية والتونسية- وتقرران معا بأن الادارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث:تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته، أو يعبث بأمن مملكته.

البند الرابع:تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس:يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام، تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة، ويكون هو الوساطة بين الدولة الفرنسية والسلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين.

البند السادس:يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها، وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون اعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدما.

البند السابع:تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة.

البند الثامن:تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد، وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع:لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر، فان دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع ادخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة و مرسى قابس المراسي الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر:سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها،وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

الامضاء

محمد الصادق باي

الجنرال بريار.[1]

[1] -**الحبيب تامر**، المصدر السابق، ص، ص115، 116.

الملحق رقم02: نص معاهدة المرسى المنعقدة في 08جوان سنة1883

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية، وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر مايو سنة1881، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه، توثيقا لعرى المودة بين القطرين العامرين، اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك وزيره المقيم بتونس،فقدم الوزير أوراق اعتماده لعقد الاتفاقية المحددة في البنود الآتية:

البند الأول:لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها، تكفل بإدخال الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية، التي ترى الحكومة المشار اليها فائدة في ادخالها.

البند الثاني:تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحد البالغ125مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز17550.000فرنك، ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك. وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية.

البند الثالث:يخصص لسمو الباي المعظم من مداخيل المملكة أولا:المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، ثانيا:مخصصات سمو الباي، وقدرها مليونان من الريالات التونسية(أي1200000فرنك)، وما فضل من ذلك بعين لمصاريف ادارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع:هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في12ماي سنة1881، فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل. ولا تتغير بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

البند الخامس:تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن.

وإيذانا بصحة ما تقدم، حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بختميهما .وكتب بالمرسى في08جوان سنة1883.

الامضاء

محمد الصادق باي

بول كانبون.[1]

[1] -**الحبيب تامر، المصدر السابق،** ص، ص117، 118.

الملحق رقم03: نص معاهدة الحماية المنعقدة في30مارس1912

بناء على اهتمام حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة. بتأسيس حكم منظم في المغرب.قائم على السكينة الداخلية والأمن العام، ومساعد على ادخال الاصلاحات وضمان نمو البلاد الاقتصادي، اتفقت الحكومتان على المواد التالية:

الفصل الأول:اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية مع جلالة السلطان على انشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالإصلاحات الادارية والقضائية والدراسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في ادخالها للتراب المغربي. وهذا النظام الجديد سيحفظ الوضعية الدينية وحرمة السلطان ومكانته المعتادة وتطبيق الدين الاسلامي. ويصون المؤسسات الاسلامية، خصوصا مؤسسات الأحباس كما أنه سيضمن تنظيم مخزن شريف على أساس اصلاحي.وستتفاوض حكومة الجمهورية مع الحكومة الاسبانية في موضوع المصالح التي لها بالمغرب، من أجل موقعها الجغرافي، وممتلكاتها الأرضية على الشاطئ المغربي. كما أن مدينة طنجة ستحفظ بالطابع الخاص الذي اعترف لها به، والذي سيحدد نظامها البلدي.

الفصل الثاني:يقبل جلالة السلطان منذ الآن، أن تشرع الحكومة الفرنسية بعد اعلام المخزن، في الاحتلالات العسكرية التي تراها ضرورية لاستتباب السكينة وتأمين المعاملات التجارية في التراب المغربي. كما أنه يقبل أن تزاول الحكومة الفرنسية كل عمل من أعمال الحراسة برا وبحرا في المياه المغربية.

الفصل الثالث:تتعهد حكومة الجمهورية بأن تبذل لجلالته الشريفة تأييدا دائما ضد كل خطر سيهدد شخصه أو عرشه أو سيقلق راحة إيالته وستقدم من جانبها نفس التأييد لوارث العرش ولتابعيه من بعده.

الفصل الرابع:سيصدر الأمر من جلالته الشريفة، أو من السلطات التي ينيبها جلالته بالتدابير التي يقتضيها نظام الحماية الجديد طبقا لاقتراح

الحكومة الفرنسية. وكذلك سيجرى الأمر في الضوابط الجديدة وتنقيحات الضوابط الموجودة من قبل.

الفصل الخامس:ستمثل الحكومة الفرنسية لدى جلالة السلطان بواسطة مندوب مقيم عام حامل لكل تفويضات الجمهورية في المغرب، وساهر على تنفيذ هذا الاتفاق.وسيكون المندوب المقيم العام هو الوسيط الوحيد بين السلطان والنواب الأجانب، وبينهم وبين الحكومة المغربية، في العلاقات التي لهم معها، وسيكلف خصوصا بالقضايا التي تهم الأجانب في المملكة الشريفة. وباسم الحكومة الفرنسية سيصادق على كل الأوامر الصادرة عن جلالته الشريفة، ويأذن بنشرها.

الفصل السادس:سيكلف نواب فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل المغرب وحماية الرعايا المغاربة والمصالح المغربية في الخارج. ويتعهد جلالة السلطان بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية، دون رضى سابق من حكومة الجمهورية الفرنسية.

الفصل السابع:ستحدد حكومة الجمهورية الفرنسية،وحكومة الجلالة الشريفة، باتفاق مشترك، أصول تنظيم مالي يسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة وجباية مداخيل المملكة بانتظام، مع رعاية الحقوق المخولة لحامل سندات الديون العمومية المغربية.

الفصل الثامن:يمتنع جلالته الشريفة، من أن يعقد في المستقبل رأسا، أو بواسطة أي سلف عمومي أو خصوصي، أو يمنح أي امتياز على أي شكل كان، دون ترخيص من الحكومة الفرنسية.

الفصل التاسع:سيقدم هذا الاتفاق لمصادفة حكومة الجمهورية الفرنسية.وسترفع وثيقة هذه المصادقة إلى جلالة السلطان في أقصر أجل ممكن.

وإقرارا بما هو أعلاه، حرر الموقعان هذا الاتفاق وختماه بطابعهما.وحرر بفاس في30مارس 1912 موافق 11ربيع الثاني1330ه

توقيع(01) **توقيع(02)**

رينيو.سفير فرنسا المغرب. [1] **عبد الحفيظ.سلطان**

[1] -**ابراهيم حركات**، المرجع السابق، ص- ص344-347.

الملحق رقم04: عريضة المطالبة بالاستقلال11يناير1944

في11يناير نشر حزب الاستقلال عريضة تحمل توقيع ثمانية وخمسين شخصية من الأوساط البرجوازية والشعبية أيضا، ومن بينهم نجد جنبا لجنب، موظفين من المخزن وعلماء ومحامين وأساتذة ومديري المدارس ومعلمين وتجارا وبعض الفلاحين، ومن هؤلاء من يحمل ثقافة عربية فقط ومنهم عكس ذلك ممن تكون بثانوياتنا.

تقول هذه العريضة:

حيث أن السلطات الفرنسية حولت نظام الحماية إلى ادارة مباشرة تعسفية استبدادية تخدم مصالح المعمرين الفرنسيين، إنها ادارة تكتض بموظفين سوادهم الأعظم لا فائدة من وجوده. فهذه السلطات لم تستطع التوفيق بين مختلف مصالح مختلف الأطراف.

وحيث أن الاستعمار الفرنسي اعتمد هذا النظام ليحتكر كل السلطات ويستحوذ على خيرات البلاد ضدا على الساكنة الأصلية، وبناء على أن العالم يمر من ظروف مغايرة لتلك التي أفرزت الحماية، فان حزب الاستقلال يقرر ما يلي:

أ-بخصوص السياسة العامة:

-يطالب باستقلال المغرب بكامل ترابه تحت رعاية صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف نصره الله.

-يطلب من جلالته أن يأخذ المبادرة للتفاوض مع الدولة المعنية قصد الاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه مع تحديد المصالح المشروعة للمقيمين بالمغرب في اطار السيادة الوطنية .

-طلب انضمام المغرب إلى الميثاق الأطلسي ومشاركته في مؤتمر السلام.

ب-بخصوص السيادة الداخلية:

الطلب من صاحب الجلالة أن يأخذ تحت رعايته السامية الحركة الاصلاحية الكفيلة بضمان الوضع الجديد للبلاد ولصاحب الجلالة واسع النظر في اختيار نظام ديمقراطي يشبه النظام المتبع في البلدان الاسلامية بالشرق والذي يمكنه ضمان حقوق كل العناصر وكل الطبقات المكونة للمجتمع المغربي مع تحديد واجبات الجميع.[1]

[1] -**جورج سبيلمان**، المرجع السابق، ص ، ص114، 115.

الملحق رقم05: السكان المغاربة النشيطون /التشكيل المهني (بآلاف الأشخاص)[1]

السكان المنتجون	1936	نسبة مئوية	1952	نسبة مئوية
*الفلاحة،الصيد،الغابات	1.268	75.7	1.360	60.4
*المعادن أعمال الردم، الصناعة والصناعة التقليدية	2.5	12.3	516	22.9
*النقل وأعمال التفريغ	64.5	3.8	91	04
المجموع	1.537.5	91.8	1.967	87.3
السكان غير المنتجين				
*التجارة	81	4.8	119	5.3
*الخدمات الشخصية والمنزلية	28	1.7	73	3.2
*الوظائف الادارية والمهنية والثقافية	29	1.7	94	4.2
المجموع	138	8.2	286	12.7
	1.765.5	100	2.253	100

[1] -**أمحمد مالكي**، المرجع السابق، ص344.

قائمـــــــة المصـــــــادر

والمـــــــراجـــــــــــــــع

المصادر:

1. بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2012.

2. بن ابراهيم العقون عبد الرحمان، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى1920-1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

3. تامر الحبيب، هذه تونس، مطبعة الرسالة، د ط، دم، د ت.

4. الثعالبي عبد العزيز، تونس الشهيدة، تر وتق: سامي الجندي، دار القدس، ط1، بيروت، 1975.

5. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد، صالح المثلوثي، سلسلة صاد، د ط، الجزائر، 1994.

6. الريحاني أمين، المغرب الأقصى، مؤسسة هنداوي سي آي سي، دط، دم، 2017.

7. العلوي مولاي الطيب، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، مر: أحمد العلوي، منشورات زاوية، ط1، الرباط، 2009.

8. الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، ط6، الدار البيضاء، 2003.

9. الفاسي علال، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مطبعة الرسالة، ط1، القاهرة، 1948.

10. القادري أبو بكر، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربيةمن1930إلى1940ذكريات ومواقف وأحداث، ، ج1، مطبعة النجاح الجديدة،ط1، الدار البيضاء، 1992.

11. القادري أبو بكر، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من1941إلى1945، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء،1997.

12. عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، دط، الجزائر، 2005.

13. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، دط، القاهرة، د ت.

14. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مذكرات، مج1، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 2010.

15. الورتلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 2009.

16. الوزاني محمد حسن، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية حرب الريف، ج2، مؤسسة محمد حسن الوزاني، دط، د م، د ت.

المراجع بالعربية:

17. أحميدة عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري1830-1954، طخ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، د ط، الجزائر، 2007.

18. أصراف روبير، محمد الخامس واليهود المغاربة، تر: علي الصقلي ومحمد كلزيم، د د ن، ط1، د م، 1997.

19. أفا عمر وآخرون، تاريخ المغرب تركيب وتحيين، إش وتق محمد القبلي، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ط1، الرباط، 2011.

20. أجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط1، بيروت، 1982.

21. أجرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا1871-1919، تر:الحاج مسعود،ج2، دار الرائد للكتاب، دط، الجزائر، 2007.

22. آيت مدور محمود، الحركة العمالية في الجزائر ابان الحقبة الاستعمارية1830-1962بين النضالات الاجتماعية والكفاح والتحرر، دار هومه، د ط، الجزائر، 2015.

23. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 2007.

24. بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر1830-1930وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، د ط، الجزائر، 2010.

25. بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830-1871، دار دحلب، د ط، الجزائر، 1892.

26. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصرة1830-1989،ج1، دار المعرفة، د ط، الجزائر، 2006.

27. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962، دار الغرب الاسلامي،ط1، بيروت، 1997.

28. البزاز محمد الأمين، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، د ط، الرباط، 1992.

29. بن عبد الله عبد العزيز، تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة، ج2، مكتبة السلام مكتبة المعارف، د ط، الرباط، د ت.

30. بودهان محمد، الظهير البربري حقيقة أم أسطورة ، منشورات تاويزا4، ط1، د م، 2012.

31. بن الحاج يحي الجيلالي، المرزوقي محمد، معركة الزلاج1911، الشركة التونسية،ط2، د.م، 1974.

32. البلهوان علي، تونس الثائرة، مؤسسة هنداوي سي آي سي،دط، دم، 2017.

33. جوليان شارل أندري، افريقيا الشمالية تسير القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية تر:المنجي سليم وآخرون، مر:فريد السوداني، الدار التونسية للنشر،ط3، تونس، 1976.

34. الجمل شوقى عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا تونس الجزائر المغرب)، مكتبة لأنجلو المصرية،ط1، القاهرة، 1997.

35. الجمل شوقى عطا الله،عبد الرزاق عبد الله،تاريخ شمال وغرب افريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة للنشر، د ط، الاسكندرية، 2012.

36. الجمل شوقى، عبد الرزاق عبد الله، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط2، الرياض، 2002.

37. حباسي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر1830-1962، دار هومه، دط، الجزائر، د ت.

37. الحواس الوناس، نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية1927-1954، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2012.

38. حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة ، د ط، الجزائر، 2007.

39. حركات ابراهيم، المغرب عبر التاريخ، ج3، دار الرشاد الحديثة، ط2، الدار البيضاء، 1994.

40. الخديمي علال، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية1851-1947دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، افريقيا الشرق، د ط، الدار البيضاء، 2006.

41. الخلوفي زكي مبارك، الصغير محمد، الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي مع اطلالة على مدينة آسفي من خلال باكورة الزبدة في تاريخ آسفي وعبدة الفقيه الصبيحي السلاوي ، مطبعة المعارف الجديدة، د ط، الرباط، 1993.

42. داهش محمد علي، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، تص:أحمد ياسين، مركز الكتاب الأكاديمي، د ط، دم، د ت.

43. داهش محمد علي، محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 2002.

44. داهش محمد علي، المغرب العربي المعاصر(الاستمرارية والتغيير)، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2014.

45. داهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د ط، دمشق، 2004.

46. درمونة يونس، تونس بين الحماية والاحتلال، مطبعة الرسالة، د ط، دم، د ت.

47. درمونة يونس، تونس بين الاتجاهات، دار الكتاب العربي، د ط، مصر، د ت.

48. دسوقى ناهد ابراهيم، دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، د ط، الاسكندرية، 2011.

49. زوزو عبد الحميد، تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 2009.

50. زروق نادية، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر1870-1900، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2014.

51. الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، ط1 الجزائر، 1984.

52. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر:دراسة، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د ط، دمشق، 1999.

53. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية1900-1930، ج2، دار الغرب الاسلامي، ط4، بيروت، 1980.

54. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية1930-1945، ج3، دار الغرب الاسلامي، ط4، بيروت، 1992.

55. سعد الله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر1830-1962، دار الغرب الاسلامي، ط1 بيروت، 2007.

56. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1996.

57. سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، البصائر للنشر والتوزيع، ط خ، الجزائر،2013.

58. السرجاني راغب، قصة تونس من البداية إلى ثورة2011، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط1، القاهرة، 2011.

59. سبيلمان جورج، المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956، تر:محمد المؤيد، وزارة الثقافة، ط1، الرباط، 2014.

60. الشيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، د ط، مصر، 1996.

61. شاطر خليفة، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، د ط، تونس، 2005.

62. الشريف محمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد الشاوش،محمد عجينة، دار سراس للنشر، د ط، تونس، 1993.

63. الشريقي، الجزائر في القرن العشرين، دائرة المعارف والعلوم الدولية، ط1، تونس، 1900.

64. الشرقاوي محمود، المغرب الأقصى مراكش، مكتبة لأنجلو المصرية، د ط، القاهرة، د ت.

65. صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر:قندوز عباد فوزية، دار غرناطة للنشر والتوزيع، ط خ، الجزائر، 2010.

66. عياش ألبير، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر:عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، مر وتق:إدريس بن سعيد وعبد الأحد السبتي، دار الخطابي للطباعة والنشر، ط1، دم، 1985.

67. العجيلي التليلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية1881-1939، مج2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، د ط، دم، 1992.

68. العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار الطليعة للنشر والتوزيع، د ط، دم،2003.

69. العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء، 2009.

70. العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية1830-1954، منشورات وزارة المجاهدين، ط3، الجزائر، د ت.

71. عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2002.

72. العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر تونس المغرب الأقصى، مكتبة لأنجلو المصرية، ط6، دم، 1993.

73. عبد الله الطاهر، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، دار المعارف للطباعة والنشر، ط2، تونس، د ت.

74. عبد الوهاب حسن حسني، خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية الشرقية، ط3، تونس، د ت.

75. غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الامبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 2005.

76. فريمو جاك، فرنسا والإسلام من نابليون إلى ميتران، هاشم صالح، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ط1، قبرص، 1991.

77. القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر1881-1956، تع: حمادى الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس، 1986.

78. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر1830-1954، تر:محمد المعراجي، منشوراتAENP، د ط، دم، 2008.

79. قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، د ط، بيروت، د ت.

80. لبيضى سالم، الهوية الاسلام العروبة التونسة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009.

81. لونيسي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج1، دار المعرفة، د ط، الجزائر، 2010.

82. محمد مونيب، الظهير البربري أكبر أكذوبة سياسية في المغرب المعاصر، منشورات مؤسسة توالت الثقافية، د ط،كاليفورنيا، 2003.

83. مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، الجزائر، 1988.

84. المرينسي عبد الحميد، الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي إلى أيام الاستقلال، مطبعة الرسالة، د ط، الرباط، 1978.

85. مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر:الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، د ط، الجزائر، 2003.

86. مقران يسلي، الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل1920-1945، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، دم، 2012.

87. المحجوبي علي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، دط، تونس، 1986.

88. المحجوبي علي، جذور الحركة الوطنية التونسية1904-1934، ،تع:عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، د ط، تونس، 1999.

89. المحجوبي علي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع: عمر بن ضو وحليمة قرقوري، دار سراس للنشر، د ط، تونس، 1986.

90. معريش محمد العربي، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول(1894-1873م/1290-1311هـ)، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1989.

91. مالكي أمحمد، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1994.

92. هويسنطن وليام، الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس1936-1943، تع: ابراهيم أبو طالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، ط1، الرباط، 2011.

93. يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر من1830إلى1959، دار المعرفة، دط، القاهرة، د ت.

94. يحي جلال، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، د ط، الاسكندرية، 1966.

95. ياغي اسماعيل أحمد، شاكر محمود، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر قارة افريقية، ج2، دار المريخ، د ط، الرياض، 1993.

96. مجموعة من الباحثين، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تن: الهادي التيمومي، ط1، بيت الحكمة، قرطاج، 1999.

97. مجهول مؤلف، المغرب على عهد الحماية، د د ن، دم، د ت.

المراجع باللغة الأجنبية:

98. Abbas Farhat , Le geune Algerien de la colonie vers la province, Edition AENP, Alger, 2006.

99. Bouchéne Abderrahmane, histoire de L´Algérie à la période coloniale1830-1962, La découverte, Alger, 2014.

100. Lahnite Abraham, Les conditions D´ètablissement du traitè de fez la politique berbere du proctectorat Français au Maroc1912-1956, T1, L´harmattan, Paris, 2011.

الموسوعات:

101. الزيدي مفيد، موسوعة التاريخ الاسلامي العصر العثماني، أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2003.

102. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ط، بيروت، د ت.

103. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ط، بيروت، د ت.

104. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة،ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ط، بيروت، د ت.

الرسائل والأطروحات:

105. بن داود أحمد، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم1920-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إش: بوشيخي، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2016-2017.

106. حسين مجاود، الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس-بن يوسف بن خدة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، إش: ابراهيم لونيسي، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017-2018.

107. حياة هدوش، مشروع بلوم فيوليت وموقف الحركة الوطنية منه1930-1936، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، إش:شبلي شهرزاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

108. سكينة حاج جيلالي، يمينة خرطمان، المقاومة المغربية المسلحة ضد الحماية المزدوجة الفرنسية الاسبانية1907-1934، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، إش: حواس محمد، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017-2018.

109. علالي محمود، دراسات لكتابات الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إش: بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر02، الجزائر، 2008-2009.

110. عسول صالح، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إش: يوسف مناصرية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

111. فتيحة مومني، وسام بن جدو، قانون الجزائر20سبتمبر1947، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، إش: مدور خميسة، جامعة08ماي1945، قالمة، 2016-2017.

112. قدور محمد، السياسة التعليمية الفرنسية في تونس 1883-1939، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إش: شاوش حباسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.

113. نجاة عبو، التحرر ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف دراسة تاريخية مقارنة1945-1961، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، إش: عبد الله مقلاتي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014.

المجلات والمقالات:

114. أشقرا عثمان، المقاومة والاستقلال بالمغرب خلال النصف الأول من الخمسينيات مقدمات من أجل مقاربة سوسيولوجية، مجلة أمل،ع25،26،2002.

115. بوجمعة أكرم، أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ع28، 2016.

116. خرشيش محمد، التدخل الفرنسي في حرب الريف أسبابه ونتائجه1924-1926المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955الجذور والتجليات، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، آكادير، 1997.

117. الزيدي علي، الزيتونة ودورها في حركة التحرير الوطنية التونسية، جامعة صفاقس، تونس، 2016.

118. سميرة بوشعالة، تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية بين الماضي والحاضر، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، جامعة صالح بوبندير، قسنطينة، ع14، 2017.

119. العربي اسماعيل، السياسة الاستعمارية في بلدان المغرب العربي سنة1930، مجلة القرطاس، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ع08، 2018.

120. عليوي جمعة وآخرون، السياسة الفرنسية حيال تونس1881-1914، مجلة الأستاذ، ع214، 2015.

121. الناصري محمد المكي، مساهمة طنجة في الحركة الوطنية ودورها الحاسم بعد الزيارة الملكية التاريخية، طنجة في التاريخ المعاصر1800-1956، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1991.

فهرس الموضوعات

بسملة

شكر وعرفان

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة..... أ

مدخل:أوضاع دول شمال إفريقيا نهاية ق19م وبداية ق20م.

الوضع العام في الجزائر.....09

الوضع العام في تونس.....14

الوضع العام في المغرب.....20

الفصل الأول:جوانب من سياسة فرنسا الاستعمارية في دول شمال إفريقيا(الجزائر.تونس.المغرب)خلال النصف الأول من القرن العشرين

المبحث الأول:الجانب السياسي والإداري.....30

المبحث الثاني:الجانب الاقتصادي والاجتماعي 55

المبحث الثالث:الجانب الثقافي والتعليمي.....63

الفصل الثاني:المواقف المختلفة من سياسة فرنسا الاستعمارية

المبحث الأول:موقف الشعوب المغاربية (الجزائريين.التونسيين.المغاربة).....71

المبحث الثاني:موقف الوطنيين (الحركات الوطنية المغاربية).....80

المبحث الثالث:موقف المعمرين.....97

الفصل الثالث: آثار سياسة فرنسا الاستعمارية على دول شمال إفريقيا

(الجزائر.تونس.المغرب)

المبحث الأول:الآثار الاقتصادية.....103

المبحث الثاني:الآثار الاجتماعية.....107

المبحث الثالث:الآثار الثقافية.....117

***خاتمة*..... 124**

***الملاحق*.....128**

***قائمة المصادر والمراجع*.....140**

***فهرس الموضوعات*.....156**